

## المملكة المغربية

الجمعية التشريعية  
للبرلمان

## نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2017 - 2018 : دورة أبريل 2018.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
4570	دورة أبريل 2018
4570	.....
4598	.....
4536	.....
4561	.....

بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية  
والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية.

• محضر الجلسة رقم 164 ليوم الثلاثاء 27 من رمضان 1439  
(12 يونيو 2018).....

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 165 ليوم الثلاثاء 27 من رمضان 1439  
(12 يونيو 2018).....

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية;  
2- مشروع قانون رقم 60.17 يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء  
القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات  
العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

• محضر الجلسة رقم 162 ليوم الثلاثاء 20 من رمضان 1439  
(5 يونيو 2018).....

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة رقم 163 ليوم الثلاثاء 20 من رمضان 1439  
(5 يونيو 2018).....

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 22.16 يتعلق

**محضر الجلسة رقم 162****التاريخ:** الثلاثاء 20 رمضان 1439هـ (5 يونيو 2018م).**الرئاسة:** المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعة وست وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحا.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

**المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

نحيط المجلس الموقر علما أن فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب أودع لدى مكتب مجلس المستشارين مقترح قانون يقضي بإحداث مؤشر خاص بالغازوال.

كما نحيط المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على نص تشريعي جاهز.

وبالنسبة لجلسة الأسئلة ليومه الثلاثاء 5 يونيو، لدينا استدرارك على جدول أعمالها، ذلك أنه يطلب من الفريق الحركي يعرض السؤال الموجه لكتابة الدولة المكلفة بالإسكان حول تنمية المراكز القروية الصاعدة، بالسؤال الموجه لقطاع الاقتصاد والمالية، وموضوعه مستجدات إصلاح أنظمة التقاعد.

كما توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس بطلب السيد وزير الشباب والرياضة والسيد وزير الثقافة والاتصال بتأجيل السؤال الفريد الموجه لوزارتهم إلى جلسة لاحقة، لارتباط السيدين الوزيرين بنشاط حكومي طارئ.

وبمراسلة ثانية من رئيس فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب، يخبر من خلالها المجلس تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع الاقتصاد والمالية حول التحفيز البنكي لتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 5 يونيو 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 21 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 68 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 19 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الموجه لقطاع الأسرة والتضامن، وموضوعه الاحتقان الاجتماعي غير المسبوق لوكالة التنمية الاجتماعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الإتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

**المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيائي:**

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن الاحتقان الاجتماعي غير المسبوق الذي تعيشه وكالة التنمية الاجتماعية.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

**السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

أولا، ليس هناك احتقان بالشكل الذي تتحدثين عنه، لكن هناك خروج لنقابتكم من أجل بعض المطالب، والتي نحن منكبين عليها، ويمكن أن نرجع إلى سؤالكم بعد الاستماع إلى تعقيبكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البجاوي:

حقيقة تعيش وكالة التنمية الاجتماعية على واقع احتقان غير مسبق واحتجاجات مستمرة لأطرومستخدمي المؤسسة، نتيجة عدم التجاوب مع الملف المطلي لمستخدمي القطاع وعلى رأسه تعديل النظام الأساسي المتفق عليه في 27 يونيو 2011، فالكل يقر بما فهم الوزارة بكون النظام الأساسي للوكالة أصبح متجاوزا مقارنة مع مجموعة من الأنظمة الأساسية سواء الخاصة أو الملائمة للوظيفة العمومية، فلا ترقية بامتحان الكفاءة المهنية ولا ترقية بالتسقيف.

لكن عوض الإنصات للمستخدمين والتفاعل الإيجابي مع مطالبهم في إطار حوار قطاعي جاد ومسؤول، نهجت الإدارة المكلفة بالقطاع سياسة الهجوم والتضييق على العمل النقابي، من خلال إقدام السيد مدير الوكالة على استهداف ممثلين نقابيين وإصدار عقاب جماعي وتحطيمه لكل الأرقام القياسية في تاريخ الهجوم على العمل النقابي ببلادنا، بتوجيه حوالي 200 إنذار واستفسار من أصل 360 مستخدمة ومستخدم بالوكالة في رد فعل على الوقفة الاحتجاجية المنظمة في 15 ماي 2018، ولجؤته إلى خدمات مفوضين قضائيين لتبليغ المستخدمين الذين شاركوا في هذه الوقفة.

تلك الإنذارات والاستفسارات التي وقع بعضها للأسف قبل الوقفة الاحتجاجية، بل أكثر من هذا وجهت هذه الإنذارات والاستفسارات للمستخدمين الذين كانوا في إجازة إدارية، كما تم حرمان النقابيين من رخصة اجتياز امتحانات مندوبين بالوكالة الوطنية لمحاربة الأمية واشتراط الحصول عليها بعدم المشاركة في إضراب فاتح يونيو 2018، في خرق سافر لمضامين الدستور وضرب مبدأ المساواة بين الموظفين.

بل وصل الأمر حد تهديد مسؤولين نقابيين بالطرد، وكأننا في ضيعة خاصة وليس داخل مؤسسة حكومية ودولة يحكمها القانون.

لذلك، نطلب منكم، السيدة الوزيرة، التدخل من أجل فرض احترام القانون وتنفيذ الاتفاقات الموقعة مع النقابة الوطنية لوكالة التنمية الاجتماعية، وخاصة اتفاق 27 يونيو 2011 ومخرجات الحوار القطاعي مع الإدارة ليوم 5 فبراير 2018 لوضع حد للاحتقان الاجتماعي ولما فيه مصلحة الوكالة والعنصر البشري العامل بها، مع العلم أنه في إطار حسن النية لم تقم النقابة الوطنية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل بأي حركة احتجاجية منذ تعيين المدير الحالي في رمضان من السنة الماضية، أي منذ حوالي سنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة، أنتم كتعرفو بأن الباب ديبالي دائما مفتوح وأخر لقاء مع النقابة ديال (UGTM) اللي طلبوا باش نستقبلهم على إثر هذه الواقعة، استقبلتهم عاد هاذ الأسبوع اللي فايت نهار 30 ماي.

أنت بيدك السيدة المستشارة عيطنا لك وقلنا لك أجي قلتي أنا راني في الوقفة مع الإخوان ملي غنسالي غادي نعيط، ما عيطتيش وما جيتتيش، اليوم كتطرحي السؤال أنا كنجابوك.

ثالث حاجة، ابغيت نقول لكم بأنه احنا في تشاور مستمر وفي لقاءات مستمرة، هاذي غير الوزارة، أما السيد المدير فعندو محاضر مهمة بأن 7 صفحات كلها تدون لوقائع هاته الاجتماعات واللي فيها اتفاقات.

ابغيت نقول لكم بأن نحن مع العمل النقابي، نعم نحن مع العمل المؤسساتي المحترم، ولكن لا نسمح أن يكون حماية نقابية لتجاوز القانون، راه واحد المستخدم ملي كتقول لوهاك (l'ordre de mission) سيرتخدم ويقول لك لا، راه وخا يكون نقابي، وخا يكون حتى عضو في المكتب ديال النقابة لا يمكن أن نسمح بهذا.

ولذلك، فعندما نثبت بأنه تمرد على أمر الإدارة للقيام بعمله تتخذ في حقه الإجراءات، ويمكن أن تكون صارمة. وأنتما طبعا يجب أن تكونوا مع الإدارة في التوجه نحو تطبيق القانون وليس التوجه نحو مخالفة القانون حتى إن كانوا أعضاء في هاته النقابة.

هاذي القضية الأساسية اللي بغيت نتكلم عليها، وأنتم كتعرفوا بأن احنا دايرين واحد المجهود من 2012 باش يتسوى الملف ديال النظام الأساسي، لأن بالفعل خاصو يتسوى وخاص يكون الإدماج في إطار الوظيفة العمومية.

هاذ الأمر يسوى مع وزارة الاقتصاد والمالية، ياك، ولكن النقابة ديالكم قال لك خليوننا منا لوزارة الاقتصاد والمالية، وتثبتته المحاضر، هاذ الشي حضر فيه عضو من المكتب الوطني لنقابيتكم مع النقابة القطاعية لوكالة التنمية الاجتماعية، والآن ما فهمناش علاش خارجين، واش وقعات شي حاجة؟ احنا مواكبين، طبعا، واحنا مستعدين باش عاود نستأنفو الحوار مع وزارة المالية والاقتصاد، ولكن ماشي يقولوا لنا خليوننا منا للوزارة وفي الأخر يجيو يقولولنا، آه، ما درتيو والو في النظام الأساسي.

بمناسبة تدقيق الموزعات والخواادم المركزية تسبب في توقف النظام المعلوماتي للقضايا المدنية لمدة 48 ساعة، أتر هذا التوقف الضروري والمهم في نسبة التحيين بالنسبة للقضايا المدنية لشهر نوفمبر، وهو تأثير طفيف.

بطبيعة الحال، بمناسبة هذا السؤال، قمنا بمراجعة كل المعطيات الإحصائية التي يتم استخراجها في تطبيقات وبرامج ذكية تتوفر عليها وزارة العدل، فباستثناء هاذ التراجع الطفيف، لم يحدث تراجع لا في التضمين ولا في التحيين، بل بالعكس انتقلت العديد من محاكم المملكة إلى رقمنة الملفات القضائية وعقد جلسات رقمية بدون الاستعانة بالملفات الورقية، وهي سابقة في التاريخ، تحديث الإدارة القضائية بالمغرب.

كما أن بيانات التضمين والتحيين للقضايا بالمحاكم تنشر كما تعلمون في الموقع الرسمي للوزارة في بوابة المحاكم، والوزارة تضعها رهن إشارة الجميع بكل شفافية ويتم استخراجها بشكل أوتوماتيكي من قواعد البيانات وهي آنية ومضبوطة ودقيقة ولم تتضمن أي مؤشرات تفيد بتراجع ما في تحيين هاذ المعطيات.

إذن نحن نواصل إرساء مقومات هاذ التحول الرقمي بشكل شامل بالإدارة القضائية مبني على أسس تراعي التطور الذي تعرفه بلادنا في مجال استغلال التكنولوجيا الحديثة ومسيرة الثورة الرقمية التي يعرفها محيطنا في أفق بناء محكمة رقمية.

لتحقيق هاذ المشروع تم تحقيق واحد العدد ديال الأهداف دعم الولوج إلى العدالة والقانون، رفع جودة الخدمات التي تقدمها المحاكم، الشروع في تنفيذ المخطط المدير للمعلومات الذي سيشكل خارطة الطريق للمنظومة المعلوماتية للوزارة للخمس سنوات المقبلة، التخزين الاحتياطي للبيانات في قواعد البيانات للمحاكم، تتضمن مئات الآلاف من القضايا والملفات، مما يستدعي توفير قواعد ومعطيات بمعايير خاصة، وتأمين وضمان تخزينها وتخزين الاحتياطي لها، مشروع بناء مركز احتياطي للمعطيات وفقا للمعايير الدولية، افتراضية المعدات والسحابة المعلوماتية، حيث قررت الوزارة الانتقال من الخواتم العادية لاستغلال تقنيات السحابة المعلوماتية، التخلي التدريجي للسجلات والانتقال...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد الحسين العيادي:

شكرا السيد الرئيس.

راه في وقت من الأوقات نقابة تستعين بنقابة أخرى في ولاية أخرى، فهمت من أجل تحقيق الأهداف.

وبغيت نقول بأننا احنا مستعدين، السيد الرئيس، بابنا دائما مفتوح ونستمر في تسوية هذا الملف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكر على مساهمتك في هذه الجلسة الدستورية.

السؤال الموالي موجه لقطاع العدل، وموضوعه تحديث المحاكم ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل الأستاذ.

المستشار السيد الحسين العيادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد وزيرين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، سبق لوزارتكم أن أطلقت مشروعاً رائداً يهدف إلى تحديث المحاكم على مستوى البنيات التحتية والتجهيزات.

كما خطت خطوات مهمة من أجل توفير الخدمات الإلكترونية في أفق المحكمة الرقمية لسنة 2020، غير أن المهتمين والمتابعين لعمل المحاكم لاحظوا بأن هناك يعني واحد التأخير وتراجع على مستوى التحيين.

لذلك، نساألكم، السيد الوزير، عن أسباب هذا التراجع في تحيين المعطيات الرقمية بالمحاكم؟ وعن الخطوات التي قطعتها المحكمة الرقمية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد أوجار وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

في البداية، أود أن اشكر السيد المستشار المحترم على هاذ التنبيه، مما يدل على التتبع واليقظة والاهتمام بهاذ المشروع.

بالفعل سجل تراجع طفيف خلال شهر نوفمبر من السنة الماضية

**المستشار السيد رحال المكاوي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، طبعاً الكل متفق على الدور الذي نقوم به المقاولات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الوطني في خلق مناصب الشغل، في النمو، في الابتكار، في التصدير أيضاً، في واحد العدد ديال المجالات.

ولكن مع الأسف الشديد اليوم هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة تعيش عدة مشاكل، كإينة برامج طبعاً توضع لها ولكنها أثبتت محدوديتها، واليوم تواجه واحد العدد ديال الشركات المتوسطة والصغرى، يعني مشاكل ديال تؤدي بها إلى الإفلاس وإلى الإغلاق، ومن بين هاذ المشاكل طبعاً هو مشكل ديال التمويل، سواء بالنسبة للتمويل ديال الاستثمارات ديالها أو السيولة ديالها.

وبالتالي التساؤل ديالنا اليوم هو، ما هي الإجراءات ولا واش كإين شي تفكير واقعي في إعادة النظر في هاذ المنظومة الموجهة للمقاولات الصغرى والمتوسطة لحل هاذ الإشكاليات هاذي؟ واحنا نعرفو أنه على مستوى مناخ الأعمال في بلادنا هاذ الموضوع هذا ديال التمويل هو الذي متأخرين فيه على المستوى العالمي.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد محمد يوسف وزير الاقتصاد والمالية:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

صحيح، السيد المستشار، الدور الذي تلعبه المقاولات الصغرى والمتوسطة في النسيج الاقتصادي دور مهم إذ تشكل أكثر من 95% من المقاولات الوطنية وتخلق 50% من مناصب الشغل المحدث في القطاع الخاص، هاذ الدور الكبير يجب أن يسائلنا لكي نعتني أكثر بهذه المقاولات، خصوصاً وأنا متفق معكم أنها تعاني من بعض الصعوبات الخاصة في التمويل.

وغير بغيت نقول لكم أن صعوبات التمويل ماشي حديثة العهد، دائماً المقاولات الصغرى نظراً لحجمها كتلقى صعوبة في التمويل، لأن ما تيكونش على الخصوص الموارد الذاتية (les fonds propres) يعني كإيين باش أنه بالنسبة للأبنائك يولجوا للتمويل بصورة يعني سلسلة.

وفي الدولة في هاذ المجال لقي عندها واحد المنظومة مهمة جداً

كنشكركم السيد الوزير على المعطيات اللي مديتونا بها خلال الجواب على السؤال وكذلك على المجهودات المبذولة من طرفكم من أجل تأهيل وتشبيد المحاكم على مستوى ربوع الوطن ككل، وكذلك المجهودات التي سبق للسيد الوزير، سلفكم الأستاذ مصطفى الرميد، أن قام بها في هذا الجانب.

الإمكانيات المرصودة إليكم، السيد الوزير، هي إمكانيات مهمة من طرف الدولة، وهذا يتجلى من خلال المناقشة في الميزانيات الفرعية، نتمنى أن تحدد حدودكم، يعني باقي القطاعات الاجتماعية، وخاصة الصحة والتعليم من خلال تشبيد المستشفيات والمدارس.

نحن، السيد الوزير، على أبواب المحكمة الرقمية، يعني أننا سنلغي الورق في التعامل في المحاكم، سنعمد فقط على تقنيات المعلومات، لذلك نطالبكم، السيد الوزير، أولاً بالمواكبة التقنية لكل الجلسات يعني على مستوى ربوع المملكة وفي جميع المحاكم، أن يتواجد التقني إلى جانب كاتب الضبط من أجل التضمين والتعيين في إبانته، لأن الورق والملفات ستكون منعومة.

كما نطالبكم، السيد الوزير، على توحيد العمل بمختلف المحاكم وخاصة الإجراءات وهنا سأذكر مشكلاً سبق لي أن راسلتكم بشأنه بسؤال كتابي، وهو فيما يتعلق بالطابع، يعني التنبر اللي على النسخ للأحكام والقرارات العادية، هناك المادة 250 من قانون المالية لسنة 2009 التي تعتبره مجاناً، وكذلك الأحكام الصادرة عن القضاء الإداري، إلا أن الكثير من المحاكم في المغرب ومن ضمنها محاكم فاس لازالت تفرض التنبر من أجل الحصول على هذه النسخ.

في الأخير، نؤكد لكم، السيد الوزير، بأن إصلاح العدالة رغم ما بذل من مجهودات إلا أنه يبقى أمام تحد كبير يتمثل في التفريق والضمير المسؤول لكل المتدخلين في المنظومة لاستعادة ثقة المواطن المفقودة في ميدان العدالة.

ويبقى الغرض الأساسي من التحديث، السيد الوزير، هو الشفافية والنزاهة، والبحث عن جودة الأحكام، كما يهم المواطن هو حصوله على حكم عادل وفي زمن معقول سواء كان رقمياً أو ورقياً.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل الآن إلى قطاع الاقتصاد والمالية، والسؤال الأول موجه للسيد الوزير موضوعه المشاكل التي تواجهها المقاولات الصغرى والمتوسطة في طلب القروض، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لبيسط السؤال، تفضل السيد الرئيس.

الصعوبة، والدليل والأرقام تفيد أنه مثلا الطلبات أو القروض التي كتعتطى للشركات في المغرب اليوم السنة الماضية يلاها تزداد واحد 2%، أش كتعتني تزداد 2%؟ على أنه أولا كايئة صعوية باش الأبنك تعطي القروض للمقاولات، يعني الأبنك كتدير واحد الأرباح مهولة كبيرة، ولكنها لا تساعد اليوم، الأبنك المغربية لا تساعد الشركات المتوسطة والصغرى التي في الوقت التي كان خاصها تدير الابتكار، يلاها كتحاول تعيش مع راسها.

وأحيانا دبا كاع أرباب الشركات ما بقاوش حتى كيمشيو بعض المرات يديروا طلبات ديال القروض، ولا يمشيو يلتجأوا لبعض الأمور، لأن عارفين أصلا المسطرة كبيرة وكبيداو يقلبوا على حلول أخرى، هاذ الشئ مثلا ديال المردود ديال الضريبة على الدخل، على القيمة المضافة، التي الدولة تحملت فيه واحد المسؤولية باش تعاون الشركات، دايرين واحد النسبة ديال الفائدة التي مهمة يمكن بالنسبة للشركات الكبرى، لأنها أقل من الفائدة التي يمكن تاخذها قروض كبيرة، ولكن بالنسبة لشركة صغيرة جدا يلاها تعيش الحياة ديالها اليومية، غادية تساهم بذلك 3% راه كتوضع حتى هي الصعوبات عليها، إذن بشكل عام.

وهذه إجراءات ضمناها في ذاك المذكرة التي رفعها الفريق الاستقلالي للحكومة، مع الأسف مازال ما جاوباتناش عليها، ومن المفروض أن الحكومة تحترم الفرق البرلمانية وتحترم البرلمان وتجاوب على الإجراءات التي كتقترحها من أجل التسريع بحل المشاكل المطروحة اليوم والتي خالقة احتقان والتي خالقة مشاكل على المستوى الوطني. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

جبدتي واحد النقطة ديال استرداد القيمة المضافة، هذا مجهود كبير ما دارش في الحكومات السابقة كلها، التراكم ديال القيمة المضافة على الشركات التي كتستثمر ولا كتصدر.

ابغيت نذكرك أنه الآن وقلتها البارح في مجلس النواب، من أصل 10 ديال المليار ديال الدرهم ديال التراكم بالنسبة للقطاع الخاص، تم تقريبا 8 المليار معالجتها، وحوالي 5 دالمليار ديال الدرهم استفادت من هذه المقاولات.

وبالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا، هاذك المبالغ الصغيرة هذوك نسترددهم مباشرة مكيأخذوا لا قروض ولا والو.

شكرا السيد الرئيس.

وفعالة التي هي منظومة الضمان، ومنظومة التمويل المشترك مع الأبنك التي تيقوم به صندوق الضمان المركزي، بعدا كايين جوج دالمنتجات المتعلقة في إعادة الهيكلة ديال صندوق الضمان المركزي التي هو صندوق الدعم المالي للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات المتوسطة، والتي وصل الحجم التراكمي بالقروض لهاذ الصندوق 5.5 مليار درهم استفادت منه 400 مقاول صغيرة.

وكايين ضمان الاستمرار التي هو ضمان أيضا لإعادة هيكلة هذه المقاولات وضمن القروض بالنسبة للأبنك، وهذا المشروع استفادت منه 316 مقاول صغيرة حتى نهاية 2017 بقروض بنكية تناهز مليار و363 مليون درهم.

إذن كما قلت، هاذ صندوق الضمان المركزي التي كيعاون المقاولات وكيعطها الضمانة باش تتمشي هي ذاك الضمانة، لأن في الغالب المقاولات الصغرى والمتوسطة ما يمكنهاش تقدم ضمانات للأبنك، هذيك الضمانات دالصندوق كتساعدنا باش ترفع من باش تاخذ قروض من الأبنك.

صندوق الضمان المركزي لحد الآن جاري القروض وجاري التمويلات المشتركة مع الأبنك وصل إلى 16.2 مليار درهم وتيمم 18 ألف مقاول صغيرة ومتوسطة وصغيرة جدا، العديد من المنتجات بلا ما ندخل في (détails) فيهم، كايين "ضمان إكسبريس" "مواكبة"، "إليك"، "ضمان الأحداث"، "ضمان التطور"، "ضمان الاستمرارية"، "ضمان نقل الملكية"، "التمويل المشترك مع الأبنك"، وأخيرا هذاك الصندوق ديال (Innov Invest) التي كيمول الشركات المبتكرة والناشئة.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

### المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير على الجواب.

هذا هو طبعاً الإشكال التي تكلمنا عليه.

كايين عدد ديال البرامج ولكن راكم قلتوها العدد ديال الشركات التي كتستفد من هذا الدعم ومن هذه المشاريع قليلة جدا، احنا نتكلم على المقاولات الصغرى والمتوسطة على المستوى الوطني، عدد كبير جدا، يعني خاصها مشاريع وخاصها إجراءات التي كيممكن تهم كل الشركات.

ثم هذه الإجراءات وهاذ الصناديق فاش تنمشيوها، السيد الوزير، إذا دخلتوا لها راكم عارفين بالموضوع، فاش تتدخل في التفاصيل ديالها كيفاش كتمول وكيفاش كتساهم وكيفاش كتدعم، تماك فين كايئة

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه، النهوض بالأوضاع الاقتصادية للأقاليم الجنوبية الشرقية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد لحسن أدعي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

تعيش الأقاليم الجنوبية الشرقية أوضاعا اقتصادية مزرية، على الخصوص أقاليم جرادة وكرسيف وفكيك والراشيدية وتنغير، وروزات، زاكورة وميدلت.

السيد الوزير المحترم،

هل هناك من إجراءات مستعجلة للنهوض بأوضاع ساكنة هذه الأقاليم المتضررة بشكل كبير، آخذين بعين الاعتبار خصوصيتها؟  
وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هذا السؤال.

صحيح أن هذه الأقاليم، مع كامل الأسف عانت في الماضي ولا زالت تعاني من صعوبات كبيرة ومشاكل، طبعا مشاكل عويصة، أدت إلى ظهور أيضا خصوصا بجرادة بعض الاحتجاجات يعني المشروعة والمعقولة، الحكومة تتجاوب وتتفاعل مع تنمية هذه المنطقة، والتي هي منطقة، كما ذكرت، منطقة حدودية.

ما يمكنش نجرد كل البرامج، كاي بعد برنامج خاص بكرسيف، وهذا ربما كتعرفوه، اللي تم التوقيع على الاتفاقية ديالو بكلفة إجمالية 900 مليون درهم تتعلق بإنجاز برامج التنمية خلال سنتي ما بين 2018 و2020، يهدف إلى تحقيق تنمية مندمجة ومستدامة مع إيلاء أهمية بالغة إلى إدماج العنصر البشري في النسيج الاقتصادي في عدة محاور:

المحور الأول، خلق بديل اقتصادي عبر الفلاحة والصناعة وتشجيع الاستثمار 655 مليون درهم؛

المحور الثاني، تعزيز التجهيزات الاجتماعية 70 مليون درهم؛

المحور الثالث، التأهيل الحضاري ب 175 مليون درهم.

هناك أيضا برنامج استعجالي لتأهيل المناطق الحدودية بالجهة الشرقية بشراكة مع مجلس هذه الجهة، وتم في هذا الإطار اتفاق وإبرام اتفاقيتين مع كل من وزارة الداخلية والاقتصاد والمالية وولاية جهة الشرق، وكذا مجلس جهة الشرق لتوفير دعم مالي استثنائي وإضافي لهذا البرنامج الإستعجالي لتأهيل المناطق الحدودية بالجهة الشرقية.

وبلغت المبالغ المرصودة لهذا الاتفاقيتين أكثر من مليار و200 مليون درهم، على أربع سنوات 2016-2017 التي تسالت ودابا بدأنا 2018-2019 تم دفعه إلى غاية ماي 2018 من وزارة الاقتصاد والمالية مبلغ 370 مليون درهم.

هناك أيضا المشاريع المتعلقة بالبرنامج ديال تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي، والممتد كما تعلمون على سبع سنوات من 2017 إلى 2023، وهذا البرنامج طبعا فيه حصة كباقي الجهات مخصصة لهذه الجهة، لجهة الشرق، لتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية، والبرنامج المتعلق بالفترة 2013-2023 هو في طور الإنجاز.

هناك أيضا المشاريع التي تقوم بها وكالة التنمية ديال الجهة الشرقية، هي برامج متعددة، برنامج إعادة التأهيل الحضري، برنامج التنمية المحلية المندمجة، تقوية المراكز الاجتماعية والرياضية ودعم الأنشطة المدرة للدخل.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

**المستشار السيد لحسن أدعي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

أشكركم على جوابكم، صحيح، ذكرتتم الجهة الشرقية، لكن جهة درعة-تافيلالت السيد الوزير، لم نسمع عنها شيء.

لقد زرتهم في عدة مناسبات منطقة الجنوب الشرقي وأكد أنكم وقفتهم على الحاجيات الملحة التي يحتاجها هذا المحور لكي يلتحق بركب التنمية.

إشكاليات كبرى مرتبطة بفك العزلة وضعف الخدمات التي يقدمها أنواع المرفق العمومي في الجهة، وذلك راجع إلى ضعف الإمكانيات المتاحة حاليا، رغم المؤهلات الطبيعية الزاخرة التي تجعل اليوم هذه

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه مأل المراسم التطبيقية لقانون الصفقات العمومية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبلسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

شكرا السيد الرئيس.

نص البرنامج الحكومي على ضرورة إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية، فبعد مرور خمس سنوات ونصف على هذا الإجراء تبين أن هناك مجموعة من الإشكاليات تعيق تنزيله.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات المواكبة التي تعتمون القيام بها لرفعها من أجل تطبيق هذا الإجراء؟ وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين على طرحهم لهذا السؤال المتعلق بمأل المراسيم التطبيقية لقانون الصفقات العمومية.

في هاذ الإطار بغيت نوضح ما يلي:

أولا، نظام الصفقات العمومية هو من أحد الأوراش الكبيرة والمهمة والتي عرفت إصلاحات متتالية والتي لازالت مفتوحة، لأنه هو إصلاح مستمر والتي تشكل أيضا أداة تحفز للاستثمار وتشجع المقاول.

من بين أهم المحطات ديال هاذ الإصلاح كان هو استصدار المرسوم الأخير ديال 20 مارس 2013، المتعلق بالصفقات العمومية، والذي يشمل في ما يشمل مجال تطبيقه صفقات الأشغال والتوريدات والخدمات لحساب الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وتمت تقوية الترسنة القانونية للطلبات العمومية بالقانون المتعلق بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وعلى فكرة، احنا رغم أن هذا القانون حديث العهد، اكتشفنا فيه بعض الثغرات التي خاصنا نلاءموها، وغادي تيجي الحكومة بمشروع معدل لهاذ القانون.

المنطقة قطبا سياحيا ومنجميا كبيرا وواعدة لذلك، فإن الحكومة، السيد الوزير، في إطار التوازن المجالي مطالبة بإعادة توزيع الاستثمار العمومي لكي تستفيد جهة درعة-تافيلالت من نصيبها في هذا الإطار.

السيد الوزير المحترم،

أوضاع جهة درعة-تافيلالت ضعيفة جدا، معدلات البطالة مرتفعة، الصحة والتعليم في أدنى مستوياته، جماعات ترابية تفتقر إلى الموارد المالية والموارد البشرية الكفاءة التي من شأنها إبداع الحلول وابتكار المشاريع المدرة للدخل بشكل عام، ضعف الاستثمارات العمومية والاستثمار الخاص في قطاع السياحة والمعادن على وجه الخصوص، والذي يبقى بالنسبة إلينا الحل الأنجع.

لذلك، من واجبكم دعمه، خصوصا ونحن نثق في كفاءتكم وقدراتكم من أجل مساعدة هذه الجهة عبر اعتماد مجموعة من الإجراءات المالية لتشجيع الاستثمار الخاص، وبناء المشاريع المهيكله كالسدود لدعم المشاريع الفلاحية التي جاء بها المخطط الأخضر، كإنتاج الثمور وإحياء الخط السككي وجدة، جرادة، فكيك، الراشيدية، لربط هذه الجهة بميناء الناظور بني أنصار، إنجاز نفق تيشكا والطريق السريع مكناس الراشيدية.

السيد الوزير، نحن فخورون بما حققتموه لقطاع الاقتصاد والمالية، للأسف ليست هناك مواكبة من طرف القطاعات الأخرى، وشكرا.

السيد الوزير المحترم، راه كل شي واقف عندنا في هذيك الجهة، الجهة واقفة، الجماعات واقفين، المجالس الإقليمية واقفين، راه ما فهمنا والو، راه يعني هاذ الشي راه لا يبشر بالخير السيد الوزير.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، تفضل.

### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

خاصنا نعتمدو على الإرادة ديالنا كاملين باش إلى كان كل شي واقف نحركوه.

إذن الحمد لله، المغرب وكوطن يتوفر على، الحمد لله، مؤهلات كبيرة جدا، ومن بين هذه المؤهلات هو العنصر البشري هو الدفاع المستميت الذي يقوم به كافة المستشارين على منطقتهم، وهاذ الغيرة هي اللي خاصها تدفع باش نعاونو الدولة، الدولة بوحدتها في إطار الاستثمارات العمومية إلى آخره راه ما غادي تكفيش، خاص أيضا القطاع الخاص وأبناء المنطقة ينوضوا يشتغلوا ويخلقوا مناصب الشغل.

نطلب منكم مواصلة هذا الدعم، وأكد أنكم بمعية زميلكم في قطاع الصناعة والتجارة تشتغلون اليوم على إخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة الذي سيعطي تفسيراً نهائياً لمفهوم المقاولات الصغرى والمتوسطة.

السيد الوزير، نشد بحرارة على جهودكم لحماية الاقتصاد الوطني والتي تبقى مسؤولية جماعية للحكومة والبرلمان معاً، ولن نقبل بإعدام المقاولات الوطنية التي تبقى إحدى دعائم الاقتصاد الوطني المنتج للثروة ومفتاحاً لكل العضلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع وعلى رأسها البطالة.

وشكراً.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار، تودون ما كايين مشكل.

نمر ونواصل دائماً مع قطاع الاقتصاد والمالية، والسؤال الرابع موضوعه المديونية المفرطة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير، كل التقارير الدولية والوطنية تؤكد أن المغرب تجاوز الخط الأحمر فيما يتعلق بالمديونية.

لذا، نطالبكم، السيد الوزير، أن تنورونا وتنوروا الرأي العام حول هذه المديونية وأين وصلت وما هي التبعات التي ستليها؟

شكراً السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

تفضلوا السيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكراً السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال والي دائماً كييجي دائماً هاذ القضية ديال المديونية.

ابغينا غير نتفقو بعدا على عما نتكلم؟ احنا كنتكلمو على مديونية الخزينة ياك؟ (la dette du trésor)، طبعاً هناك مديونيات أخرى أو ديون أخرى، المؤسسات العمومية، إلى آخره، والجماعات المحلية، احنا تنهضرو على دين الخزينة، وتنهضرو على نسبة الدين.

أنا ابغيت نقول لكم رسمياً أن هاذ الدين ارتفع بين 2008 و2014،

هناك أيضاً تحسين شروط وسائل تمويل الصفقات العمومية عبر اعتماد القانون المتعلق برهن الصفقات العمومية.

هناك أيضاً يهدف دعم آليات الطعن وتسوية النزاعات وتحقيق التوازن في مجال الاقتناء العمومي، هناك الإنشاء بداية هذه السنة للجنة الوطنية للطلبات العمومية والتي تساعد طبعاً المقاولات في إطار النزاع مع الإدارة.

وأخيراً، هناك مراجعة دفتر الشروط الإدارية العامة المتعلقة بصفقات الأشغال ذاك (CCAG-Travaux) في إطار المرسوم الصادر بتاريخ 2 يونيو 2016.

وفي هذا السياق أيضاً، هناك المبادرة التي تتعلق بتخصيص 20% من مبلغ توقعي للصفقات العمومية، والتي كانت موضوع قرار وزير الاقتصاد والمالية بتاريخ 30 أكتوبر 2013 والي سجلنا نتائج إيجابية في هاذ الصدد، فيما يتعلق بتخصيص هذه الصفقات العمومية للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي الأخير، أكد لكم أن الحكومة عازمة كل العزم على استكمال جهودها من أجل الرفع من مستوى تنفيذ الطلبات العمومية مع إشراك فئة المقاولات الصغرى والمتوسطة وفتح المجال أمامها للمساهمة في تطوير اقتصاد البلاد.

شكراً السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضلوا.

#### المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

السيد الوزير المحترم،

لا بد أن أشكركم على جوابكم منوها في هذا الإطار بعملكم الجبار لإرجاع العافية للمالية العمومية وحرصكم الشديد من أجل الدفاع على المقاولات الوطنية ومواكبتها وعلى رأسها المقاولات المتوسطة والصغيرة.

لقد قمتم، السيد الوزير، بإصلاحات مهمة في هذا الإطار عبر العديد من الإجراءات المموسة لإحداث المقاولات والتشجيع عليها باعتبارها إحدى الآليات المدرة للثروة في بلادنا والضامنة لمناصب شغل قارة من جهة، ومن جهة أخرى إدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية الوطنية.

السيد الوزير، إن أسباب نزول هذا السؤال يذهب في هذا الاتجاه وهو تعزيز دعمكم للمقاولات الوطنية عبر المراسيم التي أصدرتم سابقاً حول تخصيص نسبة 20% من الصفقات العمومية لفائدة هذه المقاولات من أجل تثبيت مكانتها داخل السوق الوطنية، وبالتالي

ثانيا، السيد الوزير، كنتقول لنا كنديرو ديون باش نديرو الاستثمار، والسيد رئيس الحكومة السابق يقر على أنه أغلب الديون مشات في النفقات ديال الحكومة، المغاربة ما كي عرفوش، البلاد غارقة في الديون وكل سنة تزيديو فيها، ورغم أنه المؤسسات الوطنية كتدق ناقوس الخطر وكنتقول دين الخزينة اللي وصل بـ 64.7% كنتقول لك راه احنا فتنا الخط الأحمر، لأنه احنا مسموح لنا بـ 60%، ورغم ذلك كاينة هذا المشكل ديال إغراق البلاد في الديون.

المشكل الثاني تدهور الأوضاع الاجتماعية، كون كان العوائد ديال المديونية كيمشيو عند المغاربة كون راه بان هاذ الشي في الصحة، بان هاذ الشي في التعليم، بان هاذ الشي في المعيش اليومي ديال المواطنين، ما فهمناش، إجراءات كتقوموا بها كل سنة ديال الزيادة في الضرائب على المواطنين، في كل سنة كتستدونا، هاذ الفلوس فين كيمشيو؟

المغاربة كيسولوكم، السيد الوزير، هاذ الفلوس فين كيمشيو؟ العائدات ديال الفلوس؟ الاستثمارات العمومية تقرون على أنه العائدات ديالها ضعيفة جدا، علاش؟ لأنه ما كاين لا حكمة لا هم يحزنون.

السيد الوزير، بلادنا محتاجة اليوم لحكومة عندها جرأة الابتكار، وتخدم المصالح ديال المواطنين، اليوم المؤسسات، وهاذي مناسبة بعض المداويخ يتساءلون ويسألون الحكومة. واحنا منهم، من ذوك المداويخ، كيقول لك المؤسسة التشريعية كتدوز قرارات تشريعية كتخدم واحد الطبقة معينة، كذاكروا على شي مؤسسة ديال التأمين تدارلها في قانون المالية شي تخريجة ديال الإدماج ديال المقاولات باش ما يخلصوش الضريبة ديال التسجيل، وفعلا الرسوم ديال التسجيل، فإذا كانت المؤسسة التشريعية كتدير هذا الشئ وتضيق على الخزينة العامة أموال طائلة فاسمح لي هاذ الشي..

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب في إطار الوقت المتبقى السيد الوزير.

#### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

لابد نجواب.

#### السيد رئيس الجلسة:

لا، السيد المستشار، النظام الداخلي لا يسمح بذلك.

تفضل السيد الوزير.

نسبة الدين ارتفعت من 2008 إلى 2014 وارتفعت من 45.5% من الناتج الداخلي الخام إلى 63.4% في 2014، في 6 سنين تقريبا تزدت 18%، ولكن من 2014 حتى لآخر 2017 تزدت بـ 1% من الناتج الداخلي الخام، 2017 نسبة الدين كانت نسبة الدين في حدود 64.7% من الناتج الداخلي الخام.

أحسن من ذلك السنة الماضية 2017 ولأول مرة منذ 2008 بدأت نسبة الدين، لأن الدين كيمكن لك تشوفو بالمليار ديال الدرهم ويمكن لك تشوفو بالنسبة لطاقتنا للاستدانة، اللي هو مقارنة مع الناتج الداخلي الخام.

على كل حال هاذ المديونية ارتفعت، لأنه كان في هاذك الوقت مواجهة واحد الأزمة دولية وسياسة ميزانية توسعية، الاستثمار العمومي والطلب الداخلي، إلى آخره، أدى إلى عجز كبير في الميزانية، وبدأنا نتكلم فذاك الوقت باش نعقلوا عليها، فقدان المغرب للسيادة الاقتصادية والمالية، هاذ السياسة ما بقاتش الآن مستدامة، لأن إلى مشينا فيها غزيدو نغرقو في الدين العمومي، يجب أن يكون توازن في إطار الميزانية، واللي انتقل العجز من 7.6% إلى 3.5% السنة الماضية، الشيء الذي أدى إيجابا إلى التحكم في الدين العمومي، دبا الدين في أصله ماشي خايب، غير خاصو يتوجه للاستثمار الي غادي يخلق فرص الشغل وغادي يساهم في التنمية.

ثانيا، التقارير الدولية، ووكالة التنقيط اللي كتنتقط الدين ديال بلادنا لم تغير من تنقيطها منذ سنوات، وتعتبر أن دين المملكة المغربية مستدام ومتحكم فيه.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار.

#### المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم، في الحقيقة كنداكرو على الدين العمومي اللي وصل بـ 81% من الناتج الداخلي الخام، وباش المغاربة يعرفوا هذا الموضوع هو اللي ما كناقشوهش معهم بكل جرأة وبكل شفافية ووضوح.

السيد الوزير، بلادنا اتجهت خلال الحكومات السابقة وهذه الحكومة الحالية اللي استمرار ديال الحكومة السابقة نحو إغراق البلاد في الديون الخارجية والداخلية، الغريب في الأمر هو أنه كاينة ديون فعلية وكاينة ديون فعال خط الائتمان اللي الدولة الوحيدة مع شي دولة صغيرة اللي كخلصو الفوائد ديال هاذ الدين واحنا ما كناخدوهش.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

بعدا أولا تشكرك على ذلك الكلمة اللي قلت لأن اخذيتها بهاذ الشكل، وهذا هو الكلمة اللي قلت، مع كامل الأسف حرفت، لم أقصد الشعب المغربي، حاشا لله وأنا ابن الشعب، ولم أقصد لا الإهانة ولا التجريح ولا القذف، ولا أي حاجة، الحمد اللي اخذيتها بهاذ الطريقة ديال (جميلة على كل حال)، لأن كل واحد كيمكن لو يكون وخصوصا هاذ رمضان.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

السؤال الخامس موضوعه تقرير المفتشية العامة للمالية بشأن التعاضديات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، السي عبد الصمد تفضل.

**المستشار السيد عبد الصمد مريمي:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، سجلت تقارير المفتشية العامة للمالية على إثر عملية الإفتتاح التي قامت بها مجموعة من التعاضديات جملة من الملاحظات همت الاختلالات في التدبير المالي والإداري وتجاوزات وخروقات في العمليات الانتخابية، أدت في آخر المطاف إلى رسم صورة من العبث والفوضى العارمة داخل مجموعة من هذه التعاضديات.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، ما هي الإجراءات أولا التي ستقومون بها لتفعيل الملاحظات التي أنجزتها تقارير المفتشية العامة للمالية؟

وما هي الإجراءات التي ستقومون بها لوقف هذا العبث وهذه الفوضى بهذه التعاضديات؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

بالنسبة للمفتشية العامة للمالية قامت في العقدين الأخيرين بالعديد من التقارير المتعلقة بعملية افتتاح التعاضديات منها التعاضدية العامة لموظفي الإدارة العمومية خلال سنوات 2001-

2004-2009-2012، والهيئة التعاضدية لموظفي الإدارات والمصالح العمومية في 2003، التعاضدية العامة للتربية الوطنية سنة 2004، والتعاضدية العامة للبريد والمواصلات سنة 2005، وأخيرا الصندوق الوطني للاحتياط الاجتماعي ديال السنوات 98-2002.

وخلصت هذه التقارير إلى العديد من الاختلالات والملاحظات حول تسيير هذه الهيئات، تم طبعا هذه التقارير المنجزة تم إرسالها إلى رؤساء المجالس الإدارية للتعاضديات، وكذا الوزارة الوصية، وبلا ما ندخل في التفاصيل ديال بعض الاختلالات، منها وجود جل التعاضديات في وضعية تنافي مع وضعية قانون التأمين الصحي، عدم ممارسة وظيفة الرقابة المنوطة بسلطات الوصاية، عدم تجديد الهيئات الإدارية، عدم فعالية نظام التطوع الذي يحكم حاليا تسيير مجالس التعاضديات، محدودية النشاط الفعلي للمجلس الأعلى، إلى آخره.

من بين النتائج ديال هاذ التقارير، أنه في 2009 تم وضع التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية تحت إدارة مؤقتة لمدة ستة أشهر وتم تعيين متصرفين بمرسوم.

الآن، طبعا نواكب التسيير ديال هاذ التعاضدية، ولكن كما كتعرفوا ماشي وزارة الاقتصاد والمالية عندها الشق المالي، ولكن وزارة الشغل اللي عندها الشق ديال المتابعة اليومية، هاذ الإجراءات الملزمة القيام بها من أجل تفعيل المقترحات الواردة في تقارير المفتشية العامة تهم إلزام التعاضدية بمسك المحاسبة ديالها وفق المخطط المحاسباتي، تحيين الترسانة القانونية بإعداد مشروع، والحكومة تنكب على إعداد مشروع بمثابة مدونة للتعاضدية التي سوف تبنى وتعتبرن هذه التعاضديات.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عبد الصمد مريمي:**

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال بهاذ المناسبة نشكر المفتشية العامة للمالية على هاذ المجهود الذي قامت به، وكذلك وزارة الشغل في الأونة الأخيرة، لكن لازال هناك استمرار في هذه الاختلالات واستمرار في هذا التحدي واستمرار في هذا العبث وفي هذه الفوضى داخل مجموعة من التعاضديات، ودعنا السيد الوزير أن نسي الأسماء بمسمياتها.

السيد الوزير، الذين يقومون بتزوير الانتخابات ويقفون حائلا أمام إرادة واختيار المنخرطين أو الناس بصفة عامة، الذين يقومون بتحويل مردودية المصلحة العامة إلى مصالحهم الخاصة، الذين

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

شكرا السيد المستشار على طرحه هذا السؤال.

هو كان السؤال في الحقيقة دقيق يتعلق بالرسوم الجبائية ديال المكتب الوطني للماء والكهرباء، هذا هو السؤال.

على كل حال بالنسبة للرسوم الجبائية تعلمون أن السياسة الجبائية في بلادنا، كايين الجبايات على الصعيد الوطني لكل سنة تتجي في قوانين مالية، وكايين الجبايات المحلية اللي الآن فيه واحد إعادة النظر من أجل أن يكون هناك توازن أكثر لهذه الجبايات فيما يتعلق طبعا بتحصيلها ومواكبة الجماعات المحلية والجهات التي تعتمد على طبعا هذه الموارد.

بالنسبة للسياسة الجبائية ببلادنا بصفة عامة هناك توجه، أولا التوجه في إطار العدالة الجبائية والشفافية ديال هاذ الجبايات، التوجه في إطار أنه ما يكون تخفيف من الضغط الجبائي، ويمكن لي نقول لكم أنه في السنوات الماضية أو 5 أو 6 سنوات الماضية انتقل الضغط الجبائي من 23-24% إلى أقل من 21% هذه السنة. إعداد نسق ديال هاذ الجبايات بصفة عامة باش تكون يعني سهلة ومبسطة وذات مقروئية.

هناك أيضا عمل تنشغلوا عليه فيما يتعلق (les taxes parafiscales) أو الجبايات أو الرسوم شبه الجبائية، هذه لبعض المرات فيما تعقيدات لا في قطاع السياحة ولا في بعض القطاعات، واللي خاصنا نقلو من العدد ديالها ويكون هذا، وهذا هو اشتغال دائم، طبعا انطلقنا من النقطة الانطلاقة هو (les assises) ديال (la fiscalité) ذاك ديال المناظرة حول الضرائب، ونحن نزل تدريجيا لكل سنة توصياتها.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة في إطار التعقيب السيد المستشار.

**المستشار السيد الحبيب بن الطالب:**

شكرا السيد الوزير.

ولكن أننا نعتقد أن الحكومة اليوم يعني مطلوبة أكثر من أي وقت مضى باتخاذ تدابير أكثر نجاعة، ومن ضمنها مراجعة بعض الرسوم الجبائية التي لها تأثير مباشر على القدرة الشرائية وكذا على تكلفة

يقومون باختلاس وتحويل أموال المستضعفين من الأرامل ومن اليتامى ومن المنخرطين في هذه التعاضديات، هؤلاء وأولئك الذين لا يعبأون بالقوانين ولا يعبأون بالأحكام الدستورية والذين تجاوزوا التشريعات ومن ورائهم ومن يحممهم، هؤلاء يجب أن نسميهم وهكذا أسميهم هذه عصابات، يجب إيقافها، هذه عصابات يجب إيقافها.

السيد الوزير، إذا كانت الحكومة عازمة في إطار خطة إصلاح، فأنا أقول لكم من هذا المنبر، هذا الفريق مساند لخطة الإصلاح، مقاوم للفساد، وكل من يوجد في هذا البلد سيكون إلى جانب هذه الحكومة في خطة الإصلاح، إلا من أبي، ولن يأب إلا من كان في نفسه إيديولوجيا أو عقديا أن يكون ضد الإصلاح، ولن يأبى إلا من كان في نفسه أن يكون مع وإلى جانب أصحاب الفساد.

ولذلك، السيد الوزير، هذه المرة الثالثة والرابعة والخامسة ومن هذا المنبر ومن داخل هذا البرلمان لن نتوانى ولن نتساهل ولن نسكت عما يقوم به هؤلاء المفسدين، سواء كانوا داخل التعاضديات أو في أماكن أخرى، لأن هذا الذي يجري هو فوضى عارمة، لا يقبلها المواطن المغربي، لا يقبلها المنخرطون، لا يقبلها الموظفون، لا يقبلها حتى الذين ينتمون إلى هذه التعاضديات وإلى هذه المؤسسات العمومية.

فلا يمكن أن نتهاون أو أن نكون يسيرين مع هؤلاء في هذه المؤسسات البسيطة الصغيرة، فما بالك بالمؤسسات الكبيرة والمؤسسات العمومية التي تدير أموال كبيرة، فإذا انتقل العبث من مثل هذه المؤسسات إلى المؤسسات الكبرى فسيكون ذلك طامة كبرى.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد الوزير.

ونمر إلى السؤال الموالي، وموضوعه ضرورة مراجعة بعض الرسوم الجبائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد الحبيب بن الطالب:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير، الجميع واع بالأهمية القصوى للضرائب والرسوم الجبائية ودورها في تطوير وتسيير دواليب الدولة، تساؤلنا:

واش ما حان الوقت لمراجعة بعض الرسوم الجبائية في أفق جعلها في خدمة التنمية ودون المساس بالقدرة الشرائية للمواطنين؟

شكرا.

الإنتاج.

مثلا، السيد الوزير، الرسم المحلي ديال 7% لولوح الخضروالفواكه أسواق الجملة، بكل موضوعية، السيد الوزير، هذا الرسم الموروث على الماضي البعيد ما بقى عندو حتى شي جدوى بعد تضريب القطاع الفلاحي، خصوصا واحنا نعرفو جميع بأن هذه الأسواق يلجها أساسا صغار الفلاحين اللي هما أصلا غير مؤهلين لاسترجاع الضريبة على القيمة المضافة، وبالتالي تنضاف هذه التكلفة ديال 7% دون احتساب الضرائب لتكلفة 20% ديال (la TVA) اللي ما كيسترجعوشاي وتتجي باش تثقل كاهل الفلاح الصغير.

خصوصا واحنا نعرفو بأن المواطن المغربي تياخذ المنتوجات الفلاحية 4 د الأضعاف و5 الأضعاف باش باع الفلاح، وبهذه الإشكالية تتأثر سلبا على القدرة الشرائية ديال المواطنين تتحد كذلك من تسويق المنتوجات الفلاحية.

لهذا، السيد الوزير، فإننا نتعاودو نجدو الطلب من هذا المنبر بضرورة مراجعة هذا الرسم، وإقرار رسم يوازي الخدمات المقدمة لنا كفلاحين بهذه الأسواق وكذلك الحد من تعدد الوسطاء والمضاربين، باش يستفد المواطن وكذلك ما يكونش الضحية ويؤدي الثمن دائما هما الفلاحين، وكذلك باش يستمر القطاع الفلاحي، هذه الدعامة ديال الاقتصاد الوطني اللي اللي تتعيش عليه أكثر من 44% ديال المغاربة وتيشغل أكثر من 50% ديال القوى العاملة في بلادنا، يستمر في البذل والعطاء ويستمر في توفير منتوجات فلاحية بجودة عالية في مختلف السلاسل وبأثمنة مناسبة لأزيد من 34 مليون نسمة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه مأل تفويت دور الأملاك المخزنية بالدار البيضاء لقاطننها، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

في الحقيقة سؤالنا هو حول مأل تفويت دور الأملاك المخزنية لشاغليها، هذه العملية كانت بدأت منذ 2014 بعد صدور المرسوم ذي الصلة، لكن ما لبثت أن توقفت، وخصوصا أنها اليوم تهم واحد العدد من الساكنة مقدر جدا يزيد على حوالي، يزيد على 8000 ديال الساكنة.

كنتنناو من السيد الوزير تعطوننا توضيح متى ستستأنف هذه العملية، أي عملية تفويت هذه المساكن لشاغليها؟ شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير الاقتصاد والمالية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

هي بالضبط 8895 مسكن، وحدة سكنية تتوزع بين مساكن فردية ومساكن مزدوجة مخصصة لإسكان عائلتين وشقق، إلى آخره.

عهد بالتسيير، وهذا راه ملف قديم، عهد بالتسيير لهذه المساكن إلى شركة ديار المدينة التابعة لصندوق الإيداع والتدبير التي تسهر على صيانتها واستخلاص الوجيبة الكرائية ومباشرة مسطرة التفويت.

هذه مسطرة التفويت كان فيها عدة محاولات، المحاولة الأخيرة اللي هي الآن في طور الإنجاز هي اللي حددت واحد الأثمنة ديال البيع تقريبا أثمنة رمزية، بين 150 درهم للمتر مربع و300 درهم واحنا نتكلم عن الدار البيضاء.

طبعا هذيك المساكن مع كامل الأسف والعمارات في حالة مهترئة، ما كاينش الصيانة بالقدر الكافي، ولكن باش نفوتها لساكنها كان هذه الأثمنة اللي أعتقد أنها في (متناول الجميع).

العملية بدأت وبدأت بصورة ناجحة، من أصل 2506 ديال المساكن الكائنة بعين الشق تمت مسطرة التفويت ل 1689 وحدة، تقريبا أكثر من النصف، النصف الآخر هناك مشكل في الأرض، لأن خاص إتمام مسطرة نزع الملكية وغتكمل هاد القضية ديال الأرض مع القضاء غادي تكمل التفويت الباقي.

بالنسبة للمساكن الكائنة بالحي الحسني وسيدي عثمان وحي سيدي البرنوصي وعددها 3229 وحدة، فإن مسطرة تفويتها تقريبا بالكامل لشاغليها جارية.

بالنسبة للمساكن المتواجدة بالحي المحمدي وعددها 1404 وحي بوركون 1756، فإن عملية تفويتها وفق المسطرة الجاري بها العمل سيتم بمجرد الانتهاء من الأشغال الطبوغرافية اللازمة لفصل الأوعية، خاص يخرج ذاك (les titres fonciers) فهاذ العملية هادي راها في طور الإنجاز وحال ما انتهىنا منها غنباشرو عملية التفويت.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيد الوزير على هاذ التبشير ديال ساكنة هذه الدور بأن العملية مستمرة وأنها في الحقيقة مجرد إجراءات.

لكن، السيد الوزير، في نفس الوقت لا بد أن نؤكد على أن هذه العملية وجب أن تسرعوا بها، علاش؟ لأن هذه الساكنة اليوم في وضع لا تحسد عليه.

هذه الدور كما قلتكم، السيد الوزير، أنها في وضعية مهترئة، مما اضطر الجهات المختصة بإصدار أحيانا قرارات ديال الإخلاء ولا قرارات ديال الإصلاح ولا قرارات أحيانا حتى ديال الهدم.

الجهة المختصة اللي يمكن لها تدخل باش تدير عملية الإصلاح هي ديار المدينة باعتبارها الشركة المكلفة بالتدبير، هذه الساكنة اليوم هي معلقة بين أمرين، بين الزمن ديال تفويت هذه الأملاك لها، وبين عملية الإصلاح والقرارات الصادرة بشأنها.

لذا، السيد الوزير، احنا كنتطلبو من هذا المنبر وكندعوكم إلى تسريع العملية، وإلا فإن هاذ ديار المدينة وجب أن تتدخل للقيام بما يلزم من إصلاحات لهذه الدور قبل تفويتها لساكنتها.

وفي نفس الوقت هنا، السيد الوزير، لا بد أن نذكر بأننا كنا قد سألنا وزيرا سابق اللي هو وزير إعداد التراب الوطني والسكنى على الموضوع ديال النصوص التنظيمية المتعلقة بالقانون 66.12 والتي تأخرت كثيرا، ومن ضمن تلك النصوص هي رخصة الإصلاح، اللي حتى هي اليوم لا زالت معلقة على مستوى الجماعات الترابية في منحها، إلى ما سرعتوش بها، السيد الوزير، غيبقاوا هاذ الناس كيغابوا من الأمرين كما ذكرت، معلقين.

فكنتمنى أن العملية تسرعوا بها، وكنتمنى أن الساكنة أنها توصل أنها تولي عندها هذه الدور في ملكيتها وتخرج من هذا المأزق.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة إن رغبتكم في ذلك، شكرا.

السؤال الموالي موضوعه تراجع أداء الاقتصاد الوطني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة لتقديم السؤال، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد عزيز دنعوزو:

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

السيد الوزير، تدارت مجهودات فعلا في البلاد منذ أكثر من عقد من الزمن سعيا وراء الإقلاع الاقتصادي، ولكن النتائج كانت عكسية تماما، بحيث أنه هناك تراجع مستمر لأداء الاقتصاد الوطني إلى حد سقطنا في انكماش اقتصادي أكيد.

ما الأسباب؟ وأين يكمن الخلل السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة للإجابة على السؤال السيد الوزير.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار.

غير نتفقو على المصطلحات إلى اسمحت لي.

الانكماش الاقتصادي تيكون ملي تيكون نسبة النمو سالبة (la récession)، هذا هو الانكماش، المغرب في 2017 السنة الماضية، وعاد خرجوا النتائج ديال (Les comptes nationaux)، (HCP) نسبة النمو في 2017، هذا رسمي 4.1% ديال نسبة النمو.

من 2008 إلى 2017 ونحن ندرى من 2008 حتى 2014 و2015 ما دار في العالم من أزمة اقتصادية عصفت باقتصاديات، إلى آخره، فهاذ المدة كلها نسبة النمو 3.9% حوالي 4%.

طبعا دبا واش هذا كافي؟ تنقول لكم لا، هاذي ما كافياش لامتصاص البطالة ولتوسيع طبعا خلق فرص شغل أكثر، إلى آخره.

ولكن هذا هو الآن (le potentiel) ديالنا، هذا اللي وصلنا ليه، يجب إعادة النظر في النموذج التنموي اللي غادي نشغل عليه كاملين واللي متنشغلوش فقط على التوزيع اللي هو مهم، ولكن أيضا على إنتاج الثروة خاص نحيدو من المعوقات ديال الاقتصاد الوطني، هناك بعض المعوقات في الاقتصاد الوطني يعني اللي خاصنا نكبوع عليها باش نحرو الطاقات، باش نعوزو الآن اللي تنشوف بالنسبة للاقتصاد الوطني مستقبلا رهانا أكبر، وهنا تنجي للسؤال الماضي ديال المديونية فين مشات؟ راه مشات في التجهيزات الأساسية والبنية الأساسية، وفرنا واحد بنية أساسية، والحمد لله، ضرورة وعندها تنافسية.

الآن الكلمة للقطاع الخاص أن يستثمر أكثر وأن يقوم بالمروددية

على مشجب القطاع الخاص، رأس مال جبان وإلى شاف حكومة شجاعة يقدر يتشجع، عندنا حكومة عاجزة، حكومة ما عندهاش حلول، حكومة تفتقر إلى الابتكار والإبداع وتفتقر إلى (le savoir-faire) في تدبير الشأن العمومي خاصة في الجانب الاقتصادي، كبغيتي القطاع الخاص يتشجع وأنت ما وفرت لمهش الشروط الضرورية.

نحن نعتقد على أنه الدولة والحكومة يجب أن تتدخل لكي تخلق الشروط الضرورية لإعادة هيكلة التركيبة ديال الاقتصاد الوطني.

المشكل، السيد الوزير، أنكم فشلتم في الولاية السابقة والحالية أنكم توجدوا لنا واحد التركيبة هيكلية جديدة للاقتصاد الوطني اللي هي ضرورية ومدخل لخلق النمو والولوج إلى النموذج الجديد.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرسالة وصلت.

تفضلوا في إطار الوقت المتبقى للرد على التعقيب.

#### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

أولا ما نخدوش عاود كلامي، أنا لم أعلق على القطاع الخاص أي مشجب ولا على أي مشجب، كتنقولو أودي خاص واحد الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل المساهمة في تنمية بلادنا، وأن الاستثمار ديال القطاع الخاص بكل مكوناته راه هو الأساس خاصنا نوفر لو أيضا الشروط، خاص يكون مناخ الأعمال أحسن، خاص يكون التشجيعات أحسن، خاص يكون التعزيز والمواكبة أحسن، هاذ الشي اللي ابغيت نقول.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمر إلى السؤال الموالي، موضوعه النموذج التنموي لبلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلال للوحدة والتعددية، السيد الرئيس تفضل.

#### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير، النموذج التنموي الحالي، أظن أنه استوفى جميع المقومات ليقوم بواجبه تجاه المغاربة، سيما بعد الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في افتتاح الدورة التشريعية، عندما أكد أن النموذج التنموي بلغ مداه، وهذه كانت لبقة وزويونة،

ديال هاذ التجهيزات، ولكن القطاع الخاص باش يستثمر أكثر خاصو مجال للثقة، خاص الثقة ترجع، نشوفو بلادنا نتقدو، ونشوفو أشنا هي الأشياء اللي ما مزيناهاش إلى آخره، ولكن نديرو أيضا واحد النظارات باش نشوفو نصف الكأس المملوء.

الحمد لله، في السنوات الماضية كانت هناك مكتسبات كبيرة جدا على جميع الأصعدة، حتى على المجال الاقتصادي، السياسات القطاعية، مخطط المغرب الأخضر، الطاقات المتجددة، في المجال ديال الصناعة، إلى آخره، كبريات يعني الشركات اللي تتجي تدير الثقة في بلادنا.

خاص القطاع الخاص عاود ثاني يشحد الهمم ويكون واحد الانطلاقة من أجل مواكبة تنمية بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد الرئيس.

#### المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا.

السيد الوزير، أنا نقول لك أين يكمن الخلل، بان من خلال الجواب ديالك.

طلما أنكم تواصلون الدفاع عن الغلط، فغيبقى الخلل قائم وغيبقى العجز ديالكم في استنهاض الأوضاع الاقتصادية وفي خلق الإقلاع الاقتصادي المطلوب هاذ العجز غيبقى مستمر لأنه كتذكرو، السيد الوزير، نشوفو الكأس، نصف الكأس، والكأس محال واش فيه حتى الربع مملوء، وتتنقولوا لنا شوفوا النصف المملوء، الربع ما فهمش، ربما فارغ.

فلا ينبغي استعمال لغة الخشب مع المغاربة اليوم، المغاربة فاهمين، واعيين، متبعين ومدركين لجوهر الأوضاع اللي كاينة في بلادنا والمسؤوليات الأكيدة ديال الحكومة في العجز على الانتقال إلى اقتصاد مزدهر.

الانكماش، السيد الوزير، كاين، راه انتقلنا من 5% ديال النمو من عهد الأستاذ جطو إلى 3.2% أو 3.3% في عهد الحكومة السابقة والحالية، هناك دائما انحدار، أنتم كتعترفوا على أنه هناك عوائق، حدودها أشنا هي هاذ العوائق، بالضبط؟

واش قادرين أنكم تجاوزوا هاذ العوائق وتتصدوا لها وتتحدواها وتخلقوا البدائل؟

البدائل تخلقوها أنتم، السيد الوزير، ما تعلقوش الفشل ديالكم

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي اللبار، لكم الكلمة في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة أنا كنتمنى شي نهار الوزراء ديالنا إضربوا دورة في السوق، وعاد إيجوا إجابونا، اللي سمعكم السيد الوزير، غادي يفرح ويقول راه احنا عايشين في واحد العالم وغنظمأنوا، اتساروا السيد الوزير، غير دوروا في السوق، شوفوا البطالة ضرب الأطناب ديالها، شوفوا الاحتجاجات أصبحت اليوم سائدة، الطبقة الوسطى اللي كتقول لي أسيدي راها أمشات لأن الخدمات الاجتماعية كلها مندثرة من الصحة، من التعليم، من التشغيل، من السكن، إذن أش غادي تقول لي في هاذ النموذج التنموي؟ إمتي؟ فوقاش غادي نحققو هاذ الطفرة؟ أسيدي باز لكم اللي كتنعسوا، أنا كتنشوف الهم اللي كاين في المغرب اليوم أن كلشي كيغوت، مول الشركة كيغوت، الطالب ممقتنعش، ماعرفش الأفاق المظلمة، البطالي مكاينش فرص الشغل.

إذن، السيد الوزير، إلى كتنعسوا والله أسيدي بالله باز، أن كتقول لي النموذج التنموي، يكفيك أن سيدنا الله ينصرو حكم عليه بالفلس وبالفساد، هاذ النموذج التنموي اليوم كتقول لي نعيش في الأمل، اعطيني شوية ديال الأمل أنا مزاو ك فيك غير نلمس، راه ماعندكم والو اليوم السيد الوزير، راه حشومة أننا نقولوا عندنا شي مخطط، واش حتى نموتوا ويموتوا هاذ المغاربة عاد نلقو هاذ المخطط، لحد الساعة نسولو أي واحد والهضرة المعقولة أن تساروا في الأسواق وطلعوا للبوادي شوفوا المسالك، شوفوا المستشفيات، شوفوا الأقسام، عاد أجيوا جاوبونا، راه حنا عايشين في البلاد، ما تقولش لنا راه غادي نديرو، سوف، سوف، راه لم يبق وقت التسويف السيد الوزير.

حزب الاستقلال قدم واحد المذكرة، ياريت نتفاعلو معها، وتقول لنا راه احنا غالطين أو تقول لنا راه احنا مزيانين ونتجاوبو السيد الرئيس المحترم.

اسمح لي الوقت زحمي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في حدود الوقت المتبقى السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

كفانا من السوداوية وكفانا من التشاؤم، إلى كان هاذ النموذج

لأن سيدنا عرف كيفاش أنه يبلغ لكم أنكم هاذ النموذج التنموي أصبح أجوفا وغير قادر على مواكبة النمو لبلادنا، واش عندكم شي بديل، السيد الوزير؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة للإجابة على السؤال السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الاقتصاد والمالية:

البديل هو اللي غادي يخرج، لأن سيدنا الله ينصرو في الخطاب قال فتح حوار شامل بمشاركة جميع القوى الحية د البلاد باش نشوفو هاذ النموذج التنموي كيفاش نعيد النظر فيه، ونرتبو الأولويات ديال بلادنا.

الأولويات ديال بلادنا الآن وكاين ربما هاذ الشئ بالإجماع، وربما حتى بعض الأحزاب ساهموا الآن في التفكير باش ملي ينطلق هاذ الحوار يكون بعدا على الأقل الأرضية واجدة.

الأولويات الآن، الأولويات ما بقاش أولويات ديال البنيات التحتية ديال التجهيزات، وإن كان هناك لازال خصاص في بعض المناطق، خاص توجه الأولوية إلى القطاعات الاجتماعية، إلى التعليم، إلى الشغل، إلى الصحة، هاذو هما الآن المطالب الأساسية ديال بلادنا.

إلى بغينا نوفرو ونزيدو من التماسك الاجتماعي هذا هو اللي غادي الآن يكون فيه الأولوية الأولى، لأن المطالب الملحة كيف ما قلت ديال..

طبعا الصياغة ديال النموذج التنموي، الآليات ديالو، تعزيز الجهوية هاذي إلى آخره، هذا كله غادي يكون في إطار كما قلت هاذ النقاش اللي غادي يتفتح والي الحكومة عازمة تفتح طبعا في القريب العاجل، باش أنه يوفر كل الفضاءات لكل القوى الحية في بلادنا، برلمان، خبراء، أساتذة أنهم يساهموا في هاذ النموذج التنموي.

مرة أخرى، ما اللي كنهضرو على النموذج التنموي، كنهضرو على الإنتاج وعلى النمو ونسبة النمو وعلى الاقتصاد وعلى خلق الثروة، ولكن كنهضرو أيضا أكثر على طريقة توزيع الثروة، وليس هناك طريقة أمثل من أن يكون لكل مواطن مغربي أين ما كان الولوج إلى الخدمات العمومية الصحية، التعليمية، الشغل بنفس الطريقة وبنفس الجودة وفي كل مكان لا في البوادي ولا في المدن، هذه أعتقد أنها يعني الوسيلة المثلى في توزيع هاذ الثروة.

طبعا كيف ما قلت هاذ النموذج التنموي، راه ماشي شيء يمكن له يخاط بين عشية وضحاها، وخص يكون فيه تفكير وحتى التنزيل ديالو وصياغة التوجهات غادي ياخذ واحد شوية ديال الوقت طبعا في تنزيله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير تفضل للإجابة على السؤال.

### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار.

هو في الحقيقة هاد السؤال طرحته وهو قديم على كل حال، يعني عاد وصل الوقت ديال الإجابة عليه، السؤال من 21 ديسمبر 2015.

ولكن بهم واحد الموضوع اللي مازال عندورهنيته، اللي هو إصلاح أنظمة التقاعد، هاد الإصلاح اللي الشق الأول ديالو درناه واللي ما كانش سهل واللي كان صعب، صعب جدا على الجميع، على الدولة وخصوصا على الموظفين، ولكن تم بموجب إنقاذ هاد الصندوق.

وبقى الشق الثاني اللي هو تنشغلو عليه الآن اللي هو الشق المتعلق بخلق قطبين لأن هاد الشق ديال التقاعد باش تكون ديمومة الصندوق كايين آليات ولكن الآلية الأساسية هو التضامن، باش يكون التضامن خاص يكون عندك أكبر عدد ما يمكن من المستفيدين أو من المساهمين، باش نخلقوا هاد القطب العمومي ونخلقوا القطب الخاص اللي نجمعو فيه طبعا صناديق ديال القطب العمومي، نجمعو فيه صناديق ديال القطاع الخاص أو ديال القطب الخاص.

وابغينا نقول لكم أنه وزارة الاقتصاد والمالية مع وزارة الشغل والوظيفة العمومية وهيئات مراقبة التأمين والاحتياط الاجتماعي وصناديق التقاعد، بدينا الإنجاز ديال دراسة تقنية تمكن من بلورة مقارنة دقيقة للإطار العام لإصلاح منظومة التقاعد التي جاءت بها توصية اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد، وقد تم الانتهاء من إعداد دفتر التحملات د هاد الدراسة وسيتم الإعلان قريبا عن الصفقة باش نشوفو أشنو هاد السيناريوهات الممكنة في إطار تجميع هذه الصناديق في إطار قطب عمومي وقطب خاص.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

### المستشار السيد يحفضه بنمبارك:

نشكركم السيد الوزير المحترم على التوضيحات التي قدمتموها حول موضوع من الأهمية بمكان، وتفاعلا مع جوابكم نؤكد في الفريق الحركي تميمنا وتنوينا بهذا الورش الإصلاحية الهام الذي باشرته الحكومة السابقة واستمرت في تفعيله الحكومة الحالية.

لكن، السيد الوزير، نتأسف على كل من تحمل القسط الأكبر من تكاليف إصلاح أنظمة التقاعد هما الموظفين والموظفات من خلال الاقتطاعات المبرمجة على أربعة أشرطة والزيادة في سن التقاعد

التنموي ماكنقولش أن هاد النموذج التنموي ما بقاش صالح أو لا فاسد، هاد النموذج التنموي خاصو يتغنى، وراه شاركنا فيه جميع في حكومات سابقة، وباش نقول للمغاربة أيضا الصراحة، شاركنا فيه جميع.

الآن خصنا نغنيوه، بغيت نديرو دورة في السوق أنا كندستدعيك السيد المستشار، نديرو دورة في العالم ونشوفو ما يقع بجوارنا، البطالة ماشي فقط في المغرب، البطالة لو كان لقينا شي مفتاح سحري كن راه كل الدول حكومات العالم استعملته، خاص باش نقارنو بين أنفسنا والآخرين بينما نحن فيه الآن والسنوات اللي أمضت من سنة 2000 إلى 2018، واللي كان فيه مكتسبات جد هامة، وفي نفس الوقت نعرفو بالنواقص، بالاختلالات، بما يجب أن نقوم به بتحديد الأولويات، غير ما نبقاوش نوضعو النظارات، ونصف الكاس هو مملوء وكاين نصف الكاس الفارغ.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونواصل دائما مع قطاع الاقتصاد والمالية، والسؤال العاشر والأخير في نفس القطاع، موضوعه مستجدات إصلاح أنظمة التقاعد، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، السي يحفضه، تفضل.

### المستشار السيد يحفضه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بعد المسار الطويل الذي عرفته مشاريع القوانين المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد والذي توج بالمصادقة عليها، دخلت هذه القوانين حيز التنفيذ وتحمل الموظفون وزر الإجراءات المعتمدة والمتمثلة في تحديد الأجر المرجعي لاحتساب المعاش والرفع من نسبة الاقتطاع تدريجيا بنقطة كل سنة، وتحديد سن التقاعد في 63 سنة، مما أثر سلبا على قدرتهم الشرائية.

وعليه، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هو تقييمكم لإصلاح أنظمة التقاعد بعد دخوله حيز التنفيذ؟

وما هي مستجدات الإصلاح الشمولي الذي التزمت به الحكومة؟

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نتنقل إلى قطاع الصحة، والسؤال الأول موضوعه العدالة الصحية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

### المستشارة السيدة فاطمة الحوسبي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

كما هو معلوم أن كل المصحات الخاصة ممرضة بالمدن وخاصة الكبرى منها، وهذا يتنافى ومنظور الجهوية المتقدمة الذي تراهن عليه بلادنا في الإصلاح، الأمر الذي يقتضي أن يكون هناك توازن في الاستثمار في القطاع الصحي في مختلف المدن والبوادي لتعزيز الخدمة الصحية وتوجيه المستثمرين الجدد إلى إنشاء مصحات خاصة بكافة المدن والقرى لتعميم التغطية الصحية على كافة تراب المملكة.

نسائلكم، السيد الوزير، في الفريق الاستقلالي، ألم يحن الوقت بعد للتفكير في توجيه المستثمرين إلى بناء مصحات خاصة بجميع المناطق بالمدن والقرى لتمكين كل المواطنين من الولوج إلى الخدمات الصحية بكيفية عادلة ومتكافئة؟

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد أناس الدكالي وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة، أشكرك على هذا السؤال، في الصميم ديال النقاش اليوم ديال الشراكة بين القطاع العام والخاص وقطاع الصحة كذلك، يعني اليوم في إطار تصور جديد عليه أن يعتمد كذلك على شركاء في القطاع الخاص باش يمكن تطور المنظومة.

فعلا الدولة هي مسؤولة عن الولوج العادي للعلاجات والخدمات الصحية والتوزيع الترابي المنصف، ولكن كيف ما وضحتيوما كيتعلقش الأمر بالمؤسسات العمومية كذلك بالمؤسسات الخاصة، المصحات تساهم في هذا العرض الاستشفائي، لا فيما يخص الخدمات الصحية المتنقلة أو غير المتنقلة أو الاستعجالية.

المؤسسات الصحية بشكل عام الخاصة كتساهم في عمليات ديال الصحة العمومية في إطار هاذ الشراكة، وهاذ الشراكة اليوم أساسية باش يمكن نتغلبو على مجموعة د الإشكاليات، إلا أنه يجب ترسيخ مبادئ هاذ الشراكة على أسس مؤسسية وتنظيمية، ولذلك القانون

وتقليص الأجر المرجعي المعتمد لاحتساب المعاش، وبذلك يكون هؤلاء ضحايا تراكمات سوء تدبير ملف التقاعد لعقود خلت.

كما نسجل، السيد الوزير المحترم، للأسف كون الحكومة أخذت على عاتقها توحيد أنظمة التقاعد في القطب العمومي والخاص وهو ما لم يتحقق إلى حدود الساعة، فإننا نعتبر أن هذا التوحيد يجب أن يكون من أولويات ورش إصلاح التقاعد.

السيد الوزير المحترم،

إن هذا الإصلاح وفق الوصفة الذي فرضتها الحكومة انعكست سلبا على القدرة الشرائية للموظف، خصوصا أمام الغلاء الفاحش في الأسعار.

لذا، نقترح في الفريق الحركي مصاحبة إصلاح أنظمة التقاعد بتدابير اجتماعية تحفيزية لصالح الموظفين والشغيلة بالإصلاح الضريبي من خلال تقليص الضريبة على الدخل والزيادة في الأجور.

كما ندعو الحكومة إلى اتخاذ تدابير عملية مرتبطة بتعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي من خلال مراجعة وتقييم وإصلاح برامج الدعم من قبل التيسير والرميد وغيرها، بغية ضمان استفادة المستحقين إلى جانب ضبط الأسعار والحزم في زجر الاحتكار والمضاربة والزيادة غير المشروعة في أثمان المواد الاستهلاكية، خاصة الحيوية منها.

وختاما، نتطلع، السيد الوزير المحترم، إلى أن تعرض الحكومة في أقرب وقت ممكن وصفتها لاستكمال ورش إصلاح التقاعد بالشكل الهيكلي وبنوي بدل الاكتفاء باللعب على ربح الوقت.

وشكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

### السيد وزير الاقتصاد والمالية:

الإصلاح كان أيضا فيه كايين حسنات، ولكن من بين الحسنات د هاذ الإصلاح أن تم الزيادة في المعاش الأدنى لأكثر من 74000 موظف اللي خرجوا للتقاعد واللي كانوا تيشدوا 1000 درهم والآن تيشدوا 1500 درهم.

طبعا ربما نشوفوها بمنظر نقولو ما كافياش ولكن راه تيمثل بالنسبة لهاذ الشريحة من الموظفين، أكثر من زيادة 50% في معاشهم.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

131.13 كان أساسي باش يفتح الإمكانية ديال الاستثمار في المجال الطبي لغير الأطباء.

يتضمن هذا القانون مجموعة من المواد اللي كتتنظم المصحات الخصوصية، فيها شروط الإنشاء واستغلال المصحات، مساطر الاستغلال، وتنظيم المصحات، الإدارة الطبية، يعني نفرق بين المدير الطبي والمدير الإداري والمالي، الشروط ديال الممارسة داخل المصحات، وكذلك الافتتاح والتفتيش اللي هو أساسي في مراقبة الدولة لعمل هاذ المصحات.

هاذ القانون كذلك يتكلم عن الشراكة بين القطاع العام والخاص من أجل سد الخصاص في بعض الخدمات الطبية. والدولة توجهت إلى ذلك مثلا من خلال شراء خدمات لتصفية ديال الدم اللي اليوم وصلت لأكثر من 250 مليون ديال الدرهم، كين كذلك على مستوى بعض الفحوصات بالأشعة (le PET Scan) كيقوموا بها المراكز الاستشفائية الجامعية مع بعض المراكز الخاصة، وبغينا نمشيو مازال في تطوير هاذ النوع ديال الشراكة.

تكلمتيو على التوجيه، وعندكم الحق، اليوم عندنا كذلك القانون الإطار 39.04 من خلال الخريطة الصحية والمخططات الجهوية للعرض العلاجي يمكن نوجهو كذلك القطاع الخاص إلى بعض المناطق اللي فيها الخصاص، وهاذ القانون كذلك كيعطينا أنه نحددو ونمنعو بعض المصحات أنه يتم الإنشاء ديالهم في بعض المدن كيف ما قلتيو اللي ما كاينش هناك خصاص بين.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة أحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي، السيد الرئيس تفضل.

### المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

أظن أن الفريق الاستقلالي لازال يلح على ضرورة تطبيق خريطة صحية التي يمكنها أن تلي حاجيات المواطن.

السيد الوزير المحترم، كتنظن إذا تجولنا في المغرب غنلقا وأن الخط اللي رابط الدار البيضاء والقنيطرة هو اللي غني ومصحات متعددة ومتعددة التخصصات، أما إلى خرجنا على هاذ الخط حتى لطنجة بواحد النسبة ضعيفة، إلى استثنيت فهاذ الجهة ديال فاس، شوية مكناس، باقي المغرب ما فهمش مصحات كافية، وهذا الدور ديالكم باش توجهوا حتى المستثمر، علاش ما نديروش مصحات في الرشيدية؟ في وجدة؟ في بوعرفة؟ فكيف؟ المناطق النائية، المغرب الحمد لله راه

شاسع، واحنا المعول عليكم كحكومة تدبر هاذ الشأن.

القطاع العمومي مات، الصحة ما بقاتش، السيد الوزير، واش الآن شي واحد غادي يقول لي أن الصحة مازال كاينة في البلاد، المستشفيات ما كاينينش، حتى مراكز الاستشفاء أصبحت تئن من وطأة الاكتظاظ وقلة الموارد البشرية وقلة الخدمات كذلك، (les scanners) ساعة، ساعة واقفين، واش احنا نقولو اليوم أننا كنديرو الخريطة الصحية أو العدالة الصحية؟ احنا ماشي كنديرو المعارضة باش نردو السوداوية أمام المواطنين، ولكن الحال قولي شي واحد الآن غادي يجاوبني يقول لي أن، إلى أمشي للمستشفى غادي يتعالج؟ راه يمكن يزيد يتألم غير بالغدايد، إما خلاص.. ديال الرشوة والمعاملات السيئة حدث ولا حرج، وكلما تخيلته من فساد وظلم تجده مكشوف في قطاع وزارة الصحة.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار التعقيب لكم الكلمة السيد الوزير، في حدود الوقت المتبقى، تفضل.

### السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

القطاع العمومي لم يمت ومازال مستمرين في الاستثمار فيه وكنعولو عليه، وما كنيوش أننا نعوضه بالقطاع الخاص، احنا كنتكلمو على التكامل بين القطاعين، وكل قطاع محتاج للآخر، القطاع الخاص اليوم حتى هو إلى ما كانش القطاع العمومي غادي يموت، ويمكن ليك بلا ما نعطيك التوضيحات راه هي معروفة في هاذ الجانب.

باش نبقي في موضوع سؤالكم، اليوم أكثر من 60 طلب ديال فتح المصحات اللي موجودة عندنا، خارج المحور ديال الرباط-الدار البيضاء.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت.

السؤال الثاني موضوعه، تردي الخدمات الصحية بجهة درعة-تافيلالت، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي، تفضل.

### المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة الوزراء،

إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات،

السيد الوزير، كانت لكم زيارة مشكورين بعد تعيينكم من طرف صاحب الجلالة نصره الله، لهاذ المنطقة ديال درعة-تافيلالت، بغينا

كذلك في سؤالكم هناك إشكال ديال المخاطر اللي تتواجهها المرأة الحامل في يعني في هاذ المنطقة بحكم أنها تتكون باردة في فصل الشتاء، هناك برنامج ديال الرعاية اللي هم مجموعة ديال المناطق اللي تتعاني من موجات ديال البرد، إعداد أماكن لإيواء خاصة بالنسبة للنساء الحوامل على وشك الوضع في إطار يعني الصحة الجماعية، دعم وتقوية دور الولادة والمؤسسات الصحية بأدوية وتجهيزات طبية في هاذ المناطق.

ثم في الأخير الموارد البشرية اليوم كنشغلوا باش يمكن ندعمو هاذ الجهة بالموارد البشرية الكافية 1932 إطار اللي تشغل من بينهم 365 ديال الأطباء.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة مولاي عبد الرحمن في إطار التعقيب، تفضل.

### المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب.

إلا أنه السيد الوزير تنعرفو يالاه خذيتوا هاذ المسؤولية، ولكن أنا في الحقيقة تنوقف على واحد الإشكال ديال هاذ الناس اللي تعطيوكم الأجوبة السيد الوزير، وبكل صراحة، تخليونا أننا نمشيو في واحد الاتجاه أننا نعطيوا واحد السودادية اللي ما تنبغوش نعطيوها للمواطنين والناس اللي يتبعوا هاذ الشأن ديال الأجوبة ديال السادة الوزراء.

أنا غادي نقول لك السيد الوزير وبكل صراحة هاذ الشئ كله اللي جيتوا به فيه واحد النسبة ديال المعقول وفيه 80% اللي خارجة عن المعقول، هضرتوا على تنغير، جا السيد الوزير أعطى الانطلاقة، هز (l'entrepreneur) من بعد الانطلاقة هز المسائل ديالو ومشي بحالو، عام هذا السيد الوزير، جات في الجواب ديالكم بأن راه كايين، راه ما كايينش.

حطيتوا سكانير 6 شهر هذي حتى تموت شي بنية أخرى ولاشي وليد وينوض الصداق عاد نبقاو نقلبو على الحلول ديال هاذ الناس، وبالتالي كنبقاو في عوض ما نمشيو للمسائل الاستباقية تنوليو في إشكاليات كبيرة تزيدو، لأننا تنبينو الصورة بواحد الشكل لأننا تنكذبو بحال إلى تنكذبو على الناس.

اهضرتو على زاكورة، حتى هي جات في شراكة مع الجهة ديال درعة-تافيلالت، إلى يومنا هذا ما زال ما تسناش السيد الوزير.

نشوفو التصور ديالكم لهاذ المنطقة من بعد ما سمعتوا الإشكاليات والمشاكل اللي كتعيشها هاذ المنطقة، أشنوهو التصور ديالكم والبرنامج ديالكم لهاذ المنطقة؟

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

قطاع الصحة، والحكومة بشكل عام، تولى واحد الاهتمام كبير بهاذ الجهات اللي مازال كتعاني من نقص في مجموعة من الخدمات.

وفي مجال الصحة، الوزارة عملت على إخراج مجموعة ديال المشاريع اللي هي أغلبها في طور الإنجاز، ويمكن لي نسردها بعض منها.

امشيت فعلا للرشيديّة، هناك كايين في سؤالكم كتكلمو على مركز استشفائي جامعي، لما لا؟ اليوم عندنا 8 ديال المراكز الحمد لله، 5 موجودين و3 في الطريق، يمكن كذلك كنفكرو أنه في التفكير المستقبلي تشمل هاذ المشاريع كذلك تلك الجهات.

ولكن في انتظار ذلك، المستشفى الجهوي للرشيديّة يعني تم التوسيع ديالو والصفقة ديال التجهيزات هي في طور الإنجاز، بناء مستشفى القرب بالريصاني 70 سرير في طور الإنجاز، ميدلت مستشفى الصغيري، حماني بن المعطي بأرفود 83 سرير في طور الإنجاز، مستشفى كذلك ديال المركز الاستشفائي لإقليم ميدلت تفتح في 2016، مستشفى القرب بالريش يشتغل منذ 2017، عندنا إشكال في الموارد البشرية غادي نتغلبو عليه هاذ السنة، ورزازات تهيئة وتوسيع المركز الاستشفائي ديال ورزازات في إطار مخطط المغرب الصحة ثلاثة، توسعة وصفقة ديال التجهيزات في طور الإنجاز، مستشفى الاختصاصات إن شاء الله غادي نبرمج في السنة المقبلة، الدراسات هي كذلك في طور الإنجاز، تنغير بناء مستشفى إقليمي جديد، بناء مستشفى القرب بيومان دادس، إنجاز مستشفى القرب قلعة مكونة، اللي كيشغل من 2016.

وهادي كلها على اسمحتوا هاذ كلها مشاريع إلى قارنها مع باقي المناطق كنشوفو مدى الكثافة ومدى التسريع ديال الوثيرة ديال الاستثمار العمومي في هذا المجال.

التفعيل ديال المستعجلات ديال القرب بالراشيديّة، بميدلت، بورزازات، بتنغير، ثم كذلك في مرزوكة، في تونفيت، في تازناخت، أنيف بتنغير، الاتفاقيات اللي وقعناها باش يمكن لنا نعملو هاذ مراكز المستعجلات.

السؤال الثالث موضوعه مراقبة مصحات القطاع الخاص، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السي العربي.

### المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

السؤال ديانا حول القطاع الخاص في المصحات الخاصة، تنساء لوكم السيد الوزير على القانون اللي داز في 2015، واللي فيه ما يفيد بأن الوزارة خصصت مفتشية اللي بشكل مبالغت تمشي لبعض المصحات وتشوف المأل ديال الصحة ديال تطبيق هاذ القانون، وإلى حدود الآن ما لمسنا حتى شي إشارة من الوزارة قامت بهذا العمل، إلا ملي تتمشي المصحات تتقول ليك عطيني شيك على بياض وسير الله يعاونك، ملي تتسالي عاد تيعمر اللي بغا، بغينا نشوفو واش الوزارة قامت بالدور ديالها وطبقت القانون ولا لا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

### السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

هذا سؤال اللي كان جا سابقا وتكلمنا فيه بشكل ملي.

أولا، بالإضافة إلى الوزارة، المصحات الخاصة هي تخضع كذلك للمراقبة ديال الهيئات المدبرة للتأمين الصحي، اللي كتأكد مدى مطابقة الخدمات المقدمة وصدقيتها وتطبيق الأسعار المرجعية، ثم احنا على مستوى الوزارة عندنا 3 مستويات، عندنا المراقبة قبل الإنشاء، وعندنا مراقبة بعد الإنشاء اللي كنقومو بها وماشي بوحدنا، مع الممثلين ديال الهيئة الوطنية للأطباء، ثم كذلك مراقبة دورية سنوية، هناك افتتاح ديال المواكبة باش يمكن، احنا كنتكلمو على الشراكة خاص المواكبة تكون.

ويكون كذلك دوريات ديال التفتيش بدون سابق إنذار، (sans préavis) اللي كنقومو بها ويمكن نعطيك أرقام، لأنه العدد ديال المصحات هي في ظرف 4 سنوات 619 مهمة اللي قمنا بها، يعني 170 مصحة اللي همتها الإجراءات التأديبية وتقريبا شي 13 اللي تم الإغلاق ديالها.

فيما يخص هاذ المسألة ديال الشيكات احنا كنتأكدو فالقانون لأنه

الشراكة الأخرى بـ 4 مليار - اللهم إن هذا منكر - مع درعة-تافياللت إلى يومنا هذا وجيتوا ووقفوا على هاذ الإشكاليات وما بغيتوش ما زال تسيوها السيد الوزير، ما فهمتش أنا علاش؟ واش الناس راه قلتها للسيد الوزير كان هنايا السابق، قلنا له واش الناس تتعطيكم الفلوس وما بغيتوش تقبظهم وكان خصاص، أنا ما فهمت والو، خاصنا تشرحوا للناس أشنو هو الإشكاليات اللي واقعة.

الظروف فين تيشغلوا الإخوان في السببطار ديال ورزازات اللي تمضروا عليه ما تتسمحش بالاشتغال لأنه 10 سنين ولا 12 عام وهما خدامين تيصابوا فيه إلى يومنا هذا مازال، كاينة الصفقة عند الإخوان ديال المدير الجهوي إلى يومنا هذا ما طلقهاش وكاين (l'engagement) ديالهم وما طلقهاش.

المستشفى ديال الإختصاصات عام هذا باش تعطات (l'ordre de service) للناس باش يخدموا ما كاينشاي.

إلى جينا تنبقوا نتحدثو قدام الناس بهاذ الشكل هذا، أنا أدعوك السيد الوزير أنه في هاذ الزيارة أن تصيفطوا لجنة خاصة، ويجيو ويجلسوا معهم وغادي نوريو لهم الخصاص ونوريو لهم الأجوبة اللي عطاوكم باش تجاوبنا بأن كلها غالطة، اللهم إن هذا منكر واحنا صائمين، هاذ الناس راه ما تيستحقوش يبقوا ديما نبقوا نكذبو عليهم كاين المستشفى اللي دوز 14 عام، (les blocs opératoires) واقفين أعباد الله كاين (bloc) واحد في الدريبي يالاه هزوه من زاكورة داوه لمراكش باش يتعالج يا إما في زاكورة ولا في ورزازات داوه لمراكش، مات، مسؤولية من؟ شكون هذا اللي مسؤول على هاذ الوليد اللي عضو الكلب، وبالتالي حتى غير المسائل اللي هي عادية، تطبيب عادي ما كاينش المستشفيات، ناهيك على الأدوية اللي ما كايناش. حتى...

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

انتهى الوقت السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب تفضل.

### السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

يمكن لك تجي للوزارة وتكلمو لك بالتدقيق وبالأرقام أشنو هي الإشكاليات اللي كاينة. تكلمتي على المستشفى ديال تنغير، احنا عاونا الصفقة ديال الأشغال الكبرى، لأنه الصفقة الأولى كان فيها الأشغال وفيها يعني كذلك (les finitions) ما عندناش، ما كانش عندنا مبرمجة في المالية ديال 2018، وبالتالي...

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت السيد الوزير.

تبدل مجهود، الحكومة ترتكب كوارث في حق المواطنين.

الحكومة الآن مسؤولة على الأوضاع المتردية التي وصلت لها البلاد، شوفوا دابا سير حدا غير السويدي قدامك، السيد الوزير، السويدي مشيت له البارح وشوف الأوضاع كيف دايرة، شوف المستوى ديال المواطنين اللي الدستور تيعطهم حق التطبيب وشوف المستوى ديالهم كيف داير، شوف الصحة في البلاد كيف دايرة، وللأسف رئيس الحكومة السابق قال أحسن وزير صحة هو اللي دازوتخافو دابا السيد الوزير عاود هاذ رئيس الحكومة يقول أحسن وزير هو هذا، راه باقين ما درتو والو، باقي الصحة في وضع كارثي.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في حدود الوقت المتبقى تفضلوا السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

#### السيد وزير الصحة:

السيد المستشار،

ماشي خصاص ديال عقود غادي تعالجو حكومة سابقة في 5 سنوات، مع العلم أن في هذه السنوات لا المضاعفة ديال الميزانية ولا العشرات ديال المشاريع اللي منطلقة يعني كان فيها واحد الشجاعة باش يمكن نقلصو من هذه الفوارق وهذا الخصاص اللي كاين اليوم.

احنا مستمرين في هذه السياسة وتشتغلو كذلك على الحكامة، لأنه لا يكفي أن يكون هناك سكانير في تنغير، ولكن يجب أن يكون كذلك التكوين ديال الناس اللي غادي يخدموه، التكوين في الصيانة كذلك.

لا يكفي أننا نطلقو المشاريع واحنا ما عندناش إمكانيات ديال تدبير تلك المشاريع على المستوى التقني، ما عندناش واحد البرمجة مالية متعددة السنوات، هاذ الشي اللي تنخدمو عليه اليوم باش يمكن نسرعو من الوتيرة ديال الاستثمار، وأكثر من ذلك، احنا كنعولو وغادي نعولو على القطاع الخاص باش يساعدنا في الاستثمار العمومي على مستوى المستشفيات، هناك أفكار اللي غادي نعروضها في المستقبل باش يمكن نمشيو بسرعة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الرابع موضوعه الخصاص المهول للموارد البشرية ووضعية التقنيين والممرضين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السيدة المستشارة.

الأثمنة يتم النشر ديالها، نتأكد كذلك أنه كذلك واش هاذ المصحة عندها الاتفاقية الوطنية (conventionnée) ولا ما عندهاش، كيمكن لينا نطلبو جميع الوثائق من أجل ذلك، ولكن باش نتبعوها هاذ الشي ديال الشيك راه (les cliniques) تيقول ليك راه ذاك الشيك راه ديال الأداء ماشي ديال الضمانة، كنطلبو (comme avance).

كذلك خاصنا نوعيو المواطن بأنه لما يمشي لهاذ المصحة يطلب الحقوق ديالو، يتعرف على الأثمنة، يشوف واش هاذ المصحة (conventionnée) ولا لا، راه ما يمكنش نديرو لكل مصحة واحد المفتش واقف عليها يوميا، كاين أمور اللي هي خارجة عن الاستطاعة ديالنا.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار.

#### المستشار السيد العربي المحرشي:

احنا الشيكات لأن الشيك طلبوه لينا وطلبوه لي أنا شخصيا، والشيك تطلبوه كضمانة، وملي تدار العملية عاد تتولي تخلص أسمو..

احنا السؤال ديالنا، السيد الوزير، ماشي مشكل، لأن أنا إلى مشيت عندي الشيك نتحمل المسؤولية ديالي، واللي عندو الشيكات وقادر يمشي للمصحات ديال الخواص ميزان يتحمل المسؤولية ديالو، راه المشكل أنه طرحنا هاذ السؤال السيد الوزير باش نديرو واحد المقارنة، المواطن في حيرة من أمره، باش تمشي للخواص مشكل وباش تمشي للقطاع العام كارثة، القطاع العام كارثة السيد الوزير، وكيف ما قالوا الزملاء كلهم اللي سبقوني تكلموا على تنغير وأنا عاد كنت في تنغير غير هاذي شهر، والواقع هو اللي تكلموا عليه الإخوان، ذاك الشئ اللي في التقارير كله بهتان وزور، مشيت لزاكورة وعرفت الواقع الصحي، في وزان السيد الوزير اللي عطيناكم الأرض وسلمناكم والسيد الوزير السابق التزم باش ييداوا في البناء ديال المستشفى إلى يومنا هذا والو.

دابا، السيد الوزير، بغيتك إلى جات على خاطر ك أمام البرلمانيين في إقليم العرائش، مولاي عبد السلام، جماعة تازروت، عندكم السيد الوزير الطبية هاذي سنتين باش تعينت إلى يومنا هذا مازال ما التحقتش، 6 ممرضين كاينين في ذاك المستوصف، داروا شهادة طبية ب 6، وقبلها منهم للأسف المندوب، ب 6.

ابغيتك، السيد الوزير، إذا بغيتي تدير التحدي وتكون رجل مسؤول طلب السوارت ديال المستشفى دبا ديال جماعة تازروت واش كاينين عند المندوب؟ المستوصف مسدود والسوارت عند المواطنين، والبارح كانوا محتجين، وانتما كتقولوا الصحة في وضع جيد وبأن الحكومة

**المستشارة السيدة خديجة الزومي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يعرف هذا القطاع خصا صا مهولا، كذلك يعرف احتقانات اجتماعية خطيرة.

ترى ما هي الإجراءات التي تعتمون اتخاذها في هذا الموضوع؟

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة.

**السيد وزير الصحة:**

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

المسألة ديال الموارد البشرية أساسية، تحفيزها ودعمها والكسب ديال الانخراط ديالها، أظن أنه انتوما كنتستمعو بأنه الأولويات في قطاع الصحة كثيرة، باش ما نتوجهو لما هو استثمار ولا نتوجهو لما هو تسيير يومي ولا غادي نتوجهو كذلك لما هو متطلب تحسين الوضعية المالية التي تتطلب كذلك إمكانيات مالية مهمة من الميزانية، 4000 منصب شغل في 2018 راه مجموع ديال 2016 و2017 فتناه في 2018 وغادي نمشيو مازال بهذه الوتيرة، يا ربي غير يكون عندنا الإمكانيات باش نلقاو الأطر الطبية التي تاخذنا هاذ 500 منصب اللي غادي نحلوها في المجال ديال الطب العام، نتمناو أننا نلقاو وإلا غادي نضطرو نمشيو إلى حلول أخرى.

الخريطة الصحية كنمشيو في اتجاه أننا نعطي للعالم القروي الأماكن التي فيها خصا ص. لما تكلم الأخ على مولاي عبد السلام بن مشيش، فاحنا باش نجيبو من بوجدور طبيبة لمولاي عبد السلام خاصنا نعوضو، الطبيب اللي تعين في بوجدور ما بغاش يمشي، وبالتالي غادي نحيد لبوجدور نخلي بوجدور بلاش باش نعطي لمركز صحي في إقليم آخر، إذن هذا إكراه راه انتوما مكتعرفوهش.

ثم كذلك لازم ما نتكلمو على الحوار الاجتماعي، باب الحوار الاجتماعي هو مفتوح بالنسبة للوزارة قطاعيا ومفتوح بالنسبة للحكومة، ولكن ما نساوش أنه اتفاق أبريل 2011 توجدت فيه أمور، غادي تقول 7 سنين، غادي نقول لك 7 سنين راه ماشي كثيرة، ولكن احنا مستعدين اليوم لما كان الحوار في 2017 وجيت استأنفته ورفعنا لرئيس الحكومة مجموعة من المطالب والتي احنا مقتنعين بها، وأنا نقولها لك بكل وضوح، يمكن هذي ما عمرنا قلتمنا نقولها لك اليوم:

تغيير الشبكة الاستدلالية للأطباء اللي تبتدئ من 509 أنا متفق عليها ما كاين مشكل، تنقولها اليوم علنا؛

الرفع من تعويضات الأخطار المهنية تناقش، خاصها تكون:

الرفع من التعويض على الحراسة والإلزامية، بطبيعة الحال لما تنقارن مع (la CNSS) ولا نقارن عند الخواص لازم ما ندير حتى أنا كذلك تحفيز باش يمكن الناس يشتغلوا، ولكن في إطار الميزانية ذاك الشي اللي عندها في الصندوق، ما يمكنش نمشي أكثر.

وبالتالي احنا مع الحوار، احنا نتطلبو من هاذ الناس باش يجلسوا للحوار وما يمشيوش في التصعيد لأنه ما غينفعش المنظومة اللي تتعاني مشاكل، الإضراب اليوم راه كيزيد يأزم الوضعية داخل المستشفيات اللي تتعاني من القلة ديال الموارد البشرية، وبالتالي نتطلبو واحد العمل جماعي اليوم واحد المساهمة جماعية ديال كل الفرقاء باش يمكن نوجدو حل في هاذ القطاع اللي هو أساسي وحيوي بالنسبة لبلادنا. وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

لك الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب، تفضلي.

**المستشارة السيدة خديجة الزومي:**

شكرا السيد الوزير على هذا التفاعل مع الإضراب مع الحركات الاحتجاجية، ولكن السيد الوزير خلينا نفكر معاك واحد التفكير اللي هو شوية بسيط، هاذ الناس من 1993 وهما تيتقاتلوا على النظام الأساسي ما خذوا حتى لهاذي واحد العامين ولا 3 سنين، كيفاش هاذ الحوار؟ ما فهمناش الحوار القطاعي عندكم مسدود ومن 93 الناس تيتقاتلوا على النظام الأساسي، ملي جا النظام الأساسي وملي جا المرسوم دار حتى هو ضحايا، إذن بغينا نشوفو أشنو هاذ الحوار هذا، واش هذا حوار ولا شي تيلعب على شي، بغينا غير نفهمو.

إذن باش نكونوا واضحين، السيد الوزير، لا يمكنكم أن تتحدثوا على العدالة الصحية ولا عن الولوج الصحي ولا عن النموذج التنموي الذي قال زميلكم دبا بأنه يجب أن نوفر لأي مغربي أينما كان الولوج إلى الصحة، إذن هاذ الشي كله ما يمكن لوش يكون إلا من خلال المورد البشري السيد الوزير.

المورد البشري عندك كله احتقان، كاين جوج مقاربات في هاذ الشي ديال تدبير الموارد البشرية، إما تعبئة الموارد البشرية أن تحب وظيفتها وخاصك تزول لها الملفات الفتوية، ما يمكنش، كلشي واقف، ما معنى وزارة العدل ترقى بالشواهد، ووزارة الصحة لا ترقى بالشواهد، أنا بغيت سؤال مباشر في هذا، ما معناه؟ بمعنى أن الرميذ كان قوي ودافع على الناس ديالو، الوزراء ديال الصحة حتى واحد ما دافع على ديالو، التعليم كانت فيه الترقيية بالشواهد وتخلي عليها من 2013، بمعنى كاين تخليات ديال مدبري هذا القطاع عن الشغيلة التي بينهم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، انتهى الوقت. ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأخير في هذه الجلسة الدستورية الموجه لقطاع..  
تفضل في إطار نقطة نظام السيد الرئيس.

**المستشار السيد محمد علمي:**

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

باسم الفريق الاشتراكي، احنا السيد الرئيس، فوجئنا قبيل انطلاق الجلسة الدستورية بأن السيد وزير الثقافة والاتصال سيتعذر عليه الحضور، احنا نتفهم العذر، ولكن الفريق الاشتراكي لم يتفهم طريقة تبليغه بالاعتذار قبيل انطلاق الجلسة بنصف ساعة.

احنا، السيد الرئيس، المستشار صاحب السؤال قطع مسافة 350 كلم حتى دخل للقاعة عاد قلنا لو السؤال ديالك أجل، احنا نتعرفو أعضاء الحكومة بإمكانهم أن يتغيبوا إذا كان عندهم نشاط ملكي أو متواجدين خارج أرض الوطن.

اليوم في إطار التضامن الحكومي كان يمكن لشي عضو من الحكومة أن ينوب عن السيد وزير الثقافة ليتفضل بالجواب على السؤال ديال الفريق، أما نجيو حتى للجلسة ونقولو السيد الوزير يتعذر عليه الحضور، فأعتقد أنه في إطار الحرص على التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، الرئاسة ديال المجلس عليها أن تتفادي هذا مستقبلا، ومن أجل تقوية الدور الرقابي ديال البرلمان، نسقوا معنا احنا كفرق يوم الجمعة وما نبرمجوش هذا السؤال.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا الأستاذ العلمي.

فعلا توصلنا بمراسلة من عند السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، تفيد على أن السيدين الوزيرين يعتذران على الحضور، لكن ملي تدخلت الأستاذ العلمي في إطار نقطة نظام، أنا أتوجه إليكم كفريق من أجل تطبيق النظام الداخلي، وخاصة المادة 256، والان اللي تتكلم في حالة غياب الوزير وما كاينش شي وزير اللي غادي يجاب عليه، نخيركم احنا، أنا كرئيس ديال الجلسة، أخير الفريق الاشتراكي ما بين تقديم سؤاله في نفس الجلسة أو تأجيله، وإذا كان التأجيل علاش درتي لنا نقطة نظام، شكرا السيد الرئيس.

خيرناكم وعندكم الحق الآن في أن تقدموا السؤال ديالكم، من حقكم الآن، في إطار القانون. شكرا.

أنا بالنسبة لي الوزير القوي هو الذي يأتي بمكاسب للشغيلة، ما يمكنكش تصلح بالتجهيزات، فين ما نهضرو معكم تقول لي التجهيزات راه احنا بنينا، أسيدي يجب أن نستثمر في الموارد البشرية، ولا مدخل لعدالة اجتماعية إلا من خلال المورد البشري، كل شي عندكم تيغوت، الممرضين يحتجون، الأطباء ديال القطاع العام يحتجون، التقنيون يحتجون، اللي كاينين في المستعجلات يحتجون، اللي راكبين في (l'ambulance) يحتجون، والكل يحتج على من؟

إذن قلنا نشوفو هذا، تقول لي أنا الصندوق ما عنديش، كلكم أسيدي تتجيبوا الميزانيات وما تديروا لهاش التحقق، ما تتصرفوهاش كاملة، بمعنى تديروا فشي حوايج اللي ماشي شغلكم فمهم.

أنا بالنسبة لنا في الفريق الإستقلالي ليس من اختصاص وزارة الصحة أن تبني المستشفيات، تمشي لعند وزارة التجهيز كيديروا يمشيوا يديروا لها البنيات التحتية.

السيد الوزير،

مذكرة حزب الاستقلال تقول إلى عندك الخصاص دخلوا الناس في التدريب المؤدى عنه، الانتصاف على الأقل جزئيا، العطالة التي تهش هذا المجتمع.

السيد الوزير

هذا قطاع حي، ملي نجيو نقول لك راه الموارد البشرية ونقولوك راه السيدة تشتكي من تحرش جنسي ونجيو لعندك وفي عوض ما تاخذ لها حقها تدوزها في المجلس التأديبي، هذه الموارد البشرية؟ هذا الدفاع عن الموارد البشرية؟ لن يكون شيء بدون موارد بشرية.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة، السيدة المستشارة، لالة خديجة، السيدة المستشارة، انتهى الوقت. أتفضل السيد الوزير إذا رغبتم في ذلك.

**السيد وزير الصحة:**

شكرا السيدة المستشارة.

من حقت تدافعي على الموارد البشرية والشغيلة ما كاين مشكل، وأنا كذلك من أول المدافعين على الموارد البشرية بقطاع الصحة في إطار الحوار الهادئ، الحوار البناء، والحوار المعقول، تنقول لك بأنه تنقول لي بأنه اللي قبل مني ما عمل والو، إيوا كما كان الحال راه جاب هاد المرسوم ديال الممرضين وفيه 250 مليون ديال الدرهم، احنا كذلك غادي نشتغلومع السيد رئيس الحكومة في إطار واحد اللجنة باش يمكن ننكبو على المسألة ديال الأطباء باش يمكن لنا نحسنو الوضع ديالهم، كاين كذلك المطلوب من هذه الأطر..

نمر إلى السؤال الأخير الموجه لقطاع التنمية القروية والمياه والغابات، وموضوعه حماية الملك الغابوي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

### المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي البرلمانين،

السيد الوزير،

من أهم الإشكالات التي تعرفها المناطق الغابوية ببلادنا هي الاستغلال البشع للملك الغابوي، حيث تقوم مافيا الخشب بقطع الأشجار بطريقة غير قانونية، دون مراعاة الآثار المدمرة لفعالها هذا على الغابات.

في هذا الإطار، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير المتخذة لحماية الملك الغابوي في المغرب؟

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد حمو أوحلي كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الحقيقة فيما يخص هذا الموضوع هو مهم جدا، هاذ المسألة تتكاثر وهي متواجدة منذ القدم، من طبيعة الحال الإدارة وبتعاون مع السلطات الترابية والقضائية والدرك الملكي والأمن، هناك تصدي لهذه الظاهرة المشينة، ويمكن لي نقول لكم أن هذا التصدي هذا هو معقول وفي إطار القانون ومنذ ما بين 2013-2017 هناك تسجيل غرامات لواحد العدد ديال يفوق 54000 مخالفة.

بالطبع هذا غير كاف، هناك نقط سوداء ولا سيما فيما يخص تهريب الخشب ديال الأرز، فبالموازاة مع هاذ التدابير، هناك فيما يخص المحافظة ديال الغابة هناك تأمين الملك الغابوي، هناك تشجير وإعادة تشجير الغابة بوثيرة تفوق أو تناهز 50 ألف هكتار في السنة، هناك تقليص في حدة الحرائق الغابوية، هاذ الشيء كلو يعني غادي في اتجاه المحافظة على هاذ الثروة هاذي البيئية المهمة والتي من طبيعة الحال هي أساسية للمناخ وأساسية كذلك للاقتصاد والاجتماع فيما يخص

المجال الغابوي.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

### المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

المغرب كيتوفر على موارد طبيعية بالنسبة للغابة، إنما اللي كنسجلو الآن فهو أن الغطاء النباتي، الغطاء الغابوي عرف واحد التراجع فهاذ السنين، كاينة واحد 30 ألف حتى ل 35 ألف هكتار، أيضا كاينة 1500 نوع النباتي مهدد بالانقراض، وهذا يؤدي إلى تهديد واحد الأنواع ديال الطيور ولا ديال الحيوانات بهذه الغابة.

هناك مجموعة ديال الإشكاليات والعوائق اللي كي يعرفها المجال الغابوي، من ضمنها: الحريق كما ذكرت، ولكن أشنودرتوا في الإجراءات ديال الحريق؟ الإجراءات اللي هي تحفظية قبل وقوع الحريق، منها التنقية ديال الغابة، ومنها أمور أخرى وأيضاً عند وقوع التدخلات لإطفاء الحريق.

عندنا الرعي، وهاذ الضغط الرعوي، وهو الذي يشكل خطورة واللي كيادي إلى إعاقة النمو الطبيعي للنبات.

أيضا هناك القطع الجائر والممنهج واللي كتشوفوه دائما، الدرك الملكي ولا الأطراف الأخرى ماشي هي اللي غادي تحرص، ولكن أنتما اللي خاصكم تحرصوا عليه وأنتما داخل الغابة، لأنه كاينة حتى من ذوك الصفقات، ذوك الناس اللي مكلفين بالصفقات حتى هما كيقوموا بالقطع وكيقوموا بتهريب هاذ الأشجار، وكنعرفو بأن هاذ الشجرة إلى قطعناها راه ما كتعوض إلى فات 50 سنة، ما يمكنش تعوض على عام أو عامين أو عشرة ولا عشرين، إذن أكثر من نصف قرن عاد ممكن نعوضوها.

كاين الاعتداء المادي اللي هو ديال الأراضي، الزحف ديال المواطنين كاين اللي كيشدوا الأراضي وكيستغلوها وكيملكوها وكيديروا لها التمليك، وهذا كيادي علاش؟ لأنه ما قمتوش بالتحفيظ، ما قمتوش بعملية التحفيظ النهائية للملك الغابوي، إذن هذا مشكل اللي خاصكم تبينوه وتبينوا الأنصبة وتبينوا ذوك (les bornes) كل واحدة تديروا فيها العلامة باش المواطن يعرف.

كاين الناس اللي بانين في الغابة، اللي ساكنين في الغابة، أي واحد ما عندوش مأوى كيمشي للغابة كيسكن، إذن كيولي الاستغلال والاستيلاء على أراضي، كاينة اللي قطع، كنسمعو بأنه كاين واحد الطرف من الغابة تباع ديال القنيطرة، واش صحيح ولا غير صحيح؟

أنتما غادي تجاوبونا في هاذ الإطار، كايين..

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى، تفضل.

### السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المكلف بالتنمية القروية والمياه والغابات:

هو التحفيظ غادي بواحد الوتيرة مهمة جدا، تأمين الملك الغابوي هو ساير بوتيرة مهمة، كذلك فيما يخص إستراتيجية محاربة الحرائق، كذلك المسألة راها وصلت واحد الحد اللي يضرب به المثل في منطقة البحر المتوسط.

احنا دابا قايمين بواحد الدراسة مهمة وشاملة للقطاع هي اللي غتبين لينا واحد التشخيص وبالتحديد احنا تنشاركوكم هاذ المشاكل اللي طرحتوها هي حقيقية، ولكن احنا غنديرو واحد العمل اللي هو تشاركي مع الناس اللي عايشين تما، بطبيعة الحال هما عايشين وفوق ما تزداد الفقر وفوق ما كايين انعكاس سلبي على الغابة، فالتشارك هو أنه تاخذ المصلحة ديال السكان وتاخذ المصلحة كذلك ديال المحافظة على الغابة، وبلا شك غنوصلو لواحد النتيجة اللي غادي ترضي الجميع.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة، وأشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة.

## محضر الجلسة رقم 163

التاريخ: الثلاثاء 20 رمضان 1439 (5 يونيو 2018).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: خمس عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الواحدة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 22.16 يتعلق بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية.

## المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 22.16، يتعلق الأمر بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية، والمحال على المجلس من مجلس النواب، أعطي الكلمة للسيد الوزير، ممثل الحكومة لتقديم مشروع القانون، تفضلوا السيد الوزير.

## السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيام مباركة إن شاء الله ما تبقى من رمضان بالخير والتوفيق والبركة والصحة لجميع الإخوة والأخوات المستشارين طبعاً ولعامه الشعب المغربي، وعلى رأسهم جلالة الملك.

أتشرف بأن أعرض عليكم بإيجاز ملخصاً حول هذا القانون، الأهمية ديالو تكمن في أننا، بطبيعة الحال، الأهمية الأولى وهو أننا بصدد تحيين واحد التشريع الذي يعود إلى عقود من الزمن، وبالتالي المملكة الآن في إطار الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية التي تقوم بها الدولة وكتقوم بها الحكومة، وهو أن واحد العدد ديال التشريعات التي ترجع إلى قرن وترجع إلى 50 سنة أو 60 سنة مثل هذه التشريعات، الآن هناك عمل من أجل تحيينها لكي تواكب التطورات التي تعرفها بلادنا.

الأمر الثاني، نحن بصدد الحديث عن سوق حوالي مليار درهم تقريبا، سوق حوالي مليار درهم، ومرشح أن يكون سوق كبير في المستقبل، يتعلق

أيضا ببعض مرتبط بكل النموذج التنموي الذي نتحدث عليه، اليوم لا يمكن أن تكون المشاريع الاستثمارية الكبرى في بلادنا بدون هذه المعدات ديال التفجير بكل تفاصيلها والتكنولوجيات الجديدة التي حدثت فيها، بدون هذه المواد فيما يتعلق بالمعادن، فيما يتعلق بالبنيات التحتية، فيما يتعلق بالتشوير، فيما يتعلق بتنظيم وسائل النقل، سواء كانت جوية أو كانت بحرية، نحتاج إلى هذه المواد.

الأمر الثالث نحن نتحدث عن إبداع مغربي، بحيث أنه الحمد لله فالبلاد ديالنا كايين عندنا جوج شركات اللي هي كتصنع، وهذا شيء مهم، بمعنى أنه ابدينا كتحققوا واحد النوع.. كنهستوردو مكونات ثم كنعنعو باش نستجوبو للبلاد ديالنا، ثم أيضا نحن نتحدث عن أمر أساسي يتعلق بالأمن والسلامة ديال البلاد، أنتم تعلمون عندما نتحدث عن شيء ينفجر فلا بد أن نأخذ بعين الاعتبار.

والآن صحيح عندنا هاذ القانون اللي مرتبط بهاذ المواد المتفجرة، ولكن راه ممكن فالمستقبل أي مادة اللي هي قابلة للتفجير ممكن أن تكون فيها ترتيبات قانونية لحماية البلاد ديالنا مما يمكن أن يهددها إذا كانت هناك نيات سيئة في استعمال هذه المواد.

فإذن هذه الأهمية ديال هاذ القانون بطبيعة الحال فيه نبغي نقول بأنه الهدف منه هو أنه نوسعو كان القانون اللي موجود كيتكلم على المواد المتفجرة العادية، الآن مشينا للشهب الاصطناعية، وهذا كان مطلب ديال منتخبي الأمة، سواء كانوا نواب أو مستشارين، نظرا أولا للحاجة ديال الشهب الاصطناعية لأن أصبحت أكثر استعمالا، ثم أن فيها الجانب ديال الأمن والسلامة، ثم مشينا لبعض الأمور اللي تطور التكنولوجيا بما يسمى ببعض المواد التي تستعمل الآن دقيقة جدا للتفجير، يعني فأفحمنها في هذا القانون، أيضا مشينا أبعد من ذلك أن أي واحد تيسثمر في هذا المجال لابد أن يكون مضبوطا من حيث المعلومات، من حيث الاستثمار، من حيث المكان، من حيث حماية البيئة، من حيث حماية المحيط.

ثالثا، أي عامل يشتغل سواء يشتغل في الاستيراد أو يشتغل في المصنع أو يشتغل في المخزن أو يشتغل في النقل أو يشتغل حتى في الأماكن ديال التفجير لابد أن يكون (identifié) بمعنى عندو بطاقة ديال المستعمل المفجر، وكايين قاعدة المعطيات.

الأمر الآخر وهو أنه أضفنا في هذا القانون (la traçabilité) ديال هاذ المواد، راه هاذ الشيء شرحناه بالتفصيل، بحيث ملي تدخل للبلاد ديالنا إلى أن تصل إلى المكان الذي سيستعمل لابد أن نضبط هاذ (la traçabilité) يعني هاذ المسار ديالها، منين دخلت إينا ميناء، فين تخزنت، إينا مصنع عاود تعادت، إينا شاحنة، يعني نقلتها وإلى أي مكان.

فإذن هاذ الموضوع ديال المسار ديال هاذ المادة أنها تضبط، ثم بعد ذلك هاذ القانون أضف بعض الإجراءات الزجرية إذا كان هناك مخالفات، مخالفات من حيث عدم الإعلان عن المعلومات فيما يتعلق

فيما يتعلق سواء فين نستعملوها عند الحاجة وإتلافها عندما تتجاوز المدة ديالها وتصيح، كما قلت، مضرة؛

- الباب العاشر: يتعلق ببطاقة ومراقبة المتفجرات، كل واحد تيشغل إلا وعندو واحد البطاقة، كما قلت (identifié) في قاعدة المعطيات، كما قلنا، باش تكون الأمور مضبوطة أكثر مما يجب؛

- الباب الحادي عشر: يتعلق بالشهب الاصطناعية؛

- ثم أيضا الباب الثاني عشر: يتعلق بالمخالفات ثم العقوبات الإدارية والجنائية؛

- ثم مقتضيات متفرقة.

إذن، هذا بإيجاز ملخص على مشروع القانون الذي نضعه بين أيديكم، وأشكر اللجنة المحترمة، أعضاء اللجنة الذين ساهموا بمقترحاتهم وبملاحظاتهم باش يوصل لهذا القانون ونحن قانون-كما قلت- يرجع إلى حوالي 60 سنة في العمر ديالو ويناسب كما قلنا التطور التطور اللي تتعرفو البلاد ديالنا وتعرفه أيضا تكنولوجيا المتفجرات، كما مرة أخرى نأخذ بعين الاعتبار الحاجة للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا نأخذ بعين الاعتبار الأمن والسلامة ديال البلاد ديالنا. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على تقديمه مشروع القانون.

الكلمة لمقرر اللجنة، لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع، تم توزيع التقرير.

نمر إلى فتح باب المناقشة، بطبيعة الحال الحصص الزمنية لكل فريق ومجموعة تمت المصادقة والاتفاق عليها خلال اجتماع أمس ديال ندوة الرؤساء، إذا كان هناك أحد السادة رؤساء الفرق أو المجموعات من أجل المداخلة في إطار المناقشة أو تسليم المداخلات، شكرا، سوف يتم تسليم المداخلات من قبل الفرق والمجموعات، وننتقل إلى التصويت على مواد مشروع القانون، وخا السيد الرئيس.

المادة 1:

الموافقون: الإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

المتنعون: لا أحد.

المادة 2:

الموافقون: الإجماع.

ضروري لأن المادة 198 الإخوان من النظام الداخلي تتكلم على أن المناقشة ديال المشاريع ومقترحات القوانين تكون مادة مادة والتصويت

بالمفجرات، مخالفات فيما يتعلق إذا كان التخزين لا يخضع للمعايير التقنية والبيئية والصحية والسلامة، مخالفات مرتبطة فيما يتعلق بنوعية الاستعمال، لأن المكان ديال الاستعمال لابد أن يكون مكانا مضبوطا من حيث التقنية ومن حيث السلامة، ما يكونش قريب من السكان، ما يكونش قريب من البراج، ما يكونش قريب من واحد المرفق اللي هو استراتيجي.

ثم أيضا إذا كانت بعض المواد لم تستعمل وتجاوزت المدة ديالها ستشكل خطورة أمنية وصحية، يعني فلا بد أن تتلف بأمر مضبوطة، فيما يتعلق أولا نعرفو (quantité) ديالها وفيه موجودة، ويجب أن يقع الإتلاف ديالها حالا، ثم يتعلق بمنع أي نوع من العبور ديال هاذ المواد على صعيد التراب الوطني، يعني لا يقبل العبور ديال هاذ المواد نهائيا على صعيد التراب الوطني، لا يمكن أن يقبل إلا أن تدخل إلى بلادنا أو أن تستعمل في المجالات التي تمت الإشارة إليها.

هذا هو المشروع ديال القانون اللي فيه الأبواب التالية:

- الباب الأول: عبارة عن مقتضيات عامة وبالتعاريف؛

- الباب الثاني: إحداث اللجنة الوطنية للمتفجرات واللجان الإقليمية للمتفجرات أو تحديد المهام ديالها.

بالمناسبة ما تعطاش شي رخصة من طرف الوزارة وإن كانت الوزارة هي المسؤولة، تعطى من طرف لجنة وطنية، هذه اللجنة الوطنية ممثلة فيها الأجهزة الأمنية، باش القضية تكون عندكم واضحة نظرا لأهمية هاذ القطاع؛

- ثم بعد ذلك درنا واحد الباب ثالث يتعلق بالتصنيف ومناطق الخطر والاعتماد اللي يجب أن تكون واضحة؛

- ثم بعد ذلك كايين ما يتعلق ب (marquage) يعني الوسم ديال هاذ المواد، أي مادة لابد أن يكون عندها (l'identifiant) ديالها (marqué)، عندها (l'identifiant) ديالها ولو تكون مادة صغيرة؛

- الباب الخامس: يتحدث عن تخزين المواد المتفجرة والشهب الاصطناعية والمعدات اللي هي ترافقها، يعني التخزين درنا لو أشنا هي الشروط ديال التخزين، وفيه يمكن يكون التخزين، واشنو هي الأمور التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار؛

- الباب السادس: يتعلق بالاستيراد يعني الأمور ديال الاستيراد ديال هاذ المواد، ثم ما يتعلق بالعبور والتصدير؛

- الباب السابع: يتعلق بالصناعة ديال هاذ المواد، لأنه، كما قلت لكم، عندنا 2 ديال المصانع وممكن يكونوا أكثر، وشددنا في هاذ الموضوع ديال التصنيع باش يكون عندنا شروط صارمة مع فتح الاستثمار؛

- الباب الثامن: يتعلق بالبيع والشراء والنقل عبر الطرق؛

- الباب التاسع: يتعلق باستعمال وإتلاف المواد المتفجرة، خاصة

الموافقون: بالإجماع. المادة 17:	كذلك مادة مادة، ومن الضروري أننا خاصنا نصبرو في المسألة ديال التصويت.
الموافقون: بالإجماع. المادة 18:	المادة 3: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 19:	المادة 4: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 20:	المادة 5: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 21:	المادة 6: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 22:	المادة 7: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بإجماع السادة المستشارين الحاضرين. المادة 23:	المادة 8: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 24:	المادة 9: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 25:	المادة 10: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 26:	المادة 11: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 27:	المادة 12: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع. المادة 28:	المادة 13: الموافقون: بالإجماع.
الموافقون=42؛ المعارضون: لا أحد؛ المتنعون=6.	المادة 14: الموافقون: بالإجماع. الله يخليك جمع لنا المداخلات ديال السادة رؤساء وممثلي الفرق. شكرا.
وبذلك يكون المجلس وافق على المادة 28، ب 42 مقابل 6 من المتنعون.	المادة 15: الموافقون: بالإجماع.
المادة 29:	المادة 16:
الموافقون: بالإجماع.	

الموافقون: بالإجماع.	المادة 30:
المادة 46:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 31:
المادة 47:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 32:
المادة 48:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 33:
المادة 49:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 34:
المادة 50:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 35:
المادة 51:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 36:
المادة 52:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 37:
المادة 53:	الموافقون بالإجماع؛
الموافقون: بالإجماع.	المادة 38:
المادة 54:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 39:
المادة 55:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: بالإجماع.	المادة 40:
المادة 56:	الموافقون: بالإجماع.
الموافقون: نفس العدد، 42؛	المادة 41:
المعارضون: لا أحد؛	الموافقون: بالإجماع.
الممتنعون = 6.	المادة 42:
يكون المجلس قد وافق بالأغلبية على المادة 56.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 57:	المادة 43:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 58:	المادة 44:
الموافقون: بالإجماع.	الموافقون: بالإجماع.
المادة 59:	المادة 45:

الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة1- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيد والسادة المستشارين المحترمون،

يشرفني أن أَدْخُلَ باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع القانون 22.16 والمتعلق بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية والترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد بيروتقنية.

إن هذا المشروع بالغ الأهمية، باعتبار الدور الأساسي الذي أصبحت تلعبه المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني بكل أنواعها، في العديد من القطاعات الاستراتيجية كقطاع التجهيز والبنيات التحتية الأساسية كالسدود والطرق وقطاع الطاقة والمعادن إبان التنقيب عن الغاز والنفط، وكذا مختلف المعادن إضافة إلى استعمالها المتصاعد في مجال الألعاب والشهب الاصطناعية.

وأمام هذه الخطورة التي تشكلها المواد المتفجرة على الممتلكات والأشخاص في كل مراحل تناولها وجب اتخاذ الاحتياطات الواجبة للتحكم في المخاطر التي يطرحها استعمال هذه المواد والوقاية منها، وتجنب حوادث الانفجار والحد من مخلفاتها في حالة وقوعها، ناهيك عن ضبط وتبعية مسارات صنعها وتخزينها ونقلها وتوزيعها، ومواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي يعرفه هذا المجال على الصعيد الدولي، خاصة وأن الإطار التشريعي والتنظيمي لهذه المواد لم يواكب التطورات المتسارعة لهذا المجال لما يزيد عن قرن من الزمان أي منذ سنة 1914.

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وانطلاقاً من إدراكه الواعي للمخاطر الكبرى التي تصاحب استعمال المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية وتهديدها للأشخاص والممتلكات، فقد انخرط منذ انطلاق المناقشة العامة لمشروع القانون في التفاعل الإيجابي مع مقتضياته، والمساهمة في تجويده بشكل يوفر الضمانات القانونية الكفيلة بتنظيم التعاطي مع هذه المواد على مستوى صنعها واستيرادها وشرائها وتخزينها ونقلها وكل جوانب استعمالها.

هذا، وقد ساهم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة المشروع وحرص على وسم المواد المتفجرة والشهب الاصطناعية لتحديد طبيعة هذه المواد وتأمين تتبع مساراتها والتأكد من مدة صلاحيتها لتسهيل مراقبتها من قبل الإدارة، وإلزام الأشخاص المزاولين لعملية صنع المتفجرات بالتوفر على بطاقة مراقبة المتفجرات مسلمة

الموافقون: بالإجماع.

المادة 60:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 61:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 62:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 63:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 64:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 65:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 66:

الموافقون: نفس العدد 42؛

المعارضون=4؛

الممتنعون=2.

يكون المجلس قد صادق بالأغلبية على المادة 66.

أعرض مشروع القانون برتمته للتصويت.

الموافقون=43؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون=4.

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد وافق على مشروع قانون رقم 22.16 يتعلق بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية، والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية.

شكراً للجميع.

ورفعت الجلسة.

تشكل مصدر إزعاج للمواطنين وخطرا محققا يهددهم خاصة بالنسبة للأطفال.

السيد الرئيس،

إن تعاطينا الإيجابي مع هذا المشروع قانون يمليه بالضرورة وعينا الواضح في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية هذا المشروع قانون والمقتضيات الهامة التي جاء بها وبضرورة العمل على اتخاذ التدابير القانونية والتنظيمية الكفيلة بإقرار تتبع واضح لمسار هذا النوع من المواد سواء خلال تصنيعها أو استيرادها أو نقلها وتخزينها أو استعمالها، وهي مراحل تقتضي بالضرورة اتخاذ تدابير احترازية كفيلة بحماية الأمن والسلامة.

إلى جانب ذلك، نؤكد على أهمية المقتضيات الأخرى الواردة في المشروع خاصة إحداهن اللجنة الوطنية واللجان الإقليمية للمتفجرات، والتي ستضطلع بدور محوري خاصة في مجال المراقبة، وكذا المقتضيات التي تهم تصنيف المواد المتفجرة ومناطق الخطر وحظر بيع وشراء المواد التي تبدو عليها آثار التحلل أو المنتهية صلاحيتها.

السيد الرئيس،

من هذا المنطلق، وبالنظر للقطاع التي تكونت لدينا في فريق الأصالة والمعاصرة بأهمية هذا المشروع قانون، فإننا نصوت عليه بالإيجاب.

### 3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة للتصويت على مشروع قانون رقم 22.16 المتعلق بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية.

ونعتبر أن وضع إطار قانوني لتنظيم هذا الجانب يتميز بالأولوية، على اعتبار أن مجال المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني ذو أهمية قصوى بالنسبة لعدد من القطاعات الإستراتيجية، لاسيما قطاعي الطاقة والمعادن وكذا مختلف أشغال البنيات التحتية الأساسية كالطرق والسدود كما قد يشكل الاستعمال غير المنضبط لهذه المواد خطورة كبيرة.

وعلى هذا الأساس، يستأثر مشروع القانون باهتمام كبير من طرف الفاعلين والمتدخلين في هذا المجال، وهو ما جعله، بالرغم من صبغته التقنية، يحظى بنقاش عميق على مستوى اللجنة، وهو نقاش مفيد هدفه الأساسي تجويد مقتضيات هذا القانون، والمساهمة في إرساء

من لدن المديرية العامة للأمن الوطني.

وبنفس الروح وانسجاما مع أهداف هذا المشروع، فقد أكد الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على تقنين استيراد المواد المتفجرة والشهب الاصطناعية الترفيهية وكل المعدات ذات الصلة، إضافة لشراؤها وبيعها ونقلها واستعمالها، ومنع العبور البحري والبري لهذه المواد.

وبذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نصوت بالإيجاب على مشروع القانون.

### 2- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أتدخل في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 22.16 يتعلق بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية.

وينبغي التأكيد بداية أن هذا المشروع قانون يكتسي أهمية بالغة، بالنظر ليس فقط للدور الكبير الذي تضطلع به المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني خاصة في العديد من المجالات الاستراتيجية، لكن أيضا بفعل ارتفاع الطلب وتزايد على المواد المتفجرة ذات الاستعمالات المدنية خاصة في مجالات الطاقة والمعادن والطرق والسدود ومشاريع البنية التحتية التي تعرف تزايدا ملحوظا.

كما أن التطورات التي يعرفها المغرب والتحديات الاقتصادية والأمنية التي يواجهها، تقتضي بالضرورة مراجعة مقتضيات الإطار القانوني المنظم لمجال استعمال المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني، والذي للإشارة يعود إلى فترة الاستعمار وتحديد سنة 1914، وهي مقتضيات أصبحت متجاوزة لا تواكب المستجدات التي يعرفها هذا المجال الحساس، الذي يتطلب اليقظة وضبط وتتبع مسار هذا النوع من المتفجرات والشهب الاصطناعية، في ظل ما يعرفه السياق الأمني الوطني والدولي من يقظة وحذر وضرورة تتبع مسارات الصنع والتخزين والنقل والاستعمال لهذا النوع من المتفجرات.

السيد الرئيس،

من حسنات هذا المشروع أنه أدخل الشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية ضمن مجالات اختصاصه، وأقر مقتضيات تنمى أن تساهم في الحد من الفوضى التي يعرفها مجال المفرقات والشهب الاصطناعية، خاصة وأن الحملات الاستباقية التي تقوم بها المصالح الأمنية أثبتت عجزها عن تجاوز العشوائية التي يعرفها ترويج هذا النوع من الشهب الاصطناعية، والتي

إطار قانوني متطور ينظم مجال المواد المتفجرة.

وكما لا يخفى عليكم، فإن هذا المشروع جاء بهدف وضع مقتضيات قانونية تنظم استعمال المواد المتفجرة والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيرو تقنية سواء في مرحلة الصنع أو الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو النقل والتوزيع والاستعمال، وهو ما سيمكن من مواكبة التطور المطرد الذي يعرفه هذا المجال، وأيضا ما يستدعيه السياق الأمني الوطني والدولي من يقظة وحذرو ضرورة ضبط وتتبع جميع المسارات التي تمر بها هذه المواد، وذلك لكون المقتضيات القانونية السابقة متجاوزة ولا تتناسب والتطور الحاصل.

ويمكن القول أن توجه المغرب نحو وضع تشريع ينظم ويؤطر مجال المواد المتفجرة يعبر عن وعي بلادنا بأهمية هذا المجال نتيجة ارتباطه بقطاعات الطاقة والمعادن والبنية التحتية، والتي تعد بالنسبة للمغرب قطاعات إستراتيجية تشكل بوابة نحو تطوير اقتصاده وتحقيق أهدافه التنموية. وتجدر الإشارة أن هذا الاستعمال لا ينحصر في الجوانب الاقتصادية بل يتجاوزه إلى الاستعمالات بأهداف ترفيهية من احتفالات شعبية أو في المناسبات الرياضية، بل حتى أن بعضها يصل إلى أيدي الأطفال مما يجعلها تشكل خطورة كبيرة. وقد سبق وأن تم تسجيل العديد من الحوادث التي أدت إلى مآسي في صفوف الأطفال أو المواطنين العاديين نتيجة عدم التقيد بضوابط السلامة اللازمة.

وعليه، سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشروع القانون، أملين أن يسهم في إرساء ترسانة قانونية متطورة تتجاوز مكامن الخلل والقصور في الإطار القانوني المعمول به.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### 4- مداخلة الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 22.16 المتعلق بتنظيم المواد المتفجرة ذات الإستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيرو تقنية.

وإذ نؤكد في الفريق الحركي على أهمية هذا المشروع الذي جاء في وقته والذي له ارتباط بمختلف أوجه الحياة المجتمعية والأمن والسلامة. وعلى اعتبار أن النصوص المترتبة بهذا المجال تعود لسنتي 1914 و1954، مما يتحتم معه تحيين مقتضياتها لتواكب تطور العصر ومجال استخدام المتفجرات.

السيد الرئيس،

لا يخفى عليكم ما تشكله المواد المتفجرة في استعمالاتها المدنية والترفيهية وغيرها من خطورة متعددة المناحي والأبعاد على سلامة الأشخاص والممتلكات، فهي مستعملة في مجالات مرتبطة بالسكك الحديدية، والطاقة والمعادن، والمقالع المناجم، والتنقيب وحفر الآبار، وكذا في المجالات الترفيهية كالأعياد والمواسم، بل وتكمن الخطورة في كون بعض هذه المواد تدخل ضمن مكونات بعض لعب الأطفال والشهب الصناعية، مما يتحتم معه تقنين وتنظيم هذا المجال من خلال ضبط وتتبع مسارات الصنع والإستيراد والتخزين والنقل والتوزيع والتصديرو البيع والاستعمال والإتلاف لهذه المواد بما يلزمه الأمر من حزم ومراقبة صارمة لما فيه مصلحة البلاد والعباد.

السيد الرئيس،

اننا في الفريق الحركي ايماننا منا بأهمية هذا النص التشريعي، والذي نثمن مضامينه وأهدافه فإننا سنصوت عليها بالإيجاب أملين أن تتم مواكبته عبر اعداد النصوص التطبيقية والتنظيمية الخاصة بمقتضياته وأن تكون هذه المواكبة سريعة وأنية كما نأمل أن تنظم القطاعات الوزارية المرتبطة به أياما ولقاءات تحسيسية مع مهنيي هذا القطاع حتى يكونوا على بينة من محتوياته ويعلموا ما لهم وما عليهم.

شكرا على حسن انصاتكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### 5- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 22.16 يتعلق بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيرو تقنية.

كما أتقدم لكم السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة بالشكر الجزيل على العرض القيم والشامل الذي قدمتموه أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، والذي مكن السادة المستشارين من الوقوف على أهم ما جاء به هذا المشروع والأهداف المرجوة منه.

السيد الوزير،

يأتي مشروع قانون رقم 22.16 يتعلق بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيرو تقنية قيد الدراسة، في سياق المجهودات الحكومية المبذولة الرامية إلى ضرورة اتخاذ جميع التدابير والإجراءات الاحترازية

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة مشروع قانون رقم 22.16 يتعلق بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية، وهو المشروع الذي يهدف إلى سن تدابير وإجراءات قانونية لضبط كل ما يتعلق بالمتفجرات ذات الاستعمال المدني وكذا الشهب الاصطناعية الترفهية والمعدات التي تتضمن مواد نارية بيروتقنية، وذلك من أجل ملء الفراغ القانوني وتعزيز نظام السلامة والأمن المرتبط بالمواد المتفجرة، وتجاوز الظواهر الثلاث المنظمة والمؤطرة لاستعمال المواد المتفجرة التي ظلت جامدة، في المقابل عرف مجال استعمال المواد المتفجرات تطورا كبيرا وسريعا على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، كذلك الطلب المتزايد على المتفجرات ذات الاستعمال المدني، خصوصا أمام الدور المهم الذي تلعبه بالنسبة للعديد من القطاعات الحيوية والمهمة خاصة قطاعي الطاقة والمعادن، واعتمادها في الأشغال التي تهم البنيات التحتية (طرق، سدود...) بالإضافة إلى الخطر الذي تشكله المواد المتفجرة على السلامة الجسدية للأشخاص وعلى الممتلكات، وذلك في جميع مراحل تناولها، أي بدءا من مرحلة التصنيع والاستيراد وصولا إلى مرحلة الاستعمال والإتلاف.

ولهذا، ننوه بهذا المشروع الذي جاء لسد الفراغ التشريعي، كما سبق وأن ذكرنا والتنصيص على جميع المراحل التي تمر منها المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني متجاوزا بذلك الركود والجمود الذي عرفه تنظيم هذا المجال منذ ظهوره 1914، والذي لم يعد يتلاءم مع السياق الأمني الوطني والدولي الذي تفرضه الظروف والتطورات التي أصبح يعرفها العالم.

كما ننوه بموقف الحكومة في التعاطي مع هذا المشروع وتعهدها باتخاذ جميع الاحتياطات من أجل التحكم في المخاطر ذات الصلة بالمواد المتفجرة والوقاية منها تجنباً لكل استعمال سيء يؤدي من شأنه إلى حادث انفجار، والتدخل للحد من مخلفاته في حالة وقوعه.

السيد الرئيس،

إن أبرز المستجدات التي جاء بها المشروع والمتمثلة أساسا في:

- التنصيص على اعتماد ووسم المواد المتفجرة والشهب الاصطناعية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية، من أجل تحديد طبيعتها وكذلك تأمين تتبع أثرها والتأكد من صلاحيتها لتسهيل عملية مراقبتها من طرف الإدارة؛

- تصنيف المواد المتفجرة وإحداث مناطق الخطر، وحظر بيع وشراء المواد التي تبدو عليها آثار التغير أو التحلل أو المنتهية الصلاحية؛

- إلزام الأشخاص المزاولين لعملية صنع المتفجرات، التوفر على

لضبط مختلف المخاطر المترتبة عن استعمال المواد المتفجرة حماية للأشخاص والممتلكات ووقاية منها لتفادي كل حادث انفجار أو الحد من نتائج الأضرار الحاصلة بعد وقوعه، من خلال ضبط وتبعية عمليات الصنع والتخزين والنقل والتوزيع ذات الصلة بالمواد المتفجرة.

السيد الوزير،

يكتسي القانون رقم 22.16 قيد الدراسة أهمية بالغة بالنسبة للعديد من القطاعات الاستراتيجية كقطاعات الطاقة والمعادن وأشغال البنيات التحتية الأساسية كالطرق والسدود مثلا، خصوصا وأن مجال استعمال المتفجرات ذات الاستعمال المدني عرف تحولات عميقة تصطدم مع الثبات التشريعي والتنظيمي للإطار القانوني المنظم بعد أن ظل جامدا منذ سنة 1914.

وهو الأمر، الذي فرض، مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي للاستعمال المدني للمواد المتفجرة، بسبب عدم مواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي في مجال صناعة تلك المواد ونقلها وتخزينها واستعمالها، إضافة إلى ما تستدعيه إكراهات السياق الأمني والدولي من حذر واحتراز لضبط عملية تتبع مسارات الصنع والتخزين والنقل والتوزيع، في أفق تجاوز عيوب القانون الحالي ونقائصه؛ سواء تعلق الأمر بتوسيع مجال التطبيق، إحداث لجنة وطنية ولجن جهوية للمتفجرات، تحديد طبيعة المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني، أو من خلال إلزام الأشخاص المزاولين لعملية صنع المتفجرات بالتوفر على بطاقة مراقبة المتفجرات، ضبط عملية استيراد هذه المواد، التنصيص على عقوبات إدارية في حق المخالفين من جهة، وتحيين الغرامات المالية والعقوبات السالبة للحرية في حق المخالفين لمشروع القانون قيد الدراسة من جهة أخرى.

السيد الوزير،

وأخيرا، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب، نثمن ما جاء في مشروع القانون قيد المناقشة، رغم بعض الملاحظات المسجلة والتساؤلات المثارة بخصوص حدود المسؤولية الإدارية للسلطات العمومية المختصة في الوقاية وحماية الأشخاص والممتلكات من نتائج الأضرار التي قد تنشأ بسبب الاستعمال المدني للمتفجرات؟ مع تأكيدنا على ضرورة التسريع بإصدار النصوص التطبيقية أو التنظيمية المترتبة عن تطبيق القانون رقم 22.16 يتعلق بتنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية.

والسلام.

**6- مداخلة الفريق الاشتراكي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

المواد المتفجرة وتصنيعها وتوزيعها وتخزينها وبيعها، وكذلك الاحتراز من خطورة استعمالها والوقاية منها وتتبع مسار نقلها وتوزيعها. وكذلك في حالة الاستعمال غير المسؤول للشهب الاصطناعية الترفيهية في المواسم والمهرجانات وكذلك داخل الملاعب.

لكن في المقابل نشدد على ضرورة التسريع بإخراج المراسيم والنصوص التطبيقية مباشرة بعد التصويت على النص التشريعي، حتى لا يبقى رهين بها، وحبس الرفوف دون تطبيق القانون على أرض الواقع، كذلك ضرورة تفعيل اللجنة الوطنية واللجان الجهوية والإقليمية، للقيام بدورها في المراقبة المستمرة لاستعمال هذا النوع من المتفجرات للحفاظ على سلامة المواطنين.

السيد الرئيس،

إن مصادقتنا من موقع الأغلبية على هذا المشروع صادرة عن قناعتنا بكونه جاء ليعزز منظومتنا التشريعية بمرجعية قانونية مؤطرة لمجال تنظيم المواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية الترفيهية والمعدات التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية، من أجل استتباب الأمن والاستقرار ببلدنا الحبيب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بطاقة مراقبة المتفجرات المسلمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني؛

- حظر استعمال الصناديق لتخزين المواد المتفجرة، ومنع العبور البري للمواد المتفجرة والشهب الاصطناعية التي تحتوي على مواد نارية بيروتقنية؛

- العمل على تدقيق المفاهيم وضبطها لتفادي أي لبس أو غموض فيما يخص المواد المتفجرة؛

- التشديد على العقوبات الحبسية، والغرامات المالية، في حالة إدخال المواد المتفجرة أو الشهب الاصطناعية الترفيهية أو معدات تحتوي على مواد نارية بيروتقنية بطريقة غير شرعية إلى التراب الوطني، أو حيازتها بدون مبرر قانوني، أو القيام بصناعة هذه المواد بطرق غير قانونية؛

- وضع شروط لضبط بيع وشراء ونقل وتخزين واستعمال مادة البارود الموجهة إلى التظاهرات والاحتفالات؛

- إحداث اللجنة الوطنية، وكذا اللجان الإقليمية للمتفجرات.

وهي مقتضيات من شأنها ستعمل على تنظيم مجال استعمال

**محضر الجلسة رقم 164****التاريخ:** الثلاثاء 27 رمضان 1439 هـ (12 يونيو 2018 م).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وثمان عشرة دقيقة، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة السابعة صباحا.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:**بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد الوزير،السيدات والسادة المستشارين المحترمين،  
أعلن عن افتتاح الجلسة.

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لاطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

**المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:**

شكرا لكم السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

بداية، نحيط المجلس بأننا سنكون مباشرة بعد هذه الجلسة، مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع قانونين جاهزين.

كما توصل مكتب المجلس من مجلس النواب بالنصوص التالية:

- مشروع قانون رقم 09.18 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بالرباط 26 ديسمبر 2017، بين المملكة المغربية وجمهورية النيجر؛

- مشروع قانون رقم 08.18 يوافق بموجبه على تعديل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، المعتمد بكينغالي - رواندا - في 15 أكتوبر 2016؛

- مشروع قانون رقم 87.17 يغير ويتم القانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛

- مشروع قانون رقم 88.17 يتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها؛

- مشروع قانون رقم 89.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة؛

- مشروع قانون رقم 27.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.117 الصادر في 6 جمادى الآخرة 1439 الموافق 23 فبراير 2018، بسن أحكام انتقالية في شأن التبادل الآلي للمعلومات لأغراض جبائية؛

- مشروع قانون رقم 10.18 يوافق بموجبه على الإتفاق حول الإنتاج السينمائي والسمعي البصري المشترك، الموقع بالرباط في 5 ديسمبر 2017 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية؛

- مقترح قانون يقضي بنسخ البند الثالث من المادة 10 والمادة 22 من القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 30 من القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات؛

- مقترح قانون يقضي بنسخ المادة 6 من القانون رقم 4.97 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصيد البحري؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير الفقرة 5 من المادة 10 ونسخ المادتين 27 و33 من القانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 12 يونيو 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 32 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 29 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 8 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالأسئلة الموجهة لقطاع...

في التسيير، تفضل.

**المستشار السيد عبد الكريم مهدي:**

السيد الرئيس،

نتساءل، السيد الرئيس، عن عدم إدراج رسالة تقدمت بها كرئيس للجنة الموضوعات لتقييم السياسات العمومية في إطار واحد الاجتماع الذي كان مقرر مع وزير الصحة، يوم الأربعاء، علما بأن المستشارين كانوا

بحالو، ولكن السيد الوزير بالفضل دياالو هو اللي جاب الله تعالى والبركة شاد لنا فهاذ الفلاحة، وظهر لي...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني وموضوعه الموسم الفلاحي الحالي، الكلمة لأحد أعضاء الفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

بعد تساقطات مطرية مهمة عرفتها بلادنا في هذه السنة، يتنبأ الفلاحون بموسم فلاحي جيد رغم كل الإكراهات التي يعرفها القطاع.

بناء عليه، نسألكم، السيد الوزير: ما هو توقعكم لحصيلة الموسم الفلاحي الحالي؟

ما هي التدابير المتخذة لضمان تسويق المنتوجات الفلاحية بأسعار معقولة تراعي القدرة الشرائية للمواطنين، وكذا المصلحة الفلاح؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

السؤال الثالث يجمعه كذلك وحدة الموضوع، التدابير المتخذة لتمكين الفلاح من الاستفادة من تسويق منتج الموسم الحالي من الحبوب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأمانة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير،

بالرغم من تأخر التساقطات المطرية، وبالرغم كذلك من محدودية الوقت الكافي لعملية الحرث، فإن الموسم الفلاحي الحالي، والله الحمد، يتميز بكمية جيدة بالإضافة إلى مردودية مرتفعة، كمية تتجاوز 98 مليون قنطار، ومردودية تتجاوز 21 قنطار في الهكتار، وذلك بفضل الجهود المبذولة من طرف الفلاحين، بالإضافة وأساسا لتدابير والإجراءات المتخذة في إطار مخطط المغرب الأخضر، مما يدل على عمق

تقلو وجاو حتى باش يحضروا لهاذ اللقاء من جميع الجهات، وكانوا التدابير، كيف كتعرف وجاو خصيصا لهاذ الاجتماع، فإذا بنا نفاجا بأن كاين إلغاء لهاذ الاجتماع بساعة قبل هاذ الاجتماع.

لذا، نسأل الحكومة، السيد الرئيس، بعدم تكرار هذه الوضعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

بالفعل بأن المكتب توصل بهذه الرسالة، وقد أحالها مباشرة على رئيس الحكومة، وسيوافيكم في المستقبل ما جد من جديد، ثم كذلك بأن جميع ما يتلى هنا يمر تلقائيا في مكتب المجلس.

شكرا.

إذن، في البداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه أثر الموسم الفلاحي الحالي على الفلاحين المتوسطين والصغار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل مشكورا.

تفضل الحاج.

المستشار السيد محمد عبو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيد وزير الفلاحة،

أولا نشكرو السيد وزير الفلاحة على الاستجابة دياالو لهاذ السؤال اللي تهم الفلاحة، نشكروه لأن استجب لنا لهاذ السؤال.

السيد الوزير،

أولا، احنا في مكناس، المناظرة ديال مكناس أعلن على أن 98 مليون قنطار، ولكن دابا فهاذ الأيام الأخيرة الهكتارات زادت 2 د القسمات، لأن ذيك الوقت هذالك كان ما بانتش الرؤية ديال السيد وزير الفلاحة باش يعطيه الطوناج اشحال.

دابا نعم أسيدي، السيد الوزير، باش يكون في علمه، وراه هاذ الشي راه عرفوراه دابا كاين من 30 حتى 60 هكتار ديال الحبوب، فارينة من 30 حتى 60، اعلاش من 30 حتى 60؟

لأن الحصيدة 30 ولكن البرنيشة راه تتعطي 60، راه الحمد لله شي كبير.

واحنا نشكرو السيد وزير الفلاحة على هاذ السؤال، ولولا كان ما كان السيد وزير الفلاحة، كان هاذ المخطط الأخضر كان راه امشي

## السيد عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون.

أولا في البداية ابغيت نهي الفلاح المغربي ومختلف ديال مصالح وزارة الفلاحة على المجهود المشترك في هاذ الموسم الاستثنائي.

وحقيقة كما جاء في كلام السيد المستشار المحترم، تأخر مقلق للأمطار خلال بداية الموسم ما جاتش حتى لديسمبر، ولكن كاي هاذ السنة تحقيق مؤشر نوعي هوزرع مليون هكتار في ظرف أسبوع واحد، هاذي ثمرات المجهودات المبذولة منذ أكثر من 10 سنوات في إطار عملية التجهيز والمكننة ديال الضيعات الفلاحية، الشيء اللي وفر خدمة فلاحية متميزة، كيستفد منها الفلاحون الصغار والمتوسطون.

4.5 مليون هكتار هي المساحة المزروعة من الحبوب الرئيسية، هاذ المساحة سمحت في إنتاج محصول استثنائي، حيث أن عملية الحصاد في مناطق الجنوب ديال أم الربيع وبداية الحصاد بالشاوية تنبئ بارتفاع المحصول الزراعي عن ما تم الإعلان في توقعات شهر أبريل بحوالي على الأقل 3%، بحيث إن شاء الله هاذ السنة بعد ما أعلننا على 98 مليون قنطار، يعني في مكناس، الآن يمكن لنا نقولو بأن غادي نتجاوزو 100 مليون قنطار إن شاء الله هاذ السنة، وعندنا واحد (le rendement) اللي غادي يكون يعني (exceptionnel) لأنه المردودية، أول مردودية اللي كايينة في التاريخ اللي هي 22 قنطار للهكتار، مقابل أحسن مردودية اللي كانت هي بين 18 وبين 19، إذن كاي واحد المردودية اللي كترتفع إن شاء الله.

400 ملليمتر بارتفاع تقريبا واحد 13% على المعدل الطبيعي الحمد لله ديال تماطل الأمطار، السدود الموجهة للأغراض الفلاحية وصلت لـ 67% فنفس الوقت، السنة الماضية كنا في 49%، كذلك أنه في (les semences) إن شاء الله غادي نوصول لـ 2.2 مليون قنطار ديال (les semences brutes) إذن فواحد مليون و800، مع العلم أن كاي واحد (le stock) اللي هو مهم ديال 700 ألف قنطار، إذن عندنا باش ندخلو للموسم الفلاحي الجاي بكل ارتياح وإن شاء الله باش نحسنو المردودية في المستقبل.

كذلك أنه بالنسبة للزراعات الربيعية، بحال الذرة دابا وصلنا لـ 125 ألف هكتار، 99% كلها سقوية، الحمص 87000 هكتار، النوار ديال الشمس 20000 هكتار، الكولزا تقريبا 5000 هكتار، أي 112% من البرنامج ديال الموسم الفلاحي الحالي.

الزراعات السكرية وصلنا تقريبا لـ 48300 هكتار، أي 89% من المساحة المبرمجة اللي كانت في الأول وتتعرفوا بأن في بداية السنة كانت الشتاء ناقصة شوية وكان السدود مكايينش كلهم فيهم الماء، ولكن رغم

ومتانة الاختيارات الإستراتيجية لهاذ المخطط المتكامل.

السيد الوزير، تساؤلنا حول التدابير المعتمدة من أجل الاستثمار الأمثل والاستثمار الجيد لهاذ النتائج الإيجابية من خلال استفادة الفلاحين خصوصا صغار الفلاحين من التسويق واثمين منتوجهم من الحبوب في أحسن الظروف. وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع كذلك يجمع وحدة الموضوع الموسم الفلاحي الحالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

## المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

الحكومة حددت الثمن المرجعي للحبوب بـ 280 درهم للقنطار، إلا أنه على أرض الواقع الأثمنة في الأسواق بعيدة كل البعد عن هذه الأثمنة.

سؤالنا هو كيف ستعالج الحكومة هذه الإشكالية؟ من جهة أخرى الكسابون الذين يتعاملون مع التعاونيات لتسويق الحليب متدمرون من الأثمنة التي لا تتعدى في أحسن الأحوال 3 دراهم للتر الواحد، فما هي الإجراءات والتدابير التي ستقومون بها لإنقاذ الوضعية المزرية التي يعيشها معظم الفلاحين والكسابين؟

سؤال أخير وهو: يعرف إقليم أسفي مشاكل كثيرة من لدن الرعاة الرحل الذين هجموا على أراضي الفلاحين وأتلفوا جميع المحاصيل الزراعية وهددوا أصحاب الأراضي بالضرب إن هم اعترضوا سبيلهم.

السيد الوزير، لماذا لم يفعل قانون الرعي، القانون 113.13 الذي اجتهتمتم في إخراج حيز الوجود لكي يضمن لكل ذي حق حقه؟ شكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

بطلب من السيد رئيس الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي يؤجل سؤاله الخامس، أليس كذلك؟

إذن، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على الأسئلة التي تجمعها وحدة الموضوع، تفضل السيد هنا إلى بغيتو، تفضل.

ذلك وصلنا ل 48 ألف هكتار.

أما زراعة قصب السكر، وصلنا ل 12000 هكتار، فيما 8700 اللي هي قابلة باش تقطع هذه السنة، إن شاء الله، في 2018، وكي تقدر الإنتاج المرتقب من قصب السكر بحوالي 580 ألف طن، أي بارتفاع نسبة 5%.

بالنسبة للزيتون، الإنتاج الإجمالي ناهز مليون و560 ألف طن، ارتفاع ديال 48% مقارنة مع السنة الماضية، كان تصدير كبير ديال الزيتون يعني للخارج، بحيث القيمة ديالو طلعت ب 5%، ولكن زيت الزيتون يعني الفلاحة حاولوا باش يديروا لها التجارة ديالها داخل البلاد، لأنه كانت الأثمنة مناسبة مكانش بزاف ديال (l'export) وحولوا هذا المنتج داخل البلاد.

ما يخص التصدير، فالبواكر عرفت 5% ديال الزيادة، الطماطم عرفت تقريبا 1.1%، 500 ألف طن، الحوامض وصلنا لأخر ماي ل 645 ألف طن يعني بارتفاع 7%، وغادي نوصلو لواحد الرقم قياسي في (l'exportation) ديال (les agrumes)، لأن كاي واحد سميتو اللي هو 700 ألف طن هذه السنة، وهذا أنه الحوامض ديالنا كتمشي أولا اليوم لأوروبا، ثانيا لروسيا، ثالثا لأمريكا وكندا، وتفتحوا كذلك أسواق جديدة وها (des petites quantités) ابحال دابا الصين تتمشي لها 1000 طن، ولكن هذه بداية وهذا تحول كبير، لأن تتعرفوا الإنتاج ديال الحوامض كيتزاد وغادي يتزاد بكثرة في السنوات المقبلة، ولأزم علينا باش نلقوا الأسواق اللي هي ملائمة.

سلسلة اللحوم 590 ألف طن، 96% من الهدف المحدد ديال 2020، والحمد لله كيغطي الحاجيات ديال الاستهلاك ب 98%.

كذلك سلسلة الحليب وصلنا ل 2 مليار و550 مليون لتر، اللي هي تقريبا 64% من الهدف المحدد في 2020.

ورغم تأخر التساقطات المطرية خلال هذا الموسم، كان كذلك بعض البرامج اللي هي استعجالية لإغاثة الماشية في بعض المناطق اللي كانت تعطلت فيها الشتاء بحال سوس ماسة، العيون الساقية، مراكش أسفي، الجهة الشرقية، فاس مكناس، تعطلت 61 مليون ديال الدرهم منذ 2017 لهذا البرنامج، وتعطلت كذلك 32 مليون ديال الدرهم كدعم للمواد العلفية في المناطق اللي كان فيها موجات ديال الصقيع واللي همت 25 عمالة وإقليم، وكان واحد النشاط اللي هو فلاحي رغم تأخر الموسم، رغم الشتا اللي جات معطلة، الفلاحة كانوا في الموعد والموارد المدخلات كانوا في الموعد، والحمد لله، النتيجة غادي تكون جد إيجابية هاذ السنة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب، تفضل.

**المستشار السيد محمد عيو:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

غير، السيد الوزير، أنا التدخل ديالو على موالين الحليب، الحليب المشكل ديالو راه مشكل، راكم دافعتو عليه في مجلس النواب، راه المشكل ديال الحليب راه الفضيحة واقعة في الحليب، راه الناس الفلاحة، تسلفوا باش شراوا البقر اللي عندو 6 بقرات أو 8 بقرات باش شراوا البقر، ودبا الحليب راه يتطلقوه في القادوس.

ودابا تنطلب من، السيد الوزير، الدعم ويشفع في هاذ المجموعة هاذي، ولاشك ما غادي تدوزهمشاي.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب، تفضل الرئيس.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على توضيحاتكم القيمة التي قدمتموها لنا حول الموضوع الهام.

وتفاعلا مع جوابكم نؤكد في الفريق الحركي أن التساقطات المطرية الوفيرة التي عرفتها بلادنا هذه السنة تبشر بتحقيق موسم فلاحي جيد.

كما أن الثلوج التي عرفتها بلادنا مكنت من احتواء النقص في التساقطات المطرية في بداية الموسم وساهمت في الرفع من حقينة السدود وإغناء الفرشة المائية، مع العلم أن هناك مناطق عرفت خصاصا من حيث التساقطات المطرية مما يجعلها تواجه آفة الجفاف.

وعليه، السيد الوزير، ننتظر منكم الكشف عن التدابير المتخذة لرفع الضرر عن هذه المناطق عبر برنامج استعجالي واستباقي.

من جهة أخرى نسجل، السيد الوزير المحترم، مفارقة غريبة، إذ رغم هذه الظروف المناخية الإيجابية، فالملاحظ للأسف الشديد، هو الارتفاع المهول في أسعار الخضروالفواكه وبعض أنواع القطاني، قس على ذلك ما يعيشه قطاع الحليب من مشاكل وارتفاع في الأسعار على حساب القدرة الشرائية للمواطنين وعلى حساب الفلاحين المنتجين، خاصة الصغار منهم، وهو ما يجعلنا، السيد الوزير المحترم، نتطلع إلى إستراتيجية واضحة المعالم لدعم التعاونيات والجمعيات الفلاحية

وتمكنها من تسويق منتوجاتهم بشكل مباشر دون وساطة ولا احتكار.  
السيد الوزير المحترم،

لا بد في هذا الإطار أن ننوه مرة أخرى بما يحققه مخطط المغرب الأخضر من نتائج تتجلى في مواصلة هيكله القطاع ودعمه وعصرنته.

وفي هذا السياق نتطلع، السيد الوزير، إلى مزيد من الدعم للفلاح الصغير والمتوسط وكذا مواكبته ببرنامج عملي للإرشاد الفلاحي وتخصيص منح لتشجيع استغلال الطاقات المنتجة في المجال الفلاحي، وذلك تعزيزا للدعامة الخاصة بالفلاحة التضامنية.

السيد الوزير،

ذكرتم 100 مليون ديال القنطار، ولكن، السيد الوزير، ما عطينا شاي الثمن المرجعي، الثمن المرجعي راه الناس فلاحوا مشكلة، ما فلاحوش مشكلتين، دبا راه كاين الناس اللي مساكن هازين الدين باش حصدوا، وكان اللي هاز الدين باش حرث، ولكن باش غادي يدفع حتى هاذوك التعاونيات اللي موالفين تياخدوا عندهم ذيك الحبوب راه يمكن ما عونتمومش هاذ العام، لا القرض الفلاحي ولا أسيمتو ما عطاهمش الدعم باش هاذ الناس يسوقوا هاذ المنتوج ديالهم، اللي في الحقيقة راه كاينة مشكل، راه الشعير داير غير درهم، واش هاذ الناس باش غادي يخلصوا هاذ...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، بالنسبة لتسويق الحبوب، الحكومة اتخذت إجراءات اللي من شأنها ضمان ظروف جيدة لتسويق واثمين وتخزين الحبوب.

ولكن الإشكالية، السيد الوزير، هي كتعلق بمدى ارتباط الوسطاء والمضاربين بالتزليل السليم لهاذ الإجراءات.

السيد الوزير، بكل حقيقة، أن المشكل لجميع الصعوبات اللي كتعلق بالتسويق والاثمين فلها ارتباط مباشر مع هاذ الفئة ديال المضاربين والوسطاء.

وكنظن بأن الحكومة مطالبة اليوم قبل أي وقت آخر مضى، ببلورة خطة محكمة لضبط هاذ الفئة باش يستافد المواطن وكذلك ما يقاش الفلاح هو الضحية، هو اللي كيادي الثمن، وكذلك باش يستمر هاذ القطاع الحيوي، هاذ القطاع الاستراتيجي، هاذ القطاع اللي هو دعامة الاقتصاد الوطني، هاذ القطاع اللي هو قاطرة التنمية يستمر في البذل

والعطاء، ويستمر في توفير منتوجات فلاحية على مستوى سلاسل الإنتاج بأثمنة مناسبة وبجودة عالية، ويستمر كذلك في استتباب الأمن في هاذ البلاد.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد ابوبكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

كل هذه الإحصائيات التي سمعنا منكم السيد الوزير، هي جيدة وتبعث على التفاؤل، لكن أثمنة الحبوب تعرف ركودا كبيرا، فمنذ حوالي 30 سنة لم تتغير هذه الأثمنة ولم تواكب ارتفاع التكاليف وغلاء جميع المواد الأولية، سواء البذور أو المحروقات أو المواد الكيماوية هذا من جهة.

من جهة أخرى هناك لوبي المطاحن الذي يستغل انخفاض الواجبات الجمركية وقت انخفاضها ويغرق السوق بمختلف أنواع الحبوب المستوردة، فكامل المسؤولية عن هذا الارتباك تتحملها الحكومة التي عليها أن تقوم بمبادرات استعجالية لإنقاذ الفلاحين من هذا الركود، والحد من ظاهرة المضاربة التي تعرفها الأسواق، وإعادة تشغيل التعاونيات الفلاحية المتوقفة منذ عدة سنوات وتجديد هيكلها، وتشجيع مبادرات أخرى لحل أزمة الفلاحين.

نرجع للحليب فيما يخص هذه المادة، أترضون، السيد الوزير، أن يبيع الفلاح منتوجه من الحليب بأقل من ثلاثة دراهم، بينما هناك من يقتني قارورة ماء بستة دراهم.

السيد الوزير، المستفيد الكبير من هذه العملية هي الشركات العملاقة التي تمتص الأرباح الخيالية، فلقد حان الوقت للتعجيل بالحلول الملائمة لوقف هذا الغليان الذي يضرب القطاع الفلاحي فيما يخص الحليب.

مرة أخرى، السيد الوزير، نعرض على قضية الرعاية الرحل، فبكل صراحة هي فوضى عارمة لا بد أن تجدوا لها الحلول، حتى لا نقع فيما لا يحمد عقباه.

شكرا.

يعني في هاذ الميدان ديال الحليب، وبأنه مليون و400 ألف شخص اللي هو تيعيش، يعني إلا جمعت العائلات ديالهم اللي تيعيش مباشرة بالمادة ديال الحليب، 96% من هاذ (les éleveurs) عندهم أقل من 10 ديال البقرات، استثمروا هاذ الناس اللي عندهم أقل من 10 ديال البقرات استثمروا 5 مليار ديال الدرهم، وإلى خذيتي (l'industrie) وكذلك الفلاحة راه استثمروا 8 مليار ديال الدرهم نهار اللي بدينا يعني هاذ المخطط.

ما ننساوش بأنه هاذي 15 عام، كنا تنقلبوا على الحليب في بيسرية وما تلقاوهش وتنشدو الصف، الحمد لله اليوم موجود وتحسنات السلاسل وتحسن (le rendement) والحليب موجود، يعني هذا راه ملي تيبستثمروا هاذ الناس 5 مليار ديال الدرهم وكياخذوها من جيهم، وكياخذوا الكريدي ويمشيوا يشتغلوا، هاذوا راه تيديروا (un pacte) مع (consommateur) تيديروا واحد (pacte) مع المغاربة جميع باش يتعاملوا معه.

لأنه ما يمكنش اليوم أنا تنستثمر وتنثيق في البلاد وتزيد ومن غدا ما كاينش اللي ابغى الحليب ديالي، زعما هاذي الإشكالية لا بد إن شاء الله يا ربي أمين، وبهاذ العواشر هاذي اللي تنتكلمو فيها أنه يعني نزيدو للأمام ونعاونو هاذ الفلاح الصغير، ونعاونو يعني الإمكانيات باش السلاسل الإنتاج.

لأن إلى مشات حتى تقاست هاذ السلسلة ديال الإنتاج واحنا راه باش نجابو عليها راه غادي ذاك الشي اللي في جهدنا، اللي في جهدنا راه غادي نديروه، راه غير ما نقدروش نشربو الحليب اللي ما كاينشاي، ولكن اللي في جهدنا غادي نديروه باش نعاونو هاذ الفلاح الصغير، وكنتمى على الله أنه الأمور تسير أحسن إلى الأمام.

فيما يخص يعني الرعي الجائر، الرعي الجائر إشكالية كبيرة في المغرب، خرجوا (les textes) عاد خرجنا هاذي بعض الأسابيع يعني (les décrets) ودابا (les arrêtés) ها هما في (la signature) وملي غادي يوجدوا غادي نديرو للجن وغادي يكون ذاك الشي منظم وغادي نتعاونو عليه إن شاء الله باش نحاربو هاذ الشي في المستقبل. وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه، فويرة الحد الأدنى لماء السقي المؤداة من طرف فلاحي حوض اللوكوس، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

### المستشار السيد عمر مورو:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيبات.

### السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة،

أولا، غير بغيت نذكر بأنه تحديد السعر المرجعي لبيع القمح الطري للمطاحن جاء في إطار الدورية اللي توقعت هو 280 درهم، تعطات انطلاقة مبكرة 15 ماي بدل فاتح ماي إلى 15 أكتوبر، اعطينا واحد الدعم جزافي ديال 10 دراهم للقنطار باش يكون التصريف ديال المخزون، وكذلك مواصلة العمل بمنحة الخزن (la prime de stockage) بـ 2 دراهم للقنطار كل 15 اليوم، تعطات الأولوية ل (le produit national) لهاذ القمح اللين باش يدخل في طلبات العروض ديال (ONICL) باش هو اللي يخرج للسوق باش نحاولو نعاونو الأثمنة، ووضعنا الرسوم الجمركية 135% ما تسنيناش حتى (juin)، تعملوا في 15 ماي.

إذن يعني جميع القرارات اللي تعاملات هي مبكرة باش نعطيو واحد الدفعة للسوق، ووقعنا مع البنك ديال القرض الفلاحي وكذلك المجموعات (les coopératives) كلهم واحد الاتفاق باش يمكن يكون التمويل باش يجمعوا ويكونوا فاعلين في التجميع ديال الحبوب، هاذ الشي توقع في الأسبوع اللي فات الحمد لله.

إذن الأثمنة الآن مثلا في أسفي هي 240 درهم، باقي ما وصلتش لـ 280 درهم، احنا في البداية دابا 30% اللي هي بدات تتحصد، احنا نتظرو إن شاء الله أنه الفلاحة من بعد العيد غادي يدخلوا يعني والحال تيسخن غادي يدخلوا بواحد السرعة إن شاء الله للحقول ديالهم باش يحصدوا وكنتمنا أن التدخل لا ديال (les minotiers) يعني أرباب المطاحن ولا ديال (les négociants) الناس اللي تيشربوا، ولا كذلك هاذ (les coopératives) يكون التدخل قوي، لأن الدولة عطت إمكانيات، الثمن عندنا منتج جيد اللي بغاوه المطاحن، عندنا (poids spécifique) اللي هو جيد اللي ابغاوه المطاحن.

إذن هاذي فرصة للفلاحة المغربية أنه القيمة المضافة تبقى فيها وإن شاء الله يغتنم الفرصة الفلاح الصغير باش تكون الإمكانيات.

فيما يخص يعني الحليب تتعرفوا الإشكالية ديال الحليب، وتكلمنا عليها ذاك النهار، يعني في البرلمان، الحليب راه كاين أكثر من 200 ألف مربي ديال الحليب، وكاين 440، و450 ألف يعني شخص اللي تيشغل

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، على المكانة المتميزة التي يحتلها حوض اللوكوس في المجال الفلاحي ببلادنا، نظرا لمساحته الشاسعة التي تتجاوز 250 ألف هكتار، منها أكثر من 35 ألف هكتار من الأراضي السقوية وتوفرها على شروط تحفيزية للاستثمار بفضل موقعه الاستراتيجي القريب من أسواق الاستهلاك، وخصوبة التربة وامتلاكه لمخزون مائي هام جدا يقدر بحوالي مليار متر مكعب من المياه السطحية والجوفية، مما ساهم في خلق ظروف جد ملائمة لوفرة وجودة وتنوع الإنتاج الفلاحي.

ورغم الجهود التي تبذلها وزارتك مشكورة لدعم وتسريع التحول الفلاحي في إطار مخطط المغرب الأخضر الذي حقق نتائج لا ينكرها أحد، وسهركم على إنجاحها من خلال دعم المقاولات والفلاحين الصغار ومواكبتهم لتكون لهم القدرة على الإنتاج بغية تحسين دخلهم اليومي، من خلال توفير أرضية لاستثماراتهم الفلاحية وتمهينة الظروف الملائمة للرفع من مردوديتهم، إلا أن تطبيق نظام الحد الأدنى لفوترة مياه السقي على الفلاحين الصغار، أعطى نتائج عكسية، حيث أثقلت كاهلهم بالديون المترتبة عنها، مما أضحى يهدد قدرة غالبيتهم لولوج مياه السقي.

السيد الوزير المحترم، من هاذ المنطلق فإننا نرى أن مراجعة مقتضى فوترة الحد الأدنى الجاري بها العمل في الأحواض المسقية، هاذ الفلاح، السيد الوزير، لا يتهرب من تأدية واجب المياه التي يستهلكها، لكن يطمح في إعفائهم من هذا الحد الأدنى، ويعتبر ممدخلا أساسيا لتخفيف العبء على المقاولات والفلاحين الصغار والرفع من إنتاجيتهم.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير والإجراءات التي ستخذونها لمراجعة نظام الفوترة أو فوترة الحد الأدنى لاستغلال مياه السقي من طرف الفلاحين في هذه المنطقة.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحوض ديال اللوكوس هو حوض جد مهم وفيه واحد العصرية اللي

هي كنشغلوفها، بحيث كاين مشروع ديال دارخروفة اللي البراج ديالو غادي يكمل السنة المقبلة، غادي نعطيو بعدا 10000 هكتار إن شاء الله اللي هي موجودة، والمشروع هو أنه غادي نوصول 20000 هكتار.

ولكن كاين فعلا واحد الإشكالية اللي تكلموا عليها، أشكر السيد المستشار والفريق ديالكم اللي كتهتموا بهذا الموضوع ديال هذه المنطقة ديال العرائش وديال الماء، ونشكر كذلك السيد الرئيس ديال الغرف، أشكر بعض النواب وحتى اللي كاينين في البرلمانين من الفريق الحركي، "سيمو" ديما فين ما كنتلاق به كيحول ليا حل هاذ المشكل، حل هذا المشكل ديال الماء.

وفعلا كنت كنقول لهم أودي، دابا هذا خذا الماء ولا ما خذاش كاين واحد (le prix minimum) خاصو يخلصو ديال الاستثمار، هاذ الشئ من سنوات وهو كاين في هذيك المنطقة ديال العرائش، والناس كاين اللي ما كيفلحش ولا ما كيستغلش هذاك الماء كلولا كيكون العام زين فيه الماء، ولكن خاصو يخلص هذا (minimum) هذا هو الإشكال اللي كاين في هذه المنطقة.

ولكن الإشكال اللي كان في المنطقة ديال اللوكوس أنه الناس ما كانتش كتخلص الماء، يعني ما كانش واحد الاجتهاد، دابا الحمد لله كاين واحد الحكامة جيدة، وكاين واحد التسيير جديد اللي هو في المنطقة، وبحيث أنه تقريبا أكثر من 90% إلى ما كناش في 92 و93% ديال الاستخلاص ديال الفواتير ديال الماء، الناس كتخلص.

كذلك كاين استثمارات هذيك (la zone) ديال "العومرة"، واحد 11000 هكتار كلها تعمل فيها العصرية ديال (le réseau) ديال الماء، والآن باقي القصر الكبير حتى هو غادي داخل له الاستثمار وهذي هي (la phase 2) اللي غادي ندخلوفها.

بما أنه كاين هاذ الاستثمارات اللي هي كبيرة، بما أنه كاين الاستخلاص، بما أنه هذاك الفلاح وهاذ المنطقة ولات يعني جد مهمة في الاستثمارات الفلاحية، فوزارة الفلاحة والحكومة غادي تاخذ الإجراءات اللازمة إن شاء الله، باش غادي تمشي في هاذ الاتجاه اللي جيتوبه السيد المستشار المحترم باش غادي نحيدو هاذ (le prix minimum) ونعطيو الإمكانيات للناس، إن شاء الله، وهاذ الشئ في أقرب الأجال.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

إذن غادي ننتقلو إلى السؤال السابع وموضوعه، إشكالات التسويق بالنسبة للفلاحين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، السي حسن تفضل.

**المستشار السيد الحسن سليغوة:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

يطرح موضوع التسويق بالنسبة للفلاحين وخاصة الصغار منهم والتعاونيات الفلاحية الصغيرة جدا مشاكل حقيقية، علما أن هذا العنصر مهم جدا لتحسين ظروف عيشهم، وبالتالي هؤلاء الفلاحين الصغار في مراحل ما بعد الزرع والحصاد يحتاجون لدورات تكوينية لتعليمهم وتكوينهم فيما يخص طرق التعلب والتغليف والتلفيف والتخزين قبل وصوله إلى الأسواق لتثمين منتجاتهم من قبل أنفسهم ولقطع الطريق على الوسطاء والمضاربين.

السيد الوزير،

هناك مجهودات من أجل دعم الفلاح على الاستثمار في محطات التبريد، وخصصتم دعما مهما في هذا الإطار يصل إلى 25% من أجل مساعدة الفلاح على الحفاظ على ثروات منتوجه وتلفيفه في ظروف ملائمة، ولكن للأسف هناك مجموعة من الفلاحين لازالوا مرتبكين في إعداد ملفات هذا الاستثمار، لضعف التواصل وغياب التأطير الكافي من طرف المديرية الجهوية للفلاحة على الصعيد الوطني.

وبالتالي، فإن نجاح هذا الدعم رهين بتوفير كل الآليات المواكبة والتأطير الفلاحي، لأن عملية التسويق تبقى في نظرنا إحدى النقاط السوداء لهذا الفلاح بشكل خاص ومخطط المغرب الأخضر بشكل عام، خصوصا وأنا حققنا نتائج مهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف سلاسل الإنتاج.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها لحل مشكل التسويق بالنسبة للفلاحين، وخاصة الصغار منهم؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:**

هاذ الحلقة ديال التكوين ديال الفلاح باش يكون موجد ومؤهل باش يدير التسويق ديال المنتوجات ديالو هي حلقة جد مهمة، كايين برامج يعني متعددة ومختلفة اللي كايينة في وزارة الفلاحة واللي كيتابعوها

في إطار مخطط المغرب الأخضر، حيث أنه كايين واحد البرنامج اللي استفاد فيه 17600 فلاح اللي هو وحدات (la formation)، لا بد نذكر بأنه كان واحد العمل جاد نهار اللي بدأ مخطط المغرب الأخضر كانوا تقريبا (4000 les coopératives) اليوم 12000، وباش تدوز بـ 8000 (coopératives) راه خاصك التنظيم ديالها والهيكله ديالها، وهذا شيء جد مهم باش يكون الهيكله.

ثانيا، ملي تنشوفو رقم المعاملات النهار اللي بدأ مخطط المغرب الأخضر ديال المنتوجات المحلية و(packaging et marketing) اللي كايين، وتنشوفو اليوم فين وصلات المنتوجات، يظهر لي بأنه قطعنا واحد الطريق اللي هي جد مهمة، واللي الوكالة ديال التنمية الفلاحية لعبت فيه واحد الدور مهم لمواكبة هاذ الفلاح الصغير، كتصايب ليه (l'emballage)، تتوريه الأسواق تيمشي معها، كايين بعض الأسواق هما دابا عالمية كتديهم بالخصوص يعني صغار الفلاحين ديال المنتوجات الفلاحية، اللي هما برلين وباريس وكذلك أبو ظبي، يعني هاذو تيمشي لهم غير الفلاحة الصغار، مكناس المعارض الكبرى اللي تدار في المغرب كلو اللي كثرنا منها وكثفنا منها، هاذي كذلك باش نعطيوا إمكانيات لهاذ الفلاح باش يسوقوا المنتوجات ديالهم.

لا بد ما نفكر بأنه قبل ما نجيو بهذا القانون ديال العلامات ديال المنشأ ما كان عندنا حتى (produit labellisé)، اليوم عندنا 193 منتج اللي عندو (IGP) ديالو وهذا شيء جد مهم اللي قطعناه، وهاذ الشيء راه كلو داخل فيه التكوين وداخل فيه اسميتو، غير الفلاحة نهار الصالون ديال مكناس راه تنجيبيوا 20000 فلاح اللي كتاخدها وزارة الفلاحة من جميع المناطق ديال المغرب وكتخدهم وتجيبيوهم للصالون وتيكون واحد التكوين وواحد (la formation).

عملنا كذلك برامج مع الأسواق الكبرى باش كذلك هاذ المنتوجات الفلاحية تبدأ تدخل يعني لهاذ الأسواق الكبرى، فهي برامج متعددة.

متفق معك السيد المستشار ماشي كافية، مازال خاص يكون مجهود، إن شاء الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لأحد المستشارين، السي حسن في إطار التعقيب.

**المستشار السيد الحسن سليغوة:**

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات.

أولا، كما تعلمون، جميع المتدخلين وجميع الفلاحين اللي كي عملوا فهاذ القطاع فهو إلى ابغيت نقول لك بأنه متفق على واحد النقطة واحدة، وهو الفلاح الصغير مازال ما وصلش باش يمكن لويستفد.

احنا ماشي ضد الفلاح الكبير، الفلاح الكبير الله يعاونو، الله يزيدو، ولكن باش يمكن لنا نعاونو ذلك الفلاح الصغير في إطار التسويق ديالو،

السيد الوزير المحترم،  
زملائي المستشارين،

السيد الوزير، تم تعميم مؤخرًا مذكرة من طرف المحافظ العام للمحافظين الجهويين للمملكة المتعلقة بالحقوق العينية المادة 4، هذه المادة، السيد الوزير، مذكرة تضمنت العديد من الإجراءات بالخصوص المتعلقة بالوكالات والتنازلات والعقود العرفية التي تم التعامل بها من خلال المواطنين فيما يتعلق بالشراء.

السيد الوزير، أنتم تعلمون على أن الأقاليم الجنوبية المسترجعة في 75، وإقليم واد الذهب في 79 لحد الساعة لا يتوفرون على موثقين، ما كاينش موثقين في الجنوب، وبالتالي المواطن ما عندوفين يلجأ بأش يحرر العقود العرفية إلا عن طريق المصادقة عليها في البلدية وفي الجماعات. كافة المحافظين ديال الجنوب كانوا كيتعاملوا بهذه العقود، طيلة هذه المدة كاملة إلى حدود سبتمبر الماضي، تاريخ صدور هذه المذكرة.

المذكرة تنص على أنه توقيف التعامل بهذه العقود ولو سابق سبتمبر.

هاذ الشئي، السيد الوزير، عرض شريحة كبيرة من المواطنين للابتزاز من طرف السماسرة ومن طرف الناس اللي اشراو من عندهم، ما يمكنش يحرروا معهم عقود جديدة عند العدول، الموثقين راه ما كاينينش، ما يمكن يحرروا عقود البيع عند العدول أو عند المحامين إلى ما دار معه شي حاجة.

إذن، السيد الوزير، نطلب منكم أنكم تتخذوا بعض التدابير، خصوصا أن القانون ينص على عدم رجعية القوانين، تتخذوا لنا إجراءات مع المحافظ العام من أجل التعامل مع عقود البيع والوكالات والتنازلات اللي كانت قبل صدور هذه المذكرة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء المحترمون،

ابغيت غير نذكر بأنه هاذ الشئي أسباب ديال النزول ديالو هما مقتضيات قانونية، لأنه جاء صدروا واحد القانون ديال تاريخ 14 سبتمبر 2017، ديال القانون رقم 69.16 المادة 4 المتعلقة بمدونة الحقوق

وفي إطار التكوين ديالو، وفي إطار المساهمة ديالو بالإيصال ديالو، راه خاص واحد المجهود جبار، احنا حتى واحد ما يمكن لو ينكر بأن المجهودات اللي قامت بها وزارة الفلاحة والتقدم اللي كاين، هاذ الشئي ما يمكن ينكرو حتى شي واحد.

ولكن كما قلت ودابا عاد في الجواب ديالكم مازال هناك عدة مجهودات اللي خاصها تبذل في إطار هاذ الفلاح حتى يمكن لنا نردوه على الأقل يكون، ما غنقولكش ياخذ حقو، لأن ما يمكنش ياخذ حقو، لأن ذاك الشئي اللي غيعطي ما يمكنش لويأخذو، ياخذ غير النصف من الحق ديالو.

لأن مع الأسف هناك وسطاء، هناك مضاربين، هناك أصحاب الأموال اللي كيستفدوا من ذاك العرق ذاك الجبين ديال ذاك الفلاح الصغير، أظن بأن أنتما السيد الوزير والوزارة ديالكم هي اللي خاصها تكون توابك باش يمكن لهذا الفلاح ياخذ حقو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل السيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

نذكر بأنه كاين كذلك واحد البرنامج ديال المنصات اللوجستكية اللي كاين في الحسيمة وفي مكناس وغادي يكون في أكادير، وغادي يكون في بني ملال، اللي غادي يسوقوا بين 25000 و30000 طن ديال المنتوجات المحلية، وهاذو الوزارة اللي بناتهم وأعطتهم للفاعلين باش يقدروا يشربو (la matière) ديالهم في المنطقة ويقدروا يسوقوها ويكون عندهم (les systèmes) ديال (frigo)، كاين إعانات وهاذوك الإعانات راه كيتعطاو للجميع، راه ما كاينش فلاح كبير وفلاح صغير، يعني كل واحد بغا يستثمر عندهم (le lien) ديالهم، العلاقة ديالهم مع الاستثمار راه عندو الحق باش ياخذهم.

ولكن راه كنشوفو وغادي نجيو من بعد واحد العدد ديال الأسئلة، بأنه الحمد لله قطعنا أشواط كبيرة فهاذ الشئي ديال الفلاح الصغير ولكن باقي العمل، وأنا متفق معك.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثامن موضوعه الآثار القانونية لمذكرة السيد المحافظ العام بخصوص المادة 4 من مدونة الحقوق العينية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الرئيس.

وتضمن الدولة استخلاص الرسوم التي عندها عليها، خاصهم واحد المدة، السيد الوزير، الله يجازيكم بخير، تشوف مع المحافظ العام يفتح لهم واحد المدة شهر، شهرين باش ما ضيعوش حقنا، راه شريحة كبيرة، المواطن راه كيجري باش يشري واحد البقعة أرضية ويشد يحط عندو في الدار، في الأخر يجي اليوم باش يدير لها عقد للبيع باش يمشي يحفظها، يلقي راسو للابتزاز، أما ذاك اللي ابني خلاص، مادارش اللي خرج، إلى جا يخرج الاوراق ديالو غادي يقول العمارة ديالي، ماغاديش نكتب معك أنا عند العدول ولا عند المحامي.

إذن، السيد الوزير، هذا راه مشكل حقيقي، والمحافظين راهم واعيين به، إذن الله إجزيكم بخير، الله يطول عمرك، خصكم تشوف لنا حل، فتحوا لهم واحد الأجل، ولا شوفوا لوجل، الله يجازيكم بخير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

### السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

السيد المستشار المحترم،

أنا قلت بأنه الأجل راه اتعطت واحد (le délai) ديال 45 يوم تقريبا اللي كانت فيه معاملة في هاذ الشيء، ولكن راه ما يمكنش هاذ الشيء نبقوا غاديين به للأمام لأنه ما يمكنش يوقف، إلى قلنا هذا راه كل شهر، كل شهرين غادي يقول لك أنا عندي شيء واحد غادي يخرج شيء (procuration) ديال هاذ ديال عامين، ولكن احنا (le fait générateur) هو (transaction) إمتاش غادي تدوز، إلى غادي تدوز غدا راه خاص القانون يطبق، وإلا كان خاصكم من اللي تصايب القانون عند الناس اللي كيديروا التشريع ديال القانون يديروا (des dispositions) اللي هما (intermédiaires) بأنه من هنا لهنا غادي نقبلوها، غادي نقبلوها.

لا يمكن للمحافظ أن أطلب منه أنا كوزير، يعني يعمل شيء حاجة اللي هي من غير القانون، زعما ما يمكنش لي مع الأسف، إذن إلى كان شيء حاجة اللي تشاف، راه خاصها تشاف في شيء حاجة اللي هي سياسية ونشوفو شيء حل آخر، إما باش نبدلو ولا نطلبو ولا نضغطو راه ما يمكنش لنا.

### السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع وموضوعه، مدى استفادة الفلاحة الصغرى والتعاونيات من مخطط المغرب الأخضر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي لتقديم السؤال، تفضل.

العينية اللي كتقول بأنه الإضافة ديال الوكالة يعني (la procuration) إلى الوثائق الواجب تحريرها بموجب محرر رسمي أو من طرف محامي مؤهل، (avocat assermenté) أو لا خاص تمشي عند (notaire) تاخذ (la procuration) ديالك وتمشي تديها (pour authentifier) باش يقدر هاذك البيع يقدر يدوز، إذن هذا القانون اللي جا.

هاذ القانون اعلاش جا؟ لأنه كاين سبب الإنزال ديالو، كاين واحد العدد ديال الاختلالات، بالخصوص فيما يخص الأراضي اللي كيكونوا ديال المغاربة، ديال خوتنا المغاربة اللي موجودين في الخارج وهذا، اللي كاين واحد العدد ديال القضايا أمام المحاكم كيشدوا الناس (des procurations) وكيمشي يزورهم ويحطهم ويأخذوا الأراضي ديالهم.

إذن، جات هاذ القضية ديال (l'authentification) أنه اللي ابني يدير (procuration) خاصو يمشي عند واحد المحامي اللي هو محلف أو لا يمشي عند (notaire) باش يدير لو (l'authentification) باش تقدر تدوز هاذ (l'action).

يعني المحافظ راه ما يمكن إلا يطبق القانون وهاذ الشيء راه لا رجوع فيه مادام أنه كاين (un texte) خذوا واحد 45 يوم خلاو واحد الشوية ديال الوقت، ولكن راه (le fait générateur) ماشي هو إمتى تسنات، (le fait générateur) إمتى (l'acte) غادي يكون يعني ديال البيع، وإلا ما عمر هاذ الشيء ما غاديش يتقاضى، اللي جا غادي يقول عندك واحد (procuration) قديمة وما غاديش تزيدو للأمام.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

### المستشار السيد امبارك حمية:

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال أنتما كيف جا في تدخلي الأول، ما يخفى عليكم على أن الأقاليم الجنوبية ما فيهاش موثقين، ومحامين يالاه دخلوا البارح، كيف هاذ الناس كانوا يكتبوا من 79 حتى 2017، لا في العيون، لا في السمارة، لا في بوجدور، لا في الداخلة، فين غادي يكتبوا؟ غادي يممشوا يكليزوا، المحافظين حفظوا للناس من القبل على أساس هادوك التنازلات في الوكالات، كانوا تعاملوا به حتى لديسمبر السنة الماضية.

بطبيعة الحال دابا، السيد الوزير، أنتما راه غادي تدحيو الناس قدام واحد العرضية للابتزاز اللي هي كبيرة، التحفيظ كيدوز واحد ثلاث سنين، أربع سنين، يالاه الواحد باش يحفظ، قبل نقل الاختصاصات للسادة الولاة.

ثانيا، القوانين ماعندها أثر رجعي، احنا كنتكلمو على من قبل، فتحوا للناس واحد المدة، ديال شهر، شهرين باش تحط هذيك التنازلات للوكالات اللي عندها، وتسوي وضعيتها، تضمن الحقوق ديالها

المستشار السيد عدي شجري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخوات الإخوان المستشارون،

يعرف القطاع الفلاحي ببلادنا انتعاشا ملحوظا جراء تفعيل المخطط الأخضر لولا استحواذ الفلاحة الكبرى على حصة تفوق 90% من الإمكانيات المرصودة على حساب الفلاحة التضامنية والفلاحين الصغار القاطنين بالعالم القروي.

وعلى هذا الأساس، نسئلكم، السيد الوزير المحترم، أولا هل تنوون بناء على ما سبق مراجعة توزيع الغلاف المالي المخصص في اتجاه استفادة أكبر للفلاحة الصغيرة؟

ثانيا، هل قمتم بتقييم لعملية التجميع الواردة في المخطط ومدى استفادة الفلاحة الصغيرة والتعاونيات منها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

ابغيت نأكد للسيد المستشار، وبالأرقام، بأن الفلاح الصغير والمتوسط أصبحوا اليوم هما أكبر المستفيدين من الدعم الإجمالي المقدم من صندوق التنمية الفلاحية، بحيث من 2014 لأن تقلبات (la tendance)، كانوا (les moyens et les grands) هما اللي كيستافدوا في (le fonds de développement agricole).

من 2014 للفوق ولات 60% كتمشي للناس اللي عندهم أقل من 10 الهكتارات هما اللي كيستعملوا 60% الإمكانيات ديال (fonds de développement agricole).

أما فيما يخص النموذج التنظيمي ديال التجميع اللي كنتمناوه يكون دائما رايح رايح، أشنوهي الأهداف ديالو؟ هي تحسين الإنتاجية من خلال المساعدة والمواكبة التقنية، التزود بعوامل الإنتاج في ظروف جيدة، كيعطيه سهولة ديال الولوج للتمويل والتأمين، وكيسوق لو بعض المرات الإنتاج في إطار واحد العقد اللي كيكون مضمون.

وفيما يخص التحفيزات، فمشاريع التجميع كتستفد من جوج أنواع ديال الدعم، إما الدعم الجزافي لتشجيع التجميع الفلاحي الموجه لفائدة المجمع، وكاين الآخر اللي كيمشي للمجمعين، واللي كيخص اقتناء الآلات الفلاحية والتجهيز بأنظمة الري والري التكميلي.

لحد الآن انخرط تقريبا 49000 فلاح مجمع في مشاريع التجميع،

80% من الفلاحين الصغار اللي كيستغلوا ضيعات فلاحية في هذه المشاريع ذات مساحة أقل من 5 هكتار أو لا عندهم أقل من 5 ديال الرؤوس ديال الماشية، هاذو الفلاحة اللي هما مجمعين، إذن من 49000، 80% فيهم، و17% من الفلاحة المتوسطة، احنا دابا هاذ (les repères) ديال 10 هكتار وهذا، الفلاح المتوسط هو 25 هكتار، الفلاح المتوسط في بلاد أخرى راه هو 100 هكتار و200 هكتار، من 5 حتى 20 هكتار أو عدد رؤوس الماشية بين 5 و20 رأس.

في الأرقام تقريبا هاذ المجمعون كلهم استافدوا ملي ابدينا البرنامج من مليار و600 مليون درهم (dans le cadre) ديال هاذ الشي ديال التجميع، في إطار صندوق ديال التنمية الفلاحية، فيها 780 مليون ديال التنظيم بالري، على 16000 هكتار، و280 مليون ديال المكننة، و4400 وحدة ديال الآلات و1400 ديال الجرار، هاذ مليار و600 هي اللي مشات للمجمعين، الفلاحة الصغار، أما المجمع اللي هو كيجمعهم يلاه مشات لو 70 مليون ديال الدرهم و (la plupart) هاذو (des frigos) (usines de valorisation) اللي غادي يشتغل غادي يدير (station de conditionnement) باش يجمع المنتوج من عند هاذوك المجمعين.

فلهذا، السيد المستشار، يعني راه الأموال فهاذ الشي ديال التجميع وفهاذ الشي ديال اسميتورا تيمشيو بالخصوص الآن للفلاح الصغير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عدي شجري:

شكرا السيد الوزير المحترم على جوابكم وعلى إيضاحاتكم القيمة. فالسيد الوزير الآن كل شي تيراهن على دعم القدرة الشرائية للمواطنين، فهاذ الدعم يعني لاسيما في العالم القروي ما يمكنش يكون إلى ما دعمناش الفلاح الصغير، كذلك ما يمكنناش نضمونو يعني بواحد الطريقة متوازنة الأمن الغذائي ديالنا إلى ما هاذ الشي هذا ما مر عبر الفلاح الصغير، فالإشكاليات الأساسية، السيد الوزير، حقيقة أن الأرقام اللي أعطيتونا مهمة، ولكن الفلاح الصغير فين عندو المشاكل أساسا؟

عندو في عوامل الإنتاج، أولا عندو في الطاقة، تتعرفوا، السيد الوزير، بأن واحد العدد ديال الفلاحة الصغار مازال تيستعملوا الغازوال، ولا في بعض الحالات مسائل أخطر من هاذ الشي هذا تيستعملوا البوطاغاز، مما تيشكل يعني واحد الخطر على الفلاحة.

ثانيا، عندهم الإشكال في المردودية، المردودية ضعيفة وهذا شي والمردودية كتدوز عبر الأسمدة اللي حقيقة أنه خاصها تدعم، باش تكون في المتناول ديال الفلاحة.

تتعرفو المكتب في الموارد البشرية بسبب وصول نسبة كبيرة من الأعوان التقنيين والبيطرة سن التقاعد، وعدم إمكانية المكتب تعويض النقص الحاصل بسبب قلة المناصب المالية المخصصة له.

تتناولوا باش نعوضو، تناخذو (recrutement) ديال 100 في السنة ولكن ما شي كافي بالنسبة هناك الشي ديال (départ) اللي تيكون بدا (à la retraite) واحنا تنمشيو مع هاذ الشي باش تيبقى هناك (le service public) عند القطاع الخاص يعني متوازي مع العملية ديال القطاع العام.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك للتعقيب السيدة الرئيسة.

### المستشارة السيدة امال العمري:

السيد الوزير،

التفتيش والمراقبة ديال اللحوم الحمراء في المجازر هي خدمة عمومية بالأساس، كونها من مقومات الأمن الغذائي، بل الأمن القومي، وبالتالي طبعا اللي كيسهروا عليها هما أجهزة الدولة عن طريق مفتشين ومراقبين محلفين.

في ظل انتشار العديد من الأمراض وأنتما كتعرف هاذ الشي ديال الماشية، الجمرة الخبيثة، اللسان الأزرق، أحيلكم عن أضحية العيد الماضي، والسل، وكنعرفو بأن من ضمن مثلا 36 ألف حالة جديدة لداء السل بالمغرب، 20% سنة 2017، 20% منها من أصل حيواني.

وفي إطار كذلك محدودية هاذ النتائج اللي كتدوي عليها، السيد الوزير، ديال التجارب ديال تتبع القطيع الحيواني بالمغرب من طرف الخواص، تجارب يعني نتائج جد محدودة، فتفويت هاذ الخدمة في الحقيقة هومس بصحة المواطنين، لأنها—وجا هاذ الشي في التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات—لا تستوفي شروط المصداقية والشفافية بفعل وجود تضارب المصالح ما بين البيطرة الأخصاء وأصحاب الإسطبلات في بعض المرات، وهاذ الشي جاء كذلك في التقرير ديال المجلس الأعلى.

احنا في الاتحاد المغربي للشغل، كنعتهرو بأن هاذ رد فعل تلقائي تجاه تفويت هذه الخدمة العمومية للخواص، بقدر ما يعتبر في الحقيقة انحراف عن المهام التي أنشئ من أجلها المكتب (l'ONSSA) بقدر كذلك ما يعتبر واحد النوع ديال الإهانة بالنسبة للموظفين اللي كيشغلوا والأطروالكفاءات اللي عند (l'ONSSA).

المشكل حسب المعطيات الميدانية، هو مشكل البنيات التحتية، السيد الوزير، أغلبية المجازر غير معتمدة، بعضها لا يتوفر حتى على الماء والكهرباء، بعضها كيبقى طيلة الأسبوع مرتعا للحيوانات الضالة.

في ظل النقص الحاد بحال اللي قلت في الموارد، في الموارد البشرية،

عندهم كذلك الإشكال في التخزين، حقيقة أن دار واحد المجهود جبار فيما يخص وحدات التبريد، ولكن في غالب الأحيان هاذ الوحدات ما تتمشاشاي بالطريقة اللي هي مرجوة منها وهذا مشكل.

عندهم المشكل في التسويق، في التسويق كذلك الفلاح تيكون ضحية ديال المضاربين. عندهم كما قال الزميل ديالي في الفريق الاستقلالي المشكل ديال التكوين.

السيد الوزير، حقيقة أنه إلى ابغينا الفلاحة الصغيرة ديالنا نهضو بها فخاص هاذ المسائل كلها، والتي تهم أساسا عوامل الإنتاج، أننا نزيدو نعتنيو بها.

شكرا السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، أعتقد في ثواني قليلة، شكرا.

إذن، غادي ننتقلو إلى السؤال العاشر، وموضوعه تكليف الأطباء البيطرة الخواص بمهام المراقبة والتفتيش للحوم الحمراء بالمجازر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، الرئيسة تفضلي.

### المستشارة السيدة امال العمري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

لجأت وزارتك للاستعانة بالبيطرة الخواص (vétérinaires privés) من أجل تفتيش ومراقبة اللحوم الحمراء بالمجازر الوطنية، ما جدوى هذا القرار؟ شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

ابغيت نفكر بالدور المهم اللي أصبح يلعبه المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية في حماية صحة المواطنين، رغم العمر ديالو اللي باقي قصير باش تولد هذه بعض السنين، ولكن اللي بدأ تيعطي نتائج إيجابية، وبالنسبة لنا سلامة وصحة المواطنين هي الهدف الأول، كايين هناك القانون 25.08 اللي تيقول بأنه تنسمحو في المادة الثانية ديالو أن يفوض مجلس الإدارة تحت المراقبة ديالو إنجاز كل أو بعض مهام المكتب إلى هيئة عامة أشخاص معنوية خاضعة للقانون الخاص، وهاذ الإجراء راه اتخذناه لأنه جاء باش يسد الخصاص اللي

كنكتشفوه في بعض الصحف، مع الأسف أنه عدم الاحترام ديال يعني (la confidentialité des choses) حتى يكونوا الأجوبة ديال الإدارة أما هذا، هاذ الشي غير معقول وكنحمل المسؤولية ل (ONSSA) وطلبت منهم هاذ الصباح باش يديروا (L'enquête) باش نعرفو هاذ الناس هاذو اللي ابغا يديروا يعني الفتنة، أنا ما كاين مشكل أنه (ONSSA) خاصها تراقب وعندها مشاكل ديالها وعندها هذا وهي باقي فتية ما كاين مشكل، ولكن على الأقل حتى كل واحد يجاوب وكل واحد يبقى في المكانة ديالو باش نعرفو الحقيقة فين هي.

#### السيد رئيس الجلسة:

السؤال الحادي عشر موضوعه تقييم الدعامتين الأولى والثانية لمخطط المغرب الأخضر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

#### المستشار السيد محمد لشهب:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

عرفت بلادنا العديد من المخططات والبرامج منها مخطط المغرب الأخضر الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة 2008، لقد رصدت ميزانية ضخمة لإنجاح هذا المخطط وذلك عبر دعامتين، كان عندكم الوقت السيد الوزير تعينتوا على رأس هذه الوزارة في عهد حكومة عباس الفاسي لأن لكم الوقت باش تقيموا لنا الدعامتين بجوج، بما أن جاويتي بواحد العدد ديال الأمور اللي كنت غنطرحها كنركز معك دابا الله يكثر خيرك تجاوبني على سلسلة الزيتون، وبالخصوص سلسلة زيتون المحيطات المشجرة اللي هما الفلاحة ما ما نضويش تحت شي تجمع، شي جمعية ولا شي حاجة هما فلاحة صغار.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

#### السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

اعطيت الأرقام قبيلة ديال الإنتاج ديال الزيتون 2 مليون و400 ألف، اعرفتمو أنه وصلنا أكثر من مليون هكتار اللي هي (plantés)، مليون تقريبا و80 ألف هكتار اللي هي ديال الأشجار ديال الزيتون، شجر الزيتون تتعرفوا بأنه عندو القيمة على الغابة، أنا تنقول مازال بأنه مازال عشرة سنين الجاية كلها نقدر نغرس الزيتون في هاذ البلاد

احنا ما كيتجاوزش عدد المراقبين 1003 أي بمعدل بيطري لكل 100 ألف مستهلك، والمعدل في أوروبا هو 11، الحل هو النهوض بالمجازر الوطنية وتوفير المرافق الصحية الخاصة بالتبريد والإتلاف وظروف العمل اللائق وتوفير الحماية للمفتشين والمراقبين، أخذا بعين الاعتبار الوضعية ديال النساء، السيد الوزير، اللائي يشتغلن بين مطرقة الضمير المهني وسندان الجزارين الذي سرعان ما قد يتحول إلى عنف من طرف بعض من تعرض ماشيتهم إلى الإتلاف.

بدل من هاذ الشي كلو، السيد الوزير، كنطلبك باش تفتح حوار مع الممثلين النقابيين ديال الاتحاد المغربي للشغل في (ONSSA)، حوار مسؤول وجاد ويعني العمل من أجل إخراج نظام أساسي منصف لكل الفئات التي تشتغل في (ONSSA).

وشكرا السيد الوزير.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

#### السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

نبدأ بالأخر أنا متفق أنا غادي نجلس معهم ونسمعوهم ونشوفو كيفاش يمكن نمكنو، نحسنو الإمكانيات ديالهم، لأن أنا كنعرف العمل الجاد اللي كيقوموا به والمسؤولية الكبيرة اللي على العاتق ديالهم واللي اليوم المشاكل تفاقمت ومشاكل كبيرة وكنعمل واحد العدد ديال الأمراض واللي هي جاية من الخارج اللي كاينة في الداخل اللي هذا اللي كيجاربوها، إذا أنا متفق معك على هاذ الخط بأنه غادي نجلسو معهم وإن شاء الله...

الآن القضية ديال الخواص، الخواص أنا ما طارحة لي حتى إشكالية، لأنه تقريبا ملي كتشوف المجازر اللي كيمشيو لهم 9% ديال المجازر اللي كاينين، وراه كاين تقريبا واحد 714 مجزرة قروية اللي هي موجودة (un peu partout) اللي ما يمكنش لنا احنا في (ONSSA) نمشيو لها كلها، وهاذ الناس هاذ البيطرة الخواص مع البيطرة ديال (ONSSA) راه اقرأو في مدرسة وحدة، راه نفس الدبلوم، نفس أسميتو، ماشي حتى مشكل، وعندنا معهم واحد القرار بأنه كيتراقبوهم وكنشوفوهم كل شهرين كيمشيو معهم وكيجلسوا وكيتفقوا معهم يعني باش يشوفوا واش (les procédures) منضبطين، فكيتظهر لي بأن هاذ الشي متكامل، خاصنا المزيد من (les ressources humaines).

القرار اللي هاذك الشي اللي تكلمتي عليه ديال (la cour des comptes) هاذك الجواب الأول ما فهمتش كيفاش خرجوه بعض الإخوان لأنه باقي ما جاوبناش عليه وباقي ما كاينش يعني هذا، واليوم

كما كان في إقليم وزان واحد المشروع اللي كان في الثمانينات على ما أظن أو السبعينات، هو كان "ديرو"، كان الأرض ملي تغرست تسلمت للمياه والغابات، ولكن موالين الأرض كانوا تيسافدوا بواحد المنحة، علاش ما تفكروش بأنه هذاك الفلاح نخلقو لو فرصة العمل داخل (le périmètre) ديالو؟ هو يقابل، هو يحرث، هو يدركل شي، ولكن يكون واحد الثمن يكون تحفيزي يتعطى لو، علاش؟ باش نحميو هاذ الشئ اللي درناه، وإذا به هاذ الشئ راه غادي يندثر، أنا تنبه، أنتوما مشكورين الوزارة ولا المديرين الجهويين ولا الإقليميين تيقوموا بالعمل مع المقاوله لمدة سنة، تم تيغيب الأمر، تتكلف واحد الجمعية تتسى هي حاملة المشروع.

أصلا هاذ التنظيم الجمعي عندنا فيه نظر، احنا الممثلين الشرعيين ديال الفلاحة اللي طلعا من القاعدة تهضر علينا واحد من جمعية بيمهنية، هذا لا يعقل ما عرفش أشنو تيدور في البلاد وتهضر وتيدخل للتلفزة بتصريح، احنا راه تنعانيو الفلاحة الصغار تبعانيوا، يعني بمعنى المعاناة كبيرة.

وأنا تنبه الوزارة ديالكم السيد الوزير باش تحمي المحيطات اللي تداروا، فعلا كايه مساحات، ونعطيك على مستوى إقليم وزان ما لقيناش فين نغرسو ما لقيناش (les périmètres) اللي تستوفيو المعايير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم على احترام الوقت.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دابا هاذ الشئ ديال الزيتون، أولا خاصنا نعرفو بأننا نتكلمو على (un système) واحد النظام، حيث أنه ملي تنجيو نغرسو دابا الزيتون خصوصا بهاذ الفلاحة الصغار اللي كانوا تيديروا الزرع وذاك الشئ، راه ما تنديروش لهم (l'intensif) واحد حدى واحد، تنفرو، وتيقاويدروا الزرع، الأغلبية ديالهم اليوم تيديروا الزرع وتيديروا الزيتون وتيعيشوا بهاذ الزرع بين ما يعني الأمور تمشي أحسن.

ثانيا، تعطاهم إمكانيات ديال الاستثمار والكريدي باش يخلصوا ذاك الكريدي ديالهم على حسب (la montée en charge) إمتاش غادي يدخل لهم يعني الإنتاج، والإنتاج راه تيدخل 3 سنين، 4 سنين، 5 سنين، تيدخل الإنتاج، هاذ الإنتاج ملي تيدخل تظهري بأنه راه 7 المرات، 8 المرات بالنسبة لذاك الشئ اللي كان تيدير، ما نبخسوش

لأن كايه أسواق جديدة وأسواق مفتوحة، اللي هي الآن تتباشر الزيتون، إذا المستقبل كايه عندو، الله يحفظنا من الأمراض، يعني اللي كايه في البحر الأبيض المتوسط ما توصلش لبلادنا، لأن حتى هي يمكن تكون كارثة، واحنا المجهودات ديال (l'ONSSA) اللي تنقوموها باش نحاربو هاذ أسميوتوباش ما يدخلوش لنا الأشجار من الخارج اللي هما مراض عملنا واحد العدد، مئات ديال الوحدات ديال (la trituration) عاونا فهمم (les coopératives) عملنا (les GIE) الناس الخواص كذلك دابا عطيناها إمكانيات باش يدعموا من 25 حتى 30% باش اليوم العصرنة ديال هذوك المحلات ديال العصر ديال الزيتون اللي هما (les unités de trituration) يعني كل هاذ الشئ والحمد لله أنه الزيت مطلوبة اليوم داخل البلاد وعلى خارج البلاد بحيث أنه هاذ العام راه الناس ما بغاوش يمشيو ل (exportation) لأن الثمن في داخل البلاد كان أحسن من الثمن خارج البلاد.

إذن المستقبل كايه، والفلاح الصغير راه ملي تيكون واحد التجميع وتيكون واحد داخل في الدعامة الثانية في الفلاحة التضامنية لأنه إلى كانت عندو 1000 مترو ولا 2000 مترو، راه ما يكمنش يدير الزيتون، ولكن إلى تجمع مع واحد الناس اللي عندهم 1000 هكتار وهما 100 كل واحد عندو 10 هكتار، راه يمكن لنا نديرو لهم مشروع تنموي اللي يمكن يدخل لهم مدخول في المنطقة ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد محمد لشهب:

أنا ملي قلت سلسلة الزيتون تهضر على المحيطات المشجرة، الحكومة الوزارة ديالكم دارت مجهود، هذا لا ينكره أحد، لأن الوزارة في المغرب الأخضر ناجحة في هاذ سياسة المخطط، ولكن تيبقى السؤال هو الفلاح، نعطيك كمثال الجهة ديال الشمال إقليم وزان، تيبقى السؤال الفلاح صغير عندو، كما قلت، يمكن قطعة البلاد دخل لواحد (périmètre) المحيط، خاصو حتى هو الشجرة، القطعة ديالو، هاذ السيد، راكم عارفين، حيدنا لو واحد الزراعة اللي هي كانت محظورة وقنعناه باش يشجر، ولكن لحد الآن أصبح فقير ما عندو ما يدير، يعني كان واحد القطعة أرضية كان تيفلجها بالتراكتور ولا شي حاجة، أصبحت مشجرة، الزيتون، تتعرف السيد الوزير خاص واحد 10 سنين ولا 15 عام يمكن يرجع واحد القسط، كذلك الدعم، ما كايه مواكبة الدعم.

قلت، السيد الوزير، بأنه كايه الحماية من الأمراض، اسمحو لي (l'ONSSA) راه ما عندهاش الإمكانيات تنعانيو، تنعانيو بمرض عندنا ما تنعرفوهش، نعانيو.

ولهذا، السيد الوزير، تنطلب منك واحد البرنامج يكون استعجالي،

بالنسبة للأحداث، مادام أن السؤال يهم الأحداث، في 2013 كان عندنا 846 حدث، نهاية 2017 عندنا 1412 حدث، يعني زيادة تقريبا نسبة 80%، إذن هاذ التزايد المتعاضم ديال السجناء سواء الاحتياطين أو الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية هذا يربك كافة الخطط التي تشتغل عليها المندوبية العامة للسجون ومن خلفها الحكومة. ويؤدي إلى أن النتائج المرجوة لا تتحقق، بالنسبة للإيواء مثلا في النهاية ديال 2017 بالرغم من كل الجهود اللي هي واضحة في تشييد بناءات جديدة لإيواء المساجين، ففي نهاية 2017 مازلنا صراحة أمام واحد المستوى مخجل من مستوى الإيواء اللي هو أقل من 2 متر للسجين الواحد، وهذه أشياء اللي غير معقولة وغير مقبولة.

طبعا كاين مخطط للرفع من هذه القدرة الإيوائية للسجون في متم 2018 لتصل إلى 3 أمتار، يعني هذا هو أكبر ما يمكن الحصول عليها، هذا إذا لم يقع أيضا الإرباك بمزيد متعاضم يفوق التقديرات ديال المندوبية بالنسبة للسجناء.

بالطبع كاين هناك جهود أخرى على مستوى النهوض بواجب التغذية، وهذا معلوم لأنه كانت فيه جهود لافتة، بحيث أنه ألغي نظام القفة، والآن أصبح فقط النظام ديال التعاقد مع شركات خاصة، وبالطبع كاين هناك الحق في اقتناء المواد من المقتصديات، طبعا الوقت لا يسمح، إذن يمكن هاذ الشيء يتناقش في اللجنة المعنية، وكاين هناك تفاصيل نقدمها نحن مع المندوب العام للسجون، ويمكن أنه يكون فيها المناقشة التامة والمعقدة.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الدولة.

الكلمة في إطار التعقيب لك أولمن أراد، تفضل.

#### المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات التي قدمتموها على سؤالنا. احنا، السيد الوزير، ملي كتقولوا بأنه المندوبية العامة للسجون هي تابعة لوزارة العدل وبأنه أنتوما، فاحنا اختارينا نطرحو.. قلتوا بأنه ما تابعاش لكم، ما مفاده بأننا معنيون بالسجون وإن كنا لا ندبر التدبير اليومي ديال اعتقال المسجونين.

المندوبية العامة للسجون تابعة لرئاسة الحكومة، ولكن بالنسبة لنا احنا خاطبنا ضمير الحكومة، مادتم أنتم السيد الوزير كنتوا قلتوا لنا فشي جواب سابق بأنكم ضمير الحكومة، فهاذ الشيء علاش وجهنا لكم السؤال، نتمنى أن تكونوا ضميرا يقظا لا ضميرا مستترا أو غائبا.

السيد الوزير،

الآن قلتوا في ظرف 4 سنوات، طلع السجناء الأحداث إلى 11000

الأمر، اسمحو لي، اليوم تدير (céréale) وغدا غادي دير الزيتون راه تضرب 8 المرات يعني (la valeur ajoutée) ديالك، هاذ الشيء واقع، خصوصا شوية الصبر.

اشكون اللي تيغرس اليوم؟ فعلا تيغرسوا هذوك الشيء ديال الفلاحة التضامنية، تيغرسوا بعض الشركات تنطلبو منهم باش يخدموا الفلاحة. من بعد ملي تيخدموا الفلاحة تيقسموا، تيقطعوا وتيسقيو عامين، ومن بعد عامين راه الفلاح هو اللي تيتكلف بالأمر ديالو، أما منظمة يعني واحد (la coopérative) ديالو أو لا هو، المهم هو اللي تيتكلف، هو اللي تياخذ المسؤولية.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان، حول وضعية الأحداث المسجونين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

#### المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء والمستشارون،

السيد الوزير، نساثلكم حول وضعية السجناء، خاصة منهم الأحداث في السجون.

وشكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الدولة للإجابة على السؤال.

#### السيد المصطفى الرميد، وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

شكرا سيادة الرئيس.

أريد ابتداء أن أبين بأن قطاع السجون تشرف عليه المندوبية العامة للسجون، وبالطبع وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان من مهامها حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وبالتالي نحن معنيين بشأن السجون دون أن نكون معنيين بالتدبير اليومي لها.

المعطيات التي توفرنا عليها من خلال مراسلات المندوبية العامة للسجون تفيد بأنه هناك جهود مقدرة، إلا أن المشكل اليوم بالنسبة للسجون هو تعاضم عدد السجناء، أنا نعطي فقط بعض المؤشرات، مثلا سنة 2013 كان عندنا 72000 سجين، اليوم بالضبط في متم دجنبر 2017 المجموع هو 83100 سجين، بمعنى أنه حوالي 11000 سجين خلال 4 سنوات أو 5 سنوات.

بإحداث وتوفير منتج جديد لفائدة الشباب والأسرة الشابة الحديثة، كمنسولوكم السيد الوزير، أين وصلتكم في هذا المشروع بكل صراحة اللي واحد الفئة كبيرة من الشباب اللي متفائلين، خصوصا بأن كاي هاذ الشي ينص عليه الدستور ديال 2011؟

### السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

### السيد عبد الأحد الفاسي الفهري وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالفعل البرنامج السنوي للحكومة السابقة كان فيه واحد المحور يتعلق بإنعاش السكن المخصص للشباب والأسر الحديثة التكوين، وتبلور واحد المنتج في هذا الاتجاه، إلا أن الشروط الكفيلة بتفعيله لم تكتمل، حينئذٍ أو لم تكتمل بعد، وهاذ الشروط تتداخل فيها جوانب تقنية، جبائية، عمرانية، قانونية، كذلك المسألة ديال وسائل التمويل، كذلك مسح إحصائي شامل لهذه الفئة إلى غير ذلك، كما أنه - وكما تعلمون - يتعين خلق واحد المناخ مناسب لانخراط المستثمرين العقاريين في هذا النوع من السكن، ولكن المشروع والفكرة مثلا موجودة والوزارة منكبة على تدقيق وتطوير التركيبة المتعلقة بهذا المنتج حتى يتكامل مع غيره من المنتوجات السكنية الموجودة حاليا وحتى إنضاج الشروط الموضوعية للإقبال عليه من قبل مهني القطاع.

ولكن لا بد القول بأن هاذ الفئة ديال الشباب وديال الأسر حديثة التكوين ما مقصياش من العرض الموجود الآن، كان سكن اجتماعي 250 ألف درهم اللي كان واحد الدعم قوي عمومي وإعفاءات جبائية تيستافدوا منها المنعشين وتيستافدوا كذلك الزبناء اللي حقيقة كان يكون بديل وكان تيكون إمكانية خصوصا وأن شروط الاستفادة من هاذ المنتج حصريا كتحدد في عدم الملكية بغض النظر على مستوى الدخل، كذلك هنا واحد عدد آليات اللي تشجيع الولوج إلى التمويل عبر صناديق الضمان.

ولكن المسألة اللي تنشغلو عليها الآن بكل إمعان هي مسألة ديال السكن المعد للكراء، حقيقة احنا نشغل لنطور هاذ النوع من المنتج اللي يمكن لو يفتح آفاق بالنسبة للشريحة اللي تكلمتوا عليها، هناك واحد العدد ديال التحفيزات كانت في 2012 و2013 جبائية، المسائل ما تمشاش كما ينبغي، ولكن احنا منكبين الآن نفعلو من جديد واحد العدد بالإجراءات لإعطاء دفعة لهاذ المسألة ديال السكن من أجل الكراء يمكن لو يكون واحد البديل وواحد الحل بالنسبة لهاذ الشريحة ديال الشباب وبالنسبة كذلك للأسر حديثة التكوين.

سجين، وهذا كيبين باللموس، فعوض أنكم.. إيوا قلتي 72 وطلعت ل 83 هي 11000 ما عرفتش السيد الوزير واش باغيين غير تاخذو من وقتنا ولا أشنو؟

فعوض تفكروا في بناء السجون فكروا فأشنو السبب اللي كيادي بالأحداث للسجن، هو فشل المنظومة ديال التربية والتكوين السيد الوزير.

السيد الوزير،

الاحتجاجات اللي كتعرفها بلادنا واللي عرفات واحد العدد ديال الاعتقالات وهاذ المعتقلين ضمنهم أحداث، فالاحتجاجات ديال الريف كان فيها 117 حدث اللي متابع، ضمنهم 41 توبعوا في حالة اعتقال، وكان منهم واحد اللي عندو العمر ديالو 14 سنة واللي دوز فالإصلاحية ديال الناظور 4 أشهر.

هاذ الشي كلو، السيد الوزير، يسائلكم كوزير لحقوق الإنسان، واحنا ركزنا على طرح السؤال للسيد وزير حقوق الإنسان باش نشوفو واش فعلا التوجه ديال هاذ الحكومة فيها توجه للنهوض بحقوق الإنسان أو أنه كي ظفنا وزير لحقوق الإنسان كي حيدناه فالأوضاع كتبقى هي هي، خصوصا وأنكم السيد الوزير أنتم كنتم من المدافعين على حقوق الإنسان، لكن الواقع لحدود الساعة ما بانش لنا أي تغيير في حقوق الإنسان منذ توليكم لهاذ المهمة هاذي.

قلتو، السيد الوزير، بأنه اليوم السجناء عندنا أقل من مترين لكل سجين، غنقول لكم، السيد الوزير، احنا قمنا بزيارة في مهمة استطلاعية من مجلس المستشارين، كايين الاكتظاظ ماشي مترين ديال نصف متر لكل واحد واش يقدوا ولا ما يقدوش؟

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا، نشكر السيد وزير الدولة على مساهمته معنا في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، حول توفير عرض سكني لفائدة الشباب والأسر الحديثة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

### المستشار السيد محمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

في إطار تنوع وتوفير السكن هناك التزام ديال الحكومة السابقة

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد امحمد احميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سبق لنا في عهد الوزير السابق أن طرحنا هذا السؤال، ولكن التقطت من جوابك بأن الوزارة منكبة على هذا المشروع هذا ومرت هادي 8 سنين حوالي 8 سنين اللي مرعلى التصويت اللي صوتوا الشباب اللي تنذاكرو عليهم اللي صوتوا على هاذ الدستور هذا، لأن الفصل 31 اللي تينص في الدستور المغربي، معناه بأن ذوك الشباب دابا تجاوزوا ذيك الشباب اللي كان متفائل بأن غادي يستافد في ظل هاذ الدستور اللي ناض كافح عليه وصوت عليه، هذه من جهة.

إلى متى؟ لأن تنشوف هاذ الشي اللي تتقول هناك مشاكل وكذا، مشاكل حتى في النماذج اللي تتذاكر عليها، السكن الاقتصادي والاجتماعي وكذا غادي تنذاكرو عليها بأنه نشوفو عاود المشاكل اللي تيعيشها، خصوصا بأن أين وزارتكم في هاذ المشاكل اللي تيعيش خصوصا عندنا في طنجة، الضحى دابا راه كايين عندها واحد المشروع اللي عملتو حدى مرجان في الطريق ديال تطوان بأن فيه الشقوق فيه كذا، المواطنين دابا خرجوا حتى من السكن.

ملي تتعطيو، السيد الوزير، كتعطيو الرخصة ديال السكن واش ما تتراعيوشي هاذ (les normes) ديال واحد العدد، لأن تيبان لنا ذيك المحاربة ديال الصفيح فعلا بأن كان تيشوه الصورة ديال البلاد وكذا، ولكن بعدا أضعف الإيمان بأن كنا نتحافظو على الأرواح ديال المواطنين، لأنه البراكة ما عندها ما غتطيح.

دابا الإشكال وهو التواطؤ ديالكم اللي تتواطؤوا مع هاذ المضاربين والمنعشين العقارين لكسب الأرباح، ما كايينش بأن (les normes) اللي تيخص بأن غادي تكون محددة لأن هذوك الأرواح ديال المواطنين بأن إلى تزهقت تما، كايين مشاكل اللي تنعيشوها وكايين بأن وعود من طرف الوزير السابق اللي كان في هاذ القطاع هذا.

إذن تنذاكرو على الجودة، حتى السكن الاقتصادي نركز له، فين هي (les normes) بيننا، احترام، احترام ديال الجودة، الاحترام بأن الكرامة ديال المواطن، المواصفات ما كايينش، المرافق ما كايينش، إلى غير ذلك، كايين واحد الحاجة راه كنا نعملولهم الحبس ماشي نعملولهم بأن السكن باش غادي تجيبوا بأن غادي يسكنوا، واش 45 متر مربع السيد الوزير بأنه سكن لائق بدون مرافق؟ مع العلم بأن كايين مشاكل اللي تنعيشوها هنا، واحد الحاجة ما كايينش مراقبة من طرف الوزارة ديالكم ولا حتى ذيك الشباك الوحيد اللي تنقول اللي تنذاكرو عليه،

اللي يتبعوا هاذ الشي ديال التراخيص وفيما يخص ذاك الشي ديال التسليم ديال السكني.

ولهذا، السيد الوزير، واحد الحاجة، احنا بغينا واحد الطريقة ملموسة دبا منكم فهمتي؟ واحد الطريقة ملموسة اللي تتقولوا لنا، لأن غير الجواب ديالكم تيبان لي بارد، ما قنعتينشي أنا باش تقنع حتى المواطن والشباب اللي متفائل وتينتظروا هاذ المشروع هذا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

انتهى الوقت المخصص لك، ونشكركم على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وموضوعه السياسة الحمائية للملك العمومي البحري، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة امال مبصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

إن الثروة الطبيعية التي حبا الله بها بلادنا من شواطئ، الممتدة على طول 3500 كلم على الواجهة الأطلسية والمتوسطية، تستوجب مجهودات كبرى لمواجهة الاستغلال العشوائي الذي تعرفه تحت ضغط النمو الديموغرافي وتأثير الأنشطة الاقتصادية والصناعية المسببة للتلوث، ونظرا لكون هاذ المجال ركيزة أساسية في اقتصاد البلاد، فقد وضعت وزارتكم سياسة حمائية للملك العمومي البحري تركز على تحديد الملك العمومي البحري وحمايته وتثمينه.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير المتخذة لتنزيل السياسة الحمائية للملك العمومي البحري؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

## السيد عبد القادر عمارة وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيدة المستشارة والسادة المستشارين على طرح هذا السؤال، بطبيعة الحال، الهام جدا، لأنه يتعلق بثروة وطنية، غير خاف على السادة المستشارين أن طول الساحل ديال المملكة المغربية 3500 كلم، والوزارة شرعت منذ سنوات في تصفية واحد الإرث كبير من الترامى على الملك العمومي لسنوات.

بطبيعة الحال السيدة المستشارة أشارت للمعالم الإستراتيجية اللي كايينة في الوزارة، المحاور ديالها بعجالة كايين:

- عصرنة النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة باحتلال الملك العمومي، غير خاف عليكم أننا نتكلمو على الظهير ديال 14 والظهير ديال 16 والظهير ديال 18 والظهير ديال 26 وكلها ظهائر تعود إلى الحماية واللي هي الإطار القانوني اللي تنشغلوه، للأسف الشديد، في المجال ديال الملك العمومي البحري، الملك العمومي بشكل عام والملك العمومي البحري؛

- وضع مخطط مديري لجرد وتثمين الطاقات البحرية والساحلية الموجودة بالملك العمومي البحري؛

- تحديد وتثمين الملك العمومي البحري؛

- وضع تصاميم تهيئة للشواطئ المفتوحة للاستجمام، تحدد بمقتضاها مختلف المناطق المستعملة للاستجمام؛

- تطبيق نظام معلوماتي لتدبير عصري لتراخيص الاستغلال؛

- المراقبة المستمرة والدائمة لحماية الملك العمومي؛

- ثم اللجوء إلى المنافسة من أجل الترخيص لبعض المشاريع والأنشطة التي تقام فوق الملك العمومي البحري.

فيما يتعلق بالعصرنة، أول مسألة مهمة دارتها الوزارة هو استصدار قانون دالمقالع، وهذه كانت خطوة جبارة فيما يتعلق بهاذ المجال ديال المقالع، نحن الآن بصدد تحيين الظهير الشريف ديال 1914 وتحيين الظهير الشريف ديال 1918، ولا أخفيكم أن واحد الموضوع شائك جدا أخذ لنا الآن بضع سنوات ولم ننته منه بعد.

فيما يتعلق بالتحديد التقني والإداري للملك العمومي، تقريبا وصلنا فيما يتعلق بالتحديد التقني حوالي 96% وفيما يتعلق بالتحديد النهائي 68%، أي ما بين التحديد التقني والقانوني عندنا واحد الفرق نتحاولو نسرعوه، ثم درنا واحد الاتفاقية مع المركز الملكي للاستشعار البعدي والقبلي بهدف استعمال الصور الجوية لحماية وتتبع تدبير الملك العمومي البحري، خاصة فيما يتعلق بخط الساحل، فيما يتعلق باستعمال الملك العمومي إلخ.

شكرا السيد الرئيس.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، الكلمة لك.

## المستشارة السيدة امال مبصرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

نثمن الجهود المعتبرة التي تقوم بها وزارتك، خصوصا فيما يخص برنامج حماية الملك العمومي البحري المتمثل أساسا في تحديد (délimitation) التي وصلت نسبتها إلى 68% كما ذكرتم، هاذ البرنامج الطموح الذي يهدف إلى حماية الملك العمومي ضد الترامي أو الاستغلال العشوائي وأيضا تثمينه وتوجيهه للاستثمار.

رغم هذه الجهود المبذولة، إلا أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات أوضح مجموعة من التجاوزات والخروقات البيئية والعمرائية التي تعرفها مجموعة من الشواطئ ببلادنا، هذه الخروقات تشكل خسارة مهمة لخزينة الدولة وأيضا تهديد للملك العمومي البحري.

لتجاوز هذه الإشكالات، تصورنا في فريق العدالة والتنمية، نرى أن من الأولوية الاهتمام بالموارد البشرية، ونخص بالذكر شرطة الملك العمومي البحري الذي يقارب عددها 40 شرطي على امتداد شريط ساحلي يصل إلى 3500 كلم، لابد من تخصيص تعويضات لهذه الفئة من أجل تحفيزها ضمن إطار قانوني يضمن حقوقها ويثمن مجهوداتها.

نرى أيضا أن النهوض بالقطاع هورفع التحديات المتعلقة به تستلزم تحديث الإطار القانوني كما ذكرتم، إذن يستلزم التسريع بإخراج النصوص التشريعية التي تضمن تحديث، تدبير وكيفية استغلال وأيضا تتضمن العقوبات الزجرية الكفيلة بالحد من تفشي ظاهرة الترامي والاستغلال العشوائي.

وأخيرا، التسريع بتنزيل المخطط الوطني لتثمين الملك العمومي البحري لضمان الحد من مشاكل الملك العمومي البحري، وأيضا تثمينه.

وشكرا.

## السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة فيما تبقى لكم من الوقت، السيد الوزير، إذا أردتم.

## السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

مسألة الخصاص في الموارد البشرية هذه مسألة حقيقة راجعة لتراكمات وكتمثل واحد الإشكاليات كبيرة في المنظومة الصحية والنهوض بالمنظومة الصحية، راجعة لإكراهين أساسيين:

الإكراه الأول، هو المحدودية ديال المناصب المالية، مع العلم أنه في السنوات الأخيرة تم القيام بمجهودات مهمة؛

الإكراه الآخر ديال عزوف الأطباء عن الالتحاق ببعض المناطق التي تكلمتم عنها النائبة والجبيلية، ونعطيككم بعض الأرقام:

أولا، خاصكم تعرفوا بأنه جل المجهود في الموارد البشرية كنوجهه اليوم للمناطق القروية والجبيلية، فيما يخص الأطباء خلال 3 سنوات الأخيرة 79% ديال المناصب فتحناها لتلك المناطق، يمكن نقول لكم كذلك هو أنه فيما يخص الممرضين والممرضات 73% في السنوات الأخيرة توجهت للمناطق الجبيلية والقروية.

لكن تكلمت على الإكراه ديال عدم الالتحاق، نعطيككم كذلك رقم فالنسبة ديال الالتحاق بالمقرات ديال العمل ما كتجاوزشاي 56% بالنسبة للأطباء ديال الطب العام، وهذا إكراه اللي اليوم مطروح.

اليوم غنستمر في الرفع من المناصب في 2018، 4000 منصب شغل فيه تقريبا 2700 ديال الممرضات والممرضين وغيساعدنا لسد الخصاص في مجموعة من المناطق، وضع الخريطة الصحية أساسي لتوزيع أحسن للموارد البشرية بشراكة بين القطاع العام والخاص، القطاع الخاص يمكن يقوم ببعض الخدمات في المرافق العمومية، بدأت كتنجح في بعض المناطق خصنا نزيدو نعززوها، ثم كذلك الشراكة مع وزارة الداخلية فيما يخص توظيف بعض الأطر الطبية، خاصة بالنمط ديال العقود اللي هو كنشوفو بأنه يمكن يكون يستاجب أكثر للمتطلبات ديال الأطباء خاصة.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عادل البراكات:**

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

في الحقيقة، السيد الوزير، العزوف ديال الأطباء وعدم الالتحاق ديالهم للمراكز الصحية بالعالم القروي أو بمستشفيات القرب أو المستشفيات الإقليمية أو الجهوية، هذا مسؤولية ديالكم أنتم بالدرجة الأولى كوزير على رأس هاذ القطاع، والمسؤولية كذلك ديال الحكومة، الصحة ديال المواطن السيد الوزير ما تتحتاجش هاذ الشروحات اللي هي تقنية وهاذ الأرقام هاذو، الإنسان عندنا مريض في الجبل خاصو يجي يلقي طبيب يعطيه الدواء وخاصو يطلع ف (l'ambulance) يمشي يفتح ولا يلقي أخصائي اللي غادي يشوف أشنو هو المرض اللي فيه.

ابغيت غير نشير لواحد المسألة ماشرتش ليها، قالوا فيها شي كلام ماشي صحيح، هو الآن كايينة واحد الدورية مشتركة ما بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والداخلية، حول تدير الشواطئ، كانت فيها إشكالية، درنا فيها الآن دورية غادي تسهر على هاذ التدير للجماعات من خلال طلبات عروض، وغادي تكون أئمنة بطبيعة الحال خاضعة لدفاتر التحملات، لكن في الحد الأدنى غادي تكون تصنيف للشواطئ حسب الارتياح ديالها، وهذا غادي يقطع مع الطريقة القديمة في التعامل مع هاذ المجال.

هاذ الأنشطة ديال الشواطئ معروفة متعلقة بأنشطة صيفية اللي ما متعلقاش باحتلال الملك العمومي اللي كيخضع للمسطرة العادية اللي بطبيعة الحال-كما قلت-فيها بعض الإشكالات قانونية سنحلها في المستقبل، إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع الصحة، وموضوعه الخصاص في الأطر الطبية بالعالم القروي والجبلي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأضالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

**المستشار السيد عادل البراكات:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

لا زال الخصاص في الموارد البشرية الطبية بالعديد من الجهات التي تعاني العزلة والفقر والهشاشة السمة البارزة للمنظومة الصحية الوطنية، وهو ما يدفعنا إلى التساؤل حول ما ستقومون به لتجاوز هذا الوضع الكارثي وجعل العالم القروي والجبلي يستفيد من الأطر الطبية الكافية والمؤهلة؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد أناس الدكالي وزير الصحة:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير الصحة:**

شكرا السيد المستشار.

المواطن صوت علينا جميع وكل واحد من المكان ديالو خاصوي يقدم اقتراحات وأنتم فيكم مجموعة ديال المسؤولين على المستوى الترابي اللي الحمد لله تنوجدو معهم بعض الحلول، كما تكلمتي على المستوى الجهوي ديال ظروف العيش كذلك، تكلمت على السكن نزيدك النقل، نزيدك التمدرس.

فاليوم نعطيك أنا تجربة ديال إقليم اللي معروف بالشواطئ ديالو باش يمكن يكون عندو أطباء، إعطاء دور سكن للاصطياف بالمجان للأطباء، خاصنا هاذ النوع من الأفكار التحفيزية، ولكن احنا واعييين بأنه بشكل عام من غير مسألة الالتحاق العدد ما كافيش، ولذلك نشغل مع وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي على خلق إطار تنسيقي باش يمكن نرفعو من المقاعد البيداغوجية، الحمد لله، اليوم عندنا كليات جديدة الكلية ديال طنجة، الكلية ديال الطب ديال أكادير، الكليات ديال القطاع الخاص الغير النفعي كذلك، كلية بالعيون مستقبلا، وكلها غادي تساعدنا على إيجاد حلول.

كذلك هناك المسألة ديال التدریب ديال الأطباء الداخليين والمقيمين اللي تنخلهم يمشيو للمستشفيات الإقليمية باش يمكن يعززوا المنظومة ديال الموارد البشرية. شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الثاني موضوعه تفعيل خدمات الصحة المتنقلة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل.

**المستشار السيد مبارك حميلي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

بناء على ما تضمنه البرنامج الحكومي من إجراءات جد هامة تخص الارتقاء بالخدمات الصحية المتنقلة، وبالنظر لما يكتسي ذلك من أهمية قصوى في مجال سد الخصاص الحاصل في الخدمات الصحية بالعديد

السيد الوزير، الحكومة خاصها تتحمل المسؤولية ديالها كاملة وتمتد مع المواطنين بكل صراحة، هذا قطاع حساس والقطاع الصحي هو قطاع اللي ما يمكنناش نصبرو عليه وما يمكنناش تكون واحد خطة إستراتيجية على البعيد، خاص تكون الرؤية استباقية للحكومة والوزارة ديالكم بالدرجة الأولى أن أي مركز صحي أننا بغينا نفتحوه السيد الوزير ماشي غير البناية فقط، أننا خاصنا نكونو موجدين ليه، أولا الأطر ديالو الطبية وموجدين الموارد البشرية ديالو اللي غادي يسهروا على اشتغال هاذ المركز الصحي.

السيد الوزير، الحكومة تيجيو وزراء للبرلمان هنا وتيتباهاو بأن صوت علمهم الشعب، فعلا صوت علينا الشعب وصوت على الحكومة وصوت علينا احنا كبرلمانين، ولكن أشنو هو البديل اللي غادين نعطيو لهاذ الناس؟ احنا ما نجيش ونقولو صوتوا علينا الشعب الله يجازيكم بخير، ولكن أشنو هي الخدمات اللي غادي نقدمو لهاذ الشعب، خصوصا الخدمات الصحية اللي تستدعي واحد الاستعجالية، السيد الوزير، نجيو هنا ونقولو راه قدمنا لهم، بنينا لهم هاذ المستشفيات وراه صيفطنا لهم أطباء هنا وصيفطنا لهم هنا وصيفطنا لهم.

العزوف ديال الأطباء، السيد الوزير، خاصكم تفتحوا معهم حوار، احنا مع المواطن، مع صحة المواطن، وكذلك مع حقوق الأطباء، الأطباء خاصكم توفروا لهم المسكن وتوفروا لهم جميع آليات الاشتغال، راه ما يمكنناش، السيد الوزير، واحد الطبيب قرا 7 سنوات وغادي نديوه لواحد الجبل عندنا مثلا "تاباروشة" ولا "تيلوكيت" ولا "آيت مازيغ" ولا "تاكلت" ولا "أربعاء أوقبلي" وغادي نقول له خاصك تجلس هنا، الطبيب قرا 7 سنين خاصنا نوفرو لو مسكن، وخصنا نوفرو لو آليات الاشتغال والعمل باش يعطي حتى هو، وعلاش، السيد الوزير، ما تمشيوش في التعيين ديال الجهوية، احنا عندنا أطباء مثلا اللي اقراو كابين هنا في الرباط وهم ينحدرون من منطقة ديال جهة بني ملال-خنيفرة اعلاش ما نعينوهمش؟ غادي يكون عندهم واحد الإقبال وغيكون عندهم لغة التواصل قريب، وغادي يخدموا بواحد القناعة وواحد الحب للناس ديالهم، خاصكم تمشيو، السيد الوزير، فهاذ الجهة، وأما الأرقام اللي اعطيتونا، السيد الوزير، لا تسمن ولا تغني من جوع.

احنا صحة المواطن دابا أنا مريض، دابا خاصك تداويني دابا، راه ما غاديش نتسنى أشنو غتدير غدا ولا أشنو غتدير الحكومة ولا أشنو غيدير فلان ولا فلان، السيد الوزير أنا مريض خاصني نتداوى دابا، وهذا أمر ديالكم وأمر ديال الحكومة أن هنا فين خاص الحكومة تتباها وتبين العضلات ديالها للمواطنين اللي صوتوا عليها وترد لهم الجميل بالخدمات الصحية الكافية، السيد الوزير.

وشكرا.

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب الكلمة لكم.

### المستشار السيد مبارك جميلي:

شكرا السيد الوزير على الجواب اللي يبدو أنه غير مقنع، خصوصا أننا تنسجلو بأن الاختلالات اللي تتعرف هاذ الصحة المتنقلة مجموعة من الاختلالات، نبدأ بأن الأغلبية الساحقة ديال هاذ الفرق المتنقلة كيخصها الطبيب كينقصها طبيب وكينقصها الممرض التقني ديال حفظ الصحة.

كذلك، خصوصا أن هاذ الفرق كتكون من 4 ديال العناصر بالإضافة إلى ما سبق المولدة والممرض المتعدد التخصصات، النقص الحاد في الأدوية التي ترافق هذه القوافل المتنقلة.

في غياب الطبيب، في غياب أدوية لاش تنقل هاذ الفرق المتنقلة؟ لا داعي، قلة عدد الزيارات، السيد الوزير، عدد الزيارات التي تقوم بها هذه الفرق، زيارة كل 3 أشهر يعني 4 زيارات في السنة لمناطق بعيدة وتسناو الناس حتى تجي القافلة بعد.. ناهيك على أن القوافل الطبية الموكولة إلى المندوبيات ديال الصحة قليلة، وينوب عنها، بالمناسبة هنا تشكرو جمعيات المجتمع المدني اللي تتقوم بأدوار طلائعية فيما يخص تغطية الخصاص اللي تتعرفو هاذ القوافل الطبية اللي خاصها تديرها وزارة الصحة كيديرها المجتمع المدني.

أيضا ضعف التحفيزات ديال الأطر التي تشتغل في هاذ المهام، سبق للزميل أن تكلم على شح الموارد البشرية، قطاع تيعرف شح الموارد البشرية كثيرة، وخصوصا أننا نتكلمو على الصحة المتنقلة صعب باش غادي تلقى الموارد البشرية اللي غادي تنقل.

ولهذا نقترح عليكم، السيد الوزير، لتغطية هاذ الخصاص ديال الموارد البشرية خصوصا في المناطق والجهات، احنا تنقترحو أنه يجب حصر التعيينات الجديدة للجهات الأكثر تضررا، الدار البيضاء والرباط الله يجعل البركة، يكفي، سيرلدرعة تافيلالت، سيرلبي مالال خنيفرة، ويجب إلزام هاذ الأطباء والأطر الطبية بالاشتغال على الأقل 4 سنوات، احنا تيديروا لنا مناطق عبور غير اللي جاي بمجرد تيتعين تيقبل ينتقل، ودائما الخصاص موجود والإشكالات ديال المرضى موجودة.

أنا تنطالبيكم، السيد الوزير، أيضا بالتسريع في توقيع هاذ اتفاقية الشراكة مع الهيئات المنتخبة، الهيئات المنتخبة تتعرض عليكم إمكانيات مادية مهمة، علاش كاينة واحد التباطؤ في توقيع عقد الشراكة؟

أيضا نسائلكم على الأدوية، كاين نقص حاد في الأدوية، يجب توفير الأدوية، احنا عندنا واحد المشكل الآن تتعيشو مجموعة المرافق

من المناطق والجهات، نسائلكم عن الإجراءات التي ستتخذونها من أجل الإطلاق الفعلي لهذه الخدمات وتعميمها خصوصا بالمناطق الجبلية والصحراوية؟

شكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

جواب السيد الوزير.

### السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار.

النمط المتنقل هو من أحد المكونات الأساسية ديال العرض الصحي ببلادنا، وتيتم اتخاذه بعين الاعتبار عند وضع الخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات، ويمكن فيه مجموعة ديال المكونات، هناك الوحدات المتنقلة الطبية اللي تتقوم بالعمل ديالها بشكل مستمر وتتكون واحد النوع ديال الاستمرار ديال العمل ديال المراكز الصحية على مستوى خاصة العالم القروي، القوافل الطبية المتخصصة اللي يمكن تكون في المجال أو يمكن تكون في المستشفيات، قوافل طبية جراحية داخل المستشفيات لامتصاص اللوائح ديال الانتظارات أو لدعم تلك المستشفيات بشكل مؤقت بأطر قادرة على الخدمات من المستوى الثاني.

المستشفى المتنقل اللي هاذ السنة كان في إملشيل، واللي إن شاء الله، بغيناه يشتغل على طول العام، واحنا تشوفو فين نعملوه في الموسم ديال الصيف في إقليم من الأقاليم اللي تيكو فيه ساكنة قوية، ثم كذلك الزيارات المنزلية فيما يخص الصحة الإنجابية، كذلك تتدخل في الصحة المتنقلة. والإسعاف الجوي.

فيما يخص الوحدات المتنقلة خصصنا لها يوم باش تشتغل لأنه كاين فيما يخص الاستثمار واحد العمل، ولكن خاصنا التسيير 10 المليون ديال الدرهم اللي تخصصت لها من أجل التشغيل ديالها، بالإضافة إلى القوافل الطبية.

اليوم نقط ديال تجمع الساكنة اللي أكثر من 6 ديال الكيلومتر تيمت تغطيتها بالزيارات الطبية المتنقلة، تنمرو من 5500 زيارة في 2009 إلى أكثر من 12000 زيارة في 2015، ثم كذلك القوافل الطبية منذ 2012 من 627 قافلة طبية كان فيها أكثر من 570000 فحص طبي.

المستشفى المتنقل ديال 30 سرير معد من أحدث التجهيزات كأنه مستشفى إقليمي تيكو فيه مجموعة الفحوصات بما فيها الفحوصات بالسكانير، في الأخير في إملشيل كان تقريبا 545 عملية جراحية اللي كانت في هاذ المستشفى، ثم هناك عملية الرعاية اللي تتكون للحد من التضرر في المناطق اللي تتعاني من موجات البرد، هنايا كذلك 4400 زيارة ميدانية اللي تم القيام بها زائد 173 قافلة طبية.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير الصحة:**

شكرا السيد المستشار.

لازم ما نسجلو بأنه واحنا خاصنا نوضعو نفسنا في الاستمرار، فما تجيش كل استراتيجية تعمل القطيعة مع الإستراتيجية الماضية، يمكن يكون قطائع في بعض المقاربات ولكن اليوم نسجلو منذ إستراتيجية 2008-2012، 2012-2016، حققت واحد المجموعة ديال المكتسبات، وضع الإطار القانوني ديال النظام الصحي والخرائط الصحية والمخططات الجهوية، توسيع الاستفادة من التغطية الصحية اللي وصلت اليوم 63%، البرنامج الوطني لصحة الأم والطفل اللي سجل انخفاض ديال عدد الوفيات لدى الأمهات والأطفال والمواليد الحديثين الجدد، البرامج الوطنية ديال الوقاية ومحاربة الأمراض غير المنقولة أو غير السارية، السرطان، الأمراض المزمنة، وهاذ الشئ كلو برامج اللي ما غنخلبوهاشاي، خاصنا نستمر فيها لأنه هذه أوراش مفتوحة.

تأهيل كذلك البنى التحتية من مستشفيات ومراكز صحية وصحية اجتماعية، هذه أوراش اللي غادي نستمر فيها في إطار البرنامج الحكومي، ولكن احنا أنا غادي نجي في الأخير ونتكلم على الإستراتيجية على المدى المتوسط.

احنا محتاجين اليوم فعلا على أنه نعطي واحد المعنى لعملنا، نتجاوز الإكراهات اللي كاينة، ونوضعو حكاما جديدة اللي كتعمل واحد القطيعة مع ما كان يقام به، وهاذ الشئ تنقومو به في إطار يعني تشارك واسع، تقريبا 12 ديال مجموعات العمل، أكثر من 160 من الخبراء في القطاع العام وجزء كذلك من القطاع الخاص اللي كيشغلوا على 25 ديال المحاور، وإن شاء الله مجلسكم الموقراره مستدعي وزارة الصحة ووزير الصحة للقاء حول هذا البرنامج، أعتذر عن عدم الحضور في اللقاء الماضي لسبب قاهر، ولكن غادي نوضحو بشكل أكبر أشنو هي هذه المحاور وأشنو هي الإجراءات اللي يمكن نقومو بها.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد رحال المكاوي:**

شكرا السيد الوزير.

فعلا تكلمتو على الاستمرارية وما تكونش قطيعة، ولكن يمكن نؤكد لكم بأنه كانت قطيعة، كانت واحد الإستراتيجية اللي اشتغلت عليها الحكومة ديال الأستاذ عباس الفاسي ما بين 2008-2012، كانت

الصحية، هاذ المرافق الصحية طبعا وهي نقص الأدوية الخاصة بالمرضى النفسيين، ماشي غير نقص ما كاينش الأدوية، وبالتالي كاين تراجع لهؤلاء المرضى.

شكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى لكم من الوقت.

**السيد وزير الصحة:**

السيد المستشار،

الاقتراحات اللي تكلمت عليها احنا قلناها، قلت بأنه أكثر من 70% ديال المناصب تنوجهها للمناطق النائية.

توقيع الاتفاقيات أنا ما عندي حتى شي مشكل، بالعكس، يوميا تيجيوني اتفاقيات، والبارح كنت في زيارة وحضرت بجماعة ترابية والاتفاقية موجودة وكنوجدو حلول في عين المكان، واليوم كل الجماعات مستعدة كذلك تساهم حتى في تعزيز الموارد البشرية، مع العلم أنه لما نتكلمو على الأطباء نتكلمو على المنظومة ديال التكوين، راه الواقع ديال عدد الأطباء بشكل عام ديال 25 ألف ما بين القطاعين، في الوقت اللي خاصنا نكونو تقريبا على الأقل 2 مرات هاذ العدد.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الثالث وموضوعه إستراتيجية الحكومة حول القطاع الصحي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال، السيد الرئيس تفضل.

**المستشار السيد رحال المكاوي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

واحنا تنسمعكم تتجاوبوا على بعض الأسئلة المطروحة اليوم وخلال الأسابيع الماضية نتساءل: هل فعلا هاذ القطاع اليوم تيتمشي من خلال واحد الإستراتيجية ورؤية وبعد نظرو ولا فقط كتشتغلوا على إيجاد بعض الحلول لأعراض تدل على أن المنظومة الصحية ديانا ليست بخير، وشكرا.

واش كاينة إستراتيجية عندكم؟ أشنو هي المحاور ديال هاذ الإستراتيجية؟

هاذي أمور إستراتيجية، السيد الوزير، تنتمى وخا كتحملوا أنتم المسؤولية السياسية ديال اللي سبقكم، ولكن-اسمح لي قبيل اعطيتي للسيد الوزير دقيقة وهو كيتكلم-كتحملوا المسؤولية السياسية ديال أنكم كنتوا في نفس الحكومة هاذي 7 سنوات، ولكن كنتمى منكم شخصيا كنعرف عندكم واحد الإرادة ابغيتو تديروا واحد التغيير، ديروا تغيير يكون إيجابي ولكن إستراتيجي، السيد الوزير.

### السيد رئيس الجلسة:

إذا أعطيت للحكومة دقيقة غادي نكون أعطيت كذلك للمستشار، أنا كندير التوازن، أنا كندير التوازن.

الكلمة للسيد الوزير.

### السيد وزير الصحة:

شكرا للسيد الرئيس.

السيد المستشار، أنا كأكد بأنه الأوراش المفتوحة اللي خاصنا نستمر فيها خاصنا نمشيو فيها، التغطية الصحية الحكومة ملتزمة باش تمشي عند المستقلين والمهن الحرة وكاين الآن التفاوض خدام مع الأطباء، على مستوى وزارة الصحة الأطباء، الصيادلة وأطباء الأسنان، كاين كذلك تفاوض على مستوى مهن أخرى مقننة، الاستمرار في البرامج الوطنية الصحية، اليوم خاصنا نوصول للأهداف ديال التنمية المستدامة في أفق 2030 في مجموعة ديال الأمراض المتنقلة وغير المتنقلة وهاذ المسألة ديال برامج أساسية لأن هي المحرك ديال المنظومة الصحية، اللي كتخلي واحد التحفيز وكتعطي واحد التوجه للعمل ديال المنظومة العلاجية بشكل عام.

الاستمرار في تعزيز الولوج للعلاجات، تكلمتو على المستشفيات الجامعية، اليوم طنجة ها هي فالطريق، أكاديرها هي انطلقت، متفق معك على بني ملال واحنا غندرسو هاذ المسألة، هنا غتمشي المسألة إلى الإنفاق العمومي بشكل عام، إلى الاستثمار العمومي بشكل عام، وهنا الحكومة تفكر في آليات للشراكة القطاع العام والقطاع الخاص باش يمكن نجزو بعض الاستثمارات العمومية ونمشيو بسرعة في سد الخصاص اللي كاين اليوم.

الموارد البشرية احنا غنديرو سبيطارات وغنديرو برامج، وتكلمنا على الصحة المتنقلة، راه إلى ما كاينش طبيب للصحة المتنقلة أكيد غتكون واقفة على رجل واحدة، وبالتالي المسألة ديال الموارد البشرية أساسية، الرفع من العدد ديال المناصب، الشراكة مع الجماعات أساسية وابتغينا نمشيو فيها، والتشغيل بالعقود كنعاول نأكد عليه، بالإضافة إلى القطاع الخاص غيساعدنا على المساهمة في حل مشاكل المنظومة.

شكرا.

عندها محاور أساسية، تم التراجع عنها في عهد الحكومة ديالكم اللي كندركم مرة أخرى بأنكم كتسيروا هذا القطاع اليوم لمدة 7 سنوات، كافية لوضع الاستراتيجيات وتقييم الاستراتيجيات والعمل في النقط المرتكزات الأساسية ديال قطاع الصحة اللي كيستاجب للمتطلبات ديال المواطنين.

المحاور اللي كانت وتوقفت عليها الحكومة السابقة هي من الأولويات ديال قطاع الصحة، اللي هي التغطية الصحية الشاملة، هذا ورش بدأتها الحكومة ديال قبل في العهد ديال الأستاذ اليوسفي وثم في العهد ديال السي جطو وفي العهد ديال الأستاذ عباس الفاسي، كانت التغطية الصحية الإجبارية ثم بدأ العمل في "الرميد" تدارت لو التجربة النموذجية على أساس أنه يتعمم، مع الأسف فاش وصل عندكم هذا الموضوع فشل، اليوم نظام "الرميد" فشل وهذا باعتراف حتى زميلكم اللي كان كيتحمل المسؤولية، وهذا كان أساسي بالنسبة للمنظومة الصحية.

الشيء الثاني، هو التغطية الصحية بالنسبة للمستقلين، حتى هي أيضا كان مشروع هيكلي مهم، لأن كان غادي يعطي أن المغاربة كاملين تكون عندهم التغطية الصحية وتحل المشاكل ديالهم على مستوى الصحة ديالهم، ما تعملش إلى غاية اليوم ما كاينش تغطية صحية بالنسبة للمستقلين، تعمل واحد القانون كان إجراءات خاصها تعمل ما تعملاتش.

الجهوية ورش أساسي غادي يحل جميع هذه المشاكل اللي تكلموا عليها السادة المستشارين واللي تكلمتوا عليها ديال الأطباء ما كيمشيوش ما كيلتحقوش، المناطق اللي فيها المشاكل هي المناطق اللي خاصها تكون عندها الأولوية في المراكز الاستشفائية الجامعية، هذه سنوات واحنا كنبطبو مركز استشفائي جامعي في الجهات كلها، جهة بني ملال وجهة الراشيدية والحكومة ما افهمتش، واش هاذ الناس ما يستحقوش، ما يستهالوش؟ أشنو هو مليار ديال الدرهم باش نديرو مركز استشفائي جامعي في هاذ الجهات مقارنة مع الأموال اللي كتصرف في نتائج غير مضمونة؟ اعلاش ما تعملش هاذ الشيء؟ لأن الطبيب اللي قرا في الجهة ديالوراه 90% غادي يبقى في هذيك الجهة ديالو، ما نجيبش طبيب قرا في الرباط من بعد ما يدير الأسرة ديالو ويكونها ونقول لورجع تخدم في الجبل، ما يمكنش.

النقطة الثانية هي الأدوية، فعلا بدأت الحكومة السابقة واحد السياسة دوائية ما ستمريتوش فيها، ابقينا في المهرجة الإعلامية ديال الدوا نقص، 2000 دوا إلى غير ذلك مع أن هذا كان شيء عادي لأن الأدوية اللي تخلقات وتحديثات في السنوات ديال التسعينات في 2012 بدا تينقص الثمن ديالها على الصعيد العالمي، يعني ما كان حتى شي مجهود باش تنقص الأدوية، كانت واحد الدراسة تعاملات خاصكم تشتغلوا عليها في الحكومة السابقة باش تنقص الثمن ديال الأدوية ما تعملاتش.

وهذا الأثمنة اليوم كتراوح بين تقريبا 350 درهم بعض الحالات إلى 3000 درهم وأكثر، في بعض الحالات، لهذا فإن آباء وأولياء التلاميذ يختارون المؤسسات التي تناسب الخدمات التي يرغبون فيها والتي تستجيب لقدراتهم المادية في إطار المبدأ ديال العرض والطلب.

في إطار الإستراتيجية ديال 2015-2030 احنا بصدد مراجعة وتحيين الإطار القانوني والتنظيمي المنظم للتعليم الخاص، وغادي نراعيو هاذ الجانب ديال الأثمنة وغادي يكون واحد الإطار مرجعي ديال الأثمنة حسب ما توفره هذه المؤسسة التعليمية.

إذن، غادي يكون مراعاة إلتزام المؤسسات المستفيدة بتطبيق رسوم للتدريس ثلاثم أكبر عدد ممكن من الأسر والشرائح المجتمعية ومساهمتها في التضامن المجتمعي وانخراطها في برامج محو الأمية والتربية غير النظامية.

وأیضا سيتم وضع دفاتر للتحملات، تقنن وتنظم الاستفادة من التدابير التحفيزية حسب نوعية الاستثمار والمجال الجغرافي للأسلاك التعليمية المعنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

السيد الرئيس،

أسف، السيد الوزير، أنكم بجوابكم هذا وكأنكم تلقون بالمواطنين إلى جشع هؤلاء المستثمرين في هذا القطاع، تستحضرون القانون المتعلق بالتعليم الخصوصي، ولكن ألا يمكن أن تستحضروا القانون المتعلق بالمنافسة وحرية الأسعار، الذي يعطي في مادته الثانية أنه يمكن تحديد بعض الخدمات، خصوصا بعض الخدمات، وكذا بعض السلع وبعض المنتجات يمكن تحديد أسعارها وفق نص تنظيمي.

والقانون-نشكر الحكومة السابقة أنه أخرجت هاذ القانون منذ 2014 وأخرجت أيضا القانون المتعلق بمجلس المنافسة-ونتأسف على جمود هذه المؤسسة وعدم إعطائها الفرصة للقيام بما يلزم.

وكان من الممكن أن يحد من الجشع، ليس فقط هؤلاء فقط وهنا مانعمش، ولكن كثير منهم في ميادين مختلفة، خصوصا فيما يتعلق بكل الأسعار وكل الخدمات وكل المنتجات، وهذا كايين يمكن يكون دور أساسي وجوهري في هذه المرحلة، وهذا هو اللي كان خاصكم تتكلموا لنا عليه، السيد الوزير، أما أن تفروا إلى قانون آخر فهذا أعتذر خصوصا أن هاذ القانون اللي كنتكلم عليه المتعلق بالمنافسة جاء بعد ذلك، وبالتالي أنه من حيث الحجية أنه أقوى منه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتك معنا في هاته الجلسة.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه الكلفة المالية للتدريس بالتعليم الخصوصي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات المحترمات.

لا شك أن قطاع التعليم المدرسي الخصوصي يشكل شريكا أساسيا إلى جانب الدولة في النهوض بالتربية والتكوين، سواء من حيث توسيع قاعدة المتدربين أو الرفع من الجودة، غير أن الهدف التجاري الاستثماري أصبح الأبرز، خصوصا إذا نظرنا إلى المبالغ المرتفعة التي تفرضها مؤسسات التعليم الخصوصي، وكذا إلى الزيادة السنوية في واجبات التسجيل والتدريس.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذونها للتوفيق بين الاستثمار في هذا القطاع وبين القدرة الشرائية للأسر المغربية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين المحترمين،

اليوم القانون 06.00 المنظم للتعليم المدرسي الخصوصي لا يمكننا بتاتا من تقنين أو ضبط أسعار التدريس من طرف الوزارة الوصية.

اللي ابغيت نقول لكم بأن اليوم كايين واحد التباين كثير في مجال رسوم التسجيل وهاذ الفرق اللي كايين في الأثمان تهم واحد العدد من التكاليف مرتبطة برسوم التسجيل وواجبات التدريس، نفقات التأمين على التلاميذ، واجبات إضافية أخرى مثل النقل المدرسي وأحيانا الإطعام المدرسي.

لبلادنا.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، ما الذي ستقومون به في مجال تنزيل التوجهات الكبرى لبلادنا في مجال إصلاح قطاع التربية والتكوين، استجابة للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

كما ورد في سؤالكم، يعد قطاع التعليم رافعة أساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني والتنمية بمختلف أبعادها.

صحيح أن المكتسبات التي حققتها بلادنا للارتقاء بالمنظومة التربوية هي جد مهمة، ولكن بالمقابل تنتظرنا تحديات ورهانات كبيرة، وهذا في تقديري لن يتأتى إلا بالتقاء الإرادات الوطنية والتعبئة المجتمعية من أجل إعادة الاعتبار للمدرسة المغربية وللجامعة المغربية والاستجابة لتطلعات وحاجيات الجيل الجديد من المتعلمين والمتعلمات.

ولعل مشروع القانون الإطار الذي سيعرض على أنظار المؤسسة التشريعية الموقرة سيشكل فرصة سانحة لتعميق هذا النقاش حول مضامينه من أجل تجويده وجعله خارطة الطريق للإصلاح التربوي المنشود ببلادنا.

وحرصا من الوزارة على مسايرة هذا التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، والاستجابة لمتطلباته المتعلقة بتوفير الرأسمال البشري، اتخذت مجموعة من التدابير، منها:

فعلى المستوى الهيكلي والحكامة: إحداث مؤسسات جامعية دولية في الميادين الواعدة في إطار شراكات، مشروع إحداث مرصد للتوفيق بين الدراسات العليا والمحيط الاقتصادي والمهني، بتنسيق مع القطاعات المعنية، الذي سيعنى بتحديد واستشراف متطلبات سوق الشغل، إبرام اتفاقيات مهمة، اتفاقيات شراكة قطاعية مع القطاعات الحكومية والفيدراليات والجمعيات المهنية، إحداث 22 مؤسسة جديدة للتكوين المهني لتزويد سوق الشغل بما يفوق مليون و700 ألف خريجة وخريج من التكوين المهني، إضافة إلى 7 مؤسسات تم افتتاحها خلال الموسم التكويني 2017-2018.

على مستوى التكوين يهدف الرفع من قابلية الخريجين في الاندماج

المدارس الخاصة، السيد الوزير، أن إلى قلنا، أنما أقرتو بأن الأثمنة مختلفة حسب المناطق، حسب المدن، وبالتالي أننا أمام جشع كثير منهم، وبالتالي حتى بعض هذه الخدمات أو بعض هذه الأسعار المقدمة أنه غير محددة، مثلا أعطي على سبيل المثال، مثلا التأمين، مثلا أنهم يستخلصون سعر التأمين، أن تكلمتو، السيد الوزير، راه كايين شي مرة 7000-8000 درهم، وفي حين أن الواجبات المؤدى حقيقة لا تتراوح ما بين 10 إلى 40 درهم، وفي حين أن هذا يقومون به بخدمة أخرى، في حين خاصنا نكونو صرحاء ونواجهو المواطنين ونعطيوهم الأثمنة الحقيقية والخدمات المقدمة لهم، لأن هذا قطاع لا يجوز فيه بأي حال من الأحوال أننا نوهمو الناس بخدمة وهي ليست كذلك.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب فيما تبقى لكم من الوقت.

**السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا بحال اللي قلت لكم، أنا شرت لهاذ القانون بحيث هو القانون المؤطر للتعليم المدرسي، احنا إن شاء الله بصدد مراجعته وغادي نستجبو لهذه المتطلبات ديال المواطنين، وإن شاء الله نكونو في حسن ظن الجميع.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

السؤال الثاني وموضوعه آفاق إصلاح قطاع التربية والتكوين المهني ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة للاقتصاد الوطني وتطلعات الشباب المغربي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

**المستشارة السيدة نجات كمبر:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

يضطلع قطاع التربية والتكوين بدور أساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن مجهودات تطوير هذا القطاع لازالت جد محدودة ولا تستجيب لحاجيات النمو الاقتصادي والاجتماعي

الوطنية، الحكومة لا تقيم وزنا لكل هذا، تتلأأ في تفعيل الرؤية الإستراتيجية، وبالأحرى في الإتيان بقانون إطار إلى البرلمان للحسم في هاذ الموضوع.

اليوم دازت خمس سنين، دازت عامين أو 3 سنين على وضع الرؤية الإستراتيجية اللي هي محدودة في 2030، معناه كلاومنها 3 سنين في إطار فراغ قاتل.

التكلفة، السيد الوزير، تكلفة عالية جدا، قولوا لنا غير شركوا البرلمان معكم اشكون اللي مانعكم من الشروع في إنجاز الإصلاح؟ واش كان شي حد قال لكم ما تدير وهش؟

لنفرض، أنا أحتمل مثلايك ما شي حد اللي تيعطيو لكم الفلوس، صندوق النقد الدولي مثلا؟ لأن غير افهمي أنا ما باغي شي يتفهم لي هاذ الشئ، اعلاش 5 سنين ما بغيتوش تصلحوا، انتم واقفين، حابسين؟

تتجي تتقول لي درت واحد المعهد لهيه، هاذ الشئ ما غيطورش وما غيصحش التعليم، التعليم أصبح في وضعية كارثية، 7 سنين وما درتوهش.

مع الأسف، أتأسف لمثل هاذ الأجوبة الفارغة ديال الحكومة والعجز البين لهاذ الحكومة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

السيد الوزير، لقد استهلكتم وقتكم الكافي.

ونمر إلى السؤال الثالث، وموضوعه معاناة الأسر بعد حصول أبنائهم على شهادة البكالوريا من أجل التسجيل في الجامعات والمدارس والمعاهد العليا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل أستاذ.

**المستشار السيد فؤاد قديري:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

الحصول على شهادة البكالوريا حدث فقد طعمه، ما ابقاش عندو طعم زمان، لماذا؟ لأنه أضحي عنوانا لمعاناة جديدة للأهالي والأسر المغربية، لأبنائهم من الحاصلين على هاذ الوثيقة الشهادية.

نعم، بعد حلم يدوم زهاء 18 و19 سنة تستفيق الأسر على كابوس اسمه "محدودية الاستقطاب والاستيعاب داخل مؤسسات التعليم العالي" ببلادنا، هاذ الكابوس الذي يضاف إلى سلسلة من الكوابيس المرتبطة أساسا بالنفقات التي قصمت ظهر المغاربة، الإيواء، السكن للطالب والطالبة، نفقات النقل، الإطعام، الكسوة، الكتب، وغيرها.

في سوق الشغل وأيضا بالرفع من عدد الطلبة المسجلين في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود بزيادة 20% خلال هذه السنة الجامعية، ولا سيما المهندسين والتقنيين، مواصلة برنامج تكوين الأطر التربوية، وضع نظام الكفاءات الإسهاد، (la certification) تلقين المعلومات، اللغات والتواصل، تطوير المهارات والكفايات العرضانية، (Les Soft Skills) ولا سيما التشبع المباشر بالثقافات وتنظيم المقابلة.

أما على مستوى الرفع من قدرة الخريجين على الاندماج في الحياة العملية، ساهمت الجامعات في إطار ملاءمة عرضها التكويني مع حاجيات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الأورش الكبرى المحركة للاقتصاد الوطني في الرفع من قدرة الخريجين على الاندماج، وخلقنا واحد العدد ديال المراكز ألا وهي (les career center) مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 100000 مستفيد حتى الآن، عدد ديال التكوينات في إطار (l'offshoring) باش يمكن لنا نقويو القدرات ديال الطلبة ديالنا باش ينخرطوا في النسيج الاقتصادي والصناعي.

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

في إطار التعقيب الكلمة لك السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:**

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

السيد الوزير،

ما جاوبتناش، كنت خارج الموضوع، احنا سولناك على المشروع الإصلاحى الشمولى اللي مفروض تنخرط فيه البلاد بعد الدعوة الملكية الصريحة في خطاب 20 غشت في 2013، فتذاكرنا على بعض التدابير الترفيحية اليومية اللي لا نعتقد أنها قد تساير التحولات السريعة للمعرفة والعلم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

السيد الوزير،

تهضر على التقاء الإيرادات، الإرادة الوطنية كايته عند الجميع، الحكومة هي اللي حابسة الإصلاح، بغيناكم تقولوا لنا السيد الوزير- هذا هو اللي كنا تنتسناو-أشنو اللي منعكم تفعلوا مشروع القانون الإطار؟ تتقول لنا مازال غنجيبوه، مشروع القانون الإطار من 2015، اليوم احنا في 2018 ما جبتوا لناش هاذ القانون، من 2013 وانتما باركين ما تديروا حتى حاجة، تهضر منذ الدعوة الصريحة لجلالة الملك، خمس سنين واحنا عايشين فراغ مميت، وكلشي واقف تيتسنى الإصلاح ديال التربية الوطنية.

فالنموذج التنموي ينتظر الإصلاح، إعادة النظر في القيم ديالنا تتسنى الإصلاح ديال المنظومة التربوية، الأوضاع الاجتماعية، الشغل، التعليم، الصحة، السكن تتسنى الإصلاح ديال المنظومة ديال التربية

تنتكلم على كلية الطب والصيدلة وكذلك الهندسة والتجارة والتسيير وغيرها، الإجراء اللي قلنا لكم في غير ما جواب أنه السنة الماضية رفعنا بـ 20% عدد المقاعد، هاذ السنة 30% عدد المقاعد، عدد المقاعد التي أضيفت في سنتين هي 30 ألف مقعد باش نفتحو الفرصة لأكبر عدد ممكن من الطلبة باش يمكن لهم ياخذوا الاختيارات ديالهم.

وشكرا.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

### المستشار السيد فؤاد قديري:

السيد الوزير،

من السهل جدا وفي إطار الفرار الذي تحدث عنه زميلي في فريق العدالة والتنمية أن تلقوا بالمسؤولية على عاتق الأسر المغربية، ولكن على كل حال هذا رد طبيعي، خصوصا وأنه صادر من محبرة حكومة غير تتسلك بكل صدق، الحكومة اللي تفضل اليوم أنها تنزل للشارع من أجل الاحتجاج والتظاهر بدل الانكباب على إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل اللي تتيخبطوا فيها المغاربة صباح مساء.

السيد الوزير،

ابنيو المؤسسات وابنيو المعاهد وابنيو الجامعات ووسعوا طاقتها الاستيعابية، 12 جامعة رقم مخجل، جارتنا في الشرق تفخر بكونها اليوم تتوفر على 45 جامعة وكذلك الشأن بالنسبة لتونس، أما مصر فحدث ولا حرج، اليوم استطاعت أنها تبني معاهد وجامعات في القرى وفي الأرياف ما تذرعوش بالإمكانيات ونقص الإمكانيات، السيد الوزير. راه ما ينقص اليوم هو الإرادة، هو الشجاعة والقدرة على تحمل المسؤولية.

اليوم الله يجازيكم بخير اختياراتكم مجانية للصواب، وتعاونون فساد الرأي وسوء التقدير وسوء التدبير، أما الموارد فمرة أخرى هي متوفرة، تهدر بمبرر وبدون مبرر، أموال الشعب تسرق نهارا جهارا تحت يافطات كثيرة وتحت مسميات أكثر، في حين أنكم تختارون اليوم كحكومة لا تجدون من مخرج أو من منفذ حول التشكي.

الله يجازيكم بخير، حرصوا على تكافؤ الفرص بين الوافدين من القطاع الخاص والوافدين من القطاع العام اللي تتشكل بالنسبة لهم اللغة الفرنسية عائق حقيقي أمام الولوج ديالهم إلى المؤسسات، حرصوا على ضمان الاستمرارية اللغوية بين مختلف أسلاك التعليم في بلادنا الإعدادي والثانوي والجامعي، لأن التفاوت اللغوي من شأنه أن يؤثر سلبا على مستوى التعادلية بين الشرائح والفئات الاجتماعية.

حسنوا بنيات وأنظمة الاستقبال ديال الطلبة في السنة الأولى،

اليوم، سؤالنا باسم هذه الأسر المهبكة، السيد الوزير: إلى متى سيستمر هاذ الكابوس؟ وإلى متى تستمر حكومتكم في التضيق على المواطن المغربي وتحميله من الأمر ما لا يطيق؟

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير.

### السيد خالد الصمدي كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا جزيلا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا أستغل الفرصة في بداية هذا الجواب لكي أتمنى التوفيق والنجاح لكل أبنائنا وبناتنا في امتحانات البكالوريا والتي ستعلن نتائجها قريبا.

طبعا، الذي نؤكد عليه أنه القطاع يهئ لاستقبال الطلبة الحاصلين على البكالوريا منذ بداية السنة الدراسية من خلال مجموعة من الإجراءات والتي أمل من الأسر أن تأخذها بعين الاعتبار ما هي حتى تظهر النتائج، الذي يقع، هو أنه حتى تظهر النتائج عاد تيبداو الأسر يتحركوا.

كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بالتكوينات في المؤسسات الجامعية يمكن الطلبة والطالبات منها في بنيات الإعلام والتوجيه الموجودة في المؤسسات الثانوية والموجودة كذلك في الجامعات.

كل المعطيات المتعلقة بالتكوينات التي توفرها الجامعات موجودة الآن ولأول مرة نشرنا لائحة التكوينات المعتمدة برسم سنة 2018-2019 بالنسبة لمؤسسات التعليم العمومي وكذلك سننشر ابتداء من السنة القادمة إن شاء الله كل المعطيات المتعلقة بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح وبالمؤسسات الخاصة أيضا.

أيضا تعلمون على أنه هناك مسطرة للتسجيل القبلي في المباريات، قبل نتائج البكالوريا، شهر، والأمر مفتوح في (pré-inscription) وينتهي في 30 يونيو، ما هي يبقوا الطلبة حتى تظهر نتائج البكالوريا عاد يمشيو يتسجلوا فهذا هو اللي يتحدث هناك الضغط.

المجهودات المبذولة والمعلومات المتوفرة، وأعتقد ينبغي أن تكون هناك عملية تحسيس دقيقة جدا للطلبة والطالبات وللأسر باش نخففو الحالة ديال الاحتقان والحالة ديال الضغط.

الاختيارات كذلك نؤكد عليها دائما كان عندنا شي اشوية ديال المحدودية ديال المقاعد في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود،

أنت سولتيني سؤال دقيق وهو معاناة الأسر ما بعد امتحانات البكالوريا، ابغيتي نتكلمو على هاذ الشي كله اللي هضرتي عليه، راك تكلمتي على الجامعة كلها، التعليم العالي كله استدعيونا أسيدي للجنة ونعطيوكم، نعم أسيدي 4 السوايع ولا 5 السوايع ونقولولكم أشنودرنا في البنية التحتية، في الإصلاح البيداغوجي، في الحكامة، في التدبير المالي، في الإداري، هاذ الشي كلو فيه برنامج مدقق مفصل بأهداف محددة، ويمكننا أن نجيب عنها بتفصيل في عمل اللجنة ونحن مستعدون لذلك. أما أنا جاوبتك بالضبط على السؤال اللي طرحتي وهو معاناة الأسر، قلت لك ياودي راه تنوفرو المعلومات سنة كاملة وخاصنا نستثمروها بشكل تشاركي، ماشي كنحملو المسؤولية لشي جهة، عمل مشترك بين الأسر والمجتمع المدني والجميع حتى نصل جميعا للهدف المنشود.

شكرا جزيلا السيد المستشار.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وكما أخبرنا أمين المجلس على أن بعد هذه الجلسة ديال المراقبة، هناك جلسة تشريعية أخرى.

وبالتالي، نرفع هذه الجلسة، ونفتتح جلسة تشريعية.

عالجوا ضعف التأطير، وفروا النقل المدرسي، أعيدوا النظر في برامجكم، لأنكم ضمنتموها مواد جد متجاوزة، وعلى سبيل المثل الجذع المشترك في كليات الحقوق اليوم يفرض على الطالب أن يدرس مواد في القانون العام وفي الاقتصاد لسنتين متتاليتين، لكي يتخصص في السنة الثالثة، بمعنى أن مدة التكوين الحقيقية لا تتعدى سنة واحد، وهذا غير مقبول.

غياب التكوين البيداغوجي للأساتذة في مجال التواصل مع جيل من الأجيال الجديدة من الطلبة عندهم أفكار جديدة، عندهم طموحات، عندهم انشغالات، أمر غائب في هذه المؤسسات.

للأسف الشديد باقي كيطغى عليها الهاجس الأمني، كلها سياجات، وكلها أبواب حديدية لا يحس الوافد فيها بأنه راه مرتاح ومرحب به.

شكرا.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، فيما تبقى لكم من الوقت.

#### السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد المستشار المحترم،

هذا المشروع.

## السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجستيك

### والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

المدرسة الحسنية للأشغال العمومية تعتبر من أعرق مدارس تكوين المهندسين والمهندسات ببلادنا، فمنذ إحداثها في أكتوبر 1971 تولت هذه المدرسة تكوين مهندسي التطبيق في اختصاصات البناء والأشغال العمومية والهندسة الكهربائية، حاليا عندنا أكثر من 5700 من الخريجين من هذه المدرسة.

سنة 1979 شهدت المدرسة تحولا هاما، تمثل في إحداث سلك مهندسي الدولة، تستغرق مدة الدراسة به 6 سنوات بعد البكالوريا في الاختصاصات التي ذكرت.

سنة 1987 بدأت المدرسة الحسنية تستقطب تلامذة الأقسام التحضيرية: الرياضيات العليا والرياضيات الخاصة الذين يلجون المدرسة بعد التفوق في مباراة وطنية مشتركة تنظم بين المدارس العليا لتكوين المهندسين لمدة 3 سنوات.

وللعلم، فالمدرسة يلتحق بها حوالي 80% من الطلبة الأوائل من الأقسام التحضيرية، وقد تم تعديل المادة 2 بمقتضى القانون 40.12 لملاءمته مع القانون رقم 01.00 فيما يخص المسالك والشهادات المحدثة كالدكتوراه والماستر المتخصص والماستر، بالإضافة إلى دبلوم مهندس الدولة، حيث تتولى المدرسة تحضيرها وتسليمها بتنسيق ومتابعة وتوجيه من طرف السلطتين الحكوميتين المكلفتين بالتجهيز وتكوين الأطر.

كما أن المدرسة تستقبل المتفوقين من الطلبة القادمين من الكليات والحاصلين على دبلوم الدراسات الجامعية العامة في الرياضيات والفيزياء.

واستجابة لمتطلبات القطاعات المشغلة لخريجي المدرسة، أصبح التكوين بهذه المؤسسة يشمل عدة اختصاصات تتمثل في:

- الهندسة المدنية؛

- هندسة المياه؛

- البيئة والمدنية؛

- هندسة الإعلاميات؛

- الهندسة الكهربائية؛

- علوم الإعلام الجغرافي والأرصاد الجوية؛

## محضر الجلسة رقم 165

التاريخ: الثلاثاء 27 رمضان 1439 (12 يونيو 2018).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة والعشرين بعد الزوال.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1- مشروع قانون 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية؛

2- مشروع قانون رقم 60.17 يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

## المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على:

أولا، مشروع قانون 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية، والمحال على المجلس من طرف مجلس النواب؛

والمشروع الثاني، يحمل رقم 60.17 ويتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والمودع لدى مكتب المجلس من السيد رئيس الحكومة.

وقبل الشروع في مناقشة مشروعي هذين القانونين، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، وكذلك إلى رئيس وأعضاء لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وكذلك أيضا للسيد وزير التجهيز والنقل والسيد كاتب الدولة المكلف بالنقل والسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، والسيد كذلك كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني، على الجهود الجبارة التي بذلها في سبيل الدراسة المعمقة والمشاركة بكل جدية في جدول أعمال مجلسنا هذا.

ونبدأ بالدراسة والتصويت على مشروع قانون 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية، وأعطي الكلمة للحكومة لتقديم

- تدبير واستغلال أنظمة النقل.

ولا شك أن انتماء المدرسة الحسنية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ولقطاعات البناء والأشغال العمومية وميدان البنيات التحتية عامة، جعل مهندسي المدرسة يتبوؤون مكانة هامة بالمملكة المغربية، وأصبحت هذه المدرسة من أرقى المدارس ببلادنا، فيها متخرجين 68% منهم في تخصص شعبة الهندسة المدنية بمختلف القطاعات بنسجنا الاقتصادي والاجتماعي.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بدخول القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي حيز التنفيذ سنة 2000 كان لزاما تغيير القانون المتعلق بالمدرسة الحسنية للأشغال العمومية المشار إليه سابقا لمطابقته مع مختلف المقتضيات التنظيمية والتربوية المنصوص عليها في القانون السالف الذكر، على غرار باقي مؤسسات تكوين المهندسين والأطر العليا المماثلة التي يحكمها نظام المؤسسات العمومية.

إن تغيير وتحيين القانون الحالي المنظم للمدرسة الحسنية كان ضروريا للأسباب التالية:

- كون القانون 86.17 المشار إليه أعلاه لازال ساري المفعول، في حين أن أغلب مقتضياته التشريعية أصبحت متجاوزة، فهو ينص على سبيل المثال، على وجود مجلس تحسين استكمال الخبرة، مجلس داخلي، في حين ينص التنظيم الجديد لمؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات والمنظمة في شكل مؤسسات عمومية على وضع هيكل أخرى للتدبير من قبيل مجلس الإدارة ومجلس المؤسسة واللجنة العلمية؛

- ثانيا كان ضروريا إدخال المستجدات المتضمنة في القانون 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي على المستوى البيداغوجي والتنظيمي لهذه المدرسة، فهذا القانون يتضمن مستجدات عدة تميز بين اختصاصات مجلس المؤسسة ومجلس الإدارة وكذا تنظيم التكوين في أسلاك ومسالك ووحدات، ناهيك على ضرورة تغيير القانون الحالي بواسطة القانون تطبيقا لمبدأ توازي الشكليات.

بعد مدارس مشروع القانون من طرف مجلس النواب والمصادقة عليه، تمت مدارس مشروع القانون من طرف لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمجلسكم الموقر، حيث تم تقديم عدد من التعديلات على المشروع.

وهي فرصة، السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين، لتقديم الشكر للسيد رئيس اللجنة والسادة أعضاء اللجنة على جهدهم المشكور في مدارس وتجويد مشروع القانون المعروض على مجلسكم الموقر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لمقرر لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية لتقديم تقرير اللجنة حول المشروع، طبعاً إذا ما رغب المجلس في ذلك، وإلا غادي نعتبرو بأن التقرير وزع علينا.

إذن الآن غادي ندوزو لباب المناقشة، ما كيناش المناقشة، لا أحد. غادي يجي دابا ياخذو.

إذن غادي ننتقلو إلى التصويت على مواد مشروع هذا القانون.

المادة 1:

الموافقون: بالإجماع.

المادة 2: بالإجماع.

المادة 3 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 4 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 5: بالإجماع.

المادة 6: بالإجماع.

المادة 7: بالإجماع.

المادة 8 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 9: بالإجماع.

المادة 10: بالإجماع.

المادة 11: بالإجماع.

المادة 12: بالإجماع.

المادة 13: بالإجماع.

المادة 14: بالإجماع.

المادة 15: بالإجماع.

المادة 16: بالإجماع.

المادة 17: كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 18: بالإجماع.

المادة 19: بالإجماع.

المادة 20: بالإجماع.

المادة 21: بالإجماع.

الآن، أعرض مشروع القانون برتمه للتصويت:

الموافقون: بالإجماع، بإجماع الحاضرين طبعاً، شكراً طبعاً بإجماع

الحاضرين.

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد وافق على مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية، بإجماع الحاضرين.

ونمر للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 60.17 يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

**السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة رؤساء الفرق،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني في البداية أن أقدم بكامل الشكر لرئيس لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية ولجميع أعضائها عن تعاملهم الإيجابي مع مشروع القانون 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر، وبما أبانوا عنه من تعاون لفهم هذا النص عبر العديد من الاستفسارات والتساؤلات، بغية تقديم اقتراحات من شأنها الاسترشاد بها وبملاحظاتهم واقتراحاتهم، بهدف تدقيق بعض المقترحات وإعادة الصياغة القانونية لبعض المواد، لتجويد النص والرفع من جودته.

فكما لا يخفى عنكم، فإن هاذ المشروع المعروف على أنظاركم يأتي لتنظيم التكوين المستمر، ليساهم إلى جانب الآليات والأدوات والهياكل التي اعتمدها الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021، في تنمية مؤهلات وكفاءات الأفراد قصد تمكينهم من الترقية الاجتماعية والمهنية والرفع من قدرات المقاولات وتحسين إنتاجيتها وتقوية تنافسيتها.

ولهذه الغاية، يتضمن مشروع هاذ القانون المبادئ الأساسية التالية:

- أولا، تكريس التكوين المستمر كحق يضمنه المشغل لفائدة الأجير لتحسين تنافسية المقاولات؛

- إقرار حق جديد لفائدة الأجير، يتمثل في تخصيص رصيد زمني لفائدته وبمبادرة من الأجير لا تقل مدته عن ثلاثة أيام عمل قابلة للتجميع خلال خمس سنوات؛

- ثالثا، فتح هاذ التكوين المستمر في وجه فئات جديدة: الأشخاص الآخرين من غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا مهنيا، الأجراء المهددون بفقدان العمل أو في طور إعادة التأهيل، العمال المستقلون، الباحثون

عن شغل غير الحاصلين على دبلومات؛

- رابعا، تمكين 20% من الأجراء سنويا من الاستفادة من برامج وعمليات التكوين المستمر، خاصة منهم أجراء المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغرى جدا؛

- خامسا، تقديم مختلف أوجه الدعم والمساعدة التقنية لتمكين المقاولات وخصوصا الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا من حصر حاجياتها من التكوين للاستفادة من برامج وعمليات التكوين المستمر؛

- مأسسة التكوين مدى الحياة من خلال إقرار التصديق على التجربة المهنية المكتسبة؛

- إقرار حصيلة الكفاءات لإعداد برامج تكوين ملائم لحاجيات كل فرد من التكوين؛

- تحديد العمليات والبرامج التي تندرج ضمن حقل التكوين المستمر؛

- ضمان تمويل برامج وعمليات التكوين المستمر من خلال تخصيص نسبة من ناتج رسم التكوين المهني بـ 30% لتمويل هذه العمليات والبرامج؛

- تعزيز حكام نظام التكوين المستمر عبر ترسيخ مبدأ التدبير الثلاثي للتكوين المستمر قصد تمكين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين من الاطلاع بدور فعال في تدبير هاذ النظام؛

- فصل مهام تدبير التكوين المستمر عن مهام مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل كقطاع مكون من خلال إحداث مجلس إداري خاص بتدبير التكوين المستمر، وفق تركيبة خاصة تعمل بصفة مستقلة عن الاجتماعات الأخرى المتعلقة بتدبير المهام الأخرى لهذا المكتب؛

- أيضا بإحداث بنية إدارية خاصة دائمة بإدارة المكتب مكلفة بتدبير هذا النظام؛

- واعتماد أيضا نظام الافتحاص المالي والمحاسبي للبنية والجمعيات فيما يخص تدبير التكوين المستمر؛

- إخضاع برامج وعمليات التكوين المستمر لنظام المراقبة يضمن تقييد المشغلين والمؤسسات والهيئات والجمعيات المتدخلة في الإنجاز بأحكام هذا القانون؛

- ضبط المخالفات من طرف أعوان محلفين منتدبين للقيام بعملية المراقبة؛

- وأخيرا، إقرار عقوبات في حق كل من أخل بأحد الالتزامات المتعهد بها.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

أعتقد بأنه التقرير وزع عليكم، وبالتالي غادي نفتح باب المناقشة. خذ الله يرضي عليك، يالاه، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

**المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:**

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السيدات والسادة المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، ابغيت نتقدم بواحد الملاحظة موجبة لزميلاتي وزملائي الأعراف فيما يتعلق بتفعيل النظام الداخلي، خاصة المادتين 193 و194 المتعلقة بإرجاع النصوص إلى اللجنة، حيث أنه هاذ المواد تتحدث عن إرجاع النص بدون الخوض في التفاصيل إلا ما أتى في مضمونها يكون أنه ينجز تقرير جديد، ولكن هاذ التقرير الجديد واش بناء على فقط تغيير التعديلات أو تعديلات جديدة من طرف البرلمانين المحترمين، أو أنه تقرير جديد بناء على إعادة المناقشة من المبتدأ بعرض جديد للسيد الوزير، ثم المناقشة العامة يعني المسطرة التشريعية من ألفها إلى يائها داخل اللجنة.

فواقع واحد النوع ديال سوء الفهم في هاذ الباب، الشيء اللي جعل أنه هاذ الاجتماع تدار على عجل يوم أمس، واحنا كفريق ما حضرناش لأنه وقع واحد النوع ديال الارتباك في الجدولة قد نكون احنا مخطئين ما ضبطناش الجدولة مزيان، ولكن هاذ الاستعجال بهاذ الأمر غريب، خاصة كنا نحن كفريق اخذنا قرارا وأخذنا موقف واضح منذ انطلاق النقاش حول هاذ المشروع، أشنو كان الموقف ديالنا؟ هو مقاطعة جميع مراحل مناقشة هاذ النص، وقلنا علاش وغادي نزيد نؤكد عليها اليوم.

إذن كان المفروض نجيو للجنة ونستمع للسيد الوزير المحترم واش خذا برأينا ولا ما اخداش، يعني واش اخذا برأينا في فتح مشاورات موازية مع رؤساء الجهات ومع على الأقل -رئيس جمعيات رؤساء الجهات أو لا، لأن هاذي هي المطلب اللي كان عندنا، لأنه التكوين المستمر بالنسبة لنا احنا أضحي اختصاصا ذاتيا للجهات، وبالتالي إحالة الحكومة لهاذ المشروع القانون اعتبرناه واحد النوع ديال الإجهاز على هاذ الاختصاص الذاتي ديال الجهات، ديال المجالس الجهوية.

إذن فأتوجه لزملائي الأعراف أنه مزيد من المشاورات في هاذ الموضوع بيناتنا، أنا ما تنقحش الحكومة، الحكومة لقات هاذ الثغرة دازت سلتت، ولكن احنا كبرلمانين نتفاهمو، هاذ الشيء كيضر بنا ومزيان في حالة تكرار هاذ الأمر في المستقبل ننتهبو باش نتفقو من أين سنبتدي المراجعة وإلى أين سننتهي.

الأمر الثاني، قلنا في اللجنة على أن المادتين 80 و82 من القانون

التنظيمي 111.14 لا لبس فيهما فيما يتعلق بالاختصاصات الذاتية ديال الجهات، هناك مجهود دارتو الحكومة، دارت مجهود جبار لتأويل هذا النص، ولكن بدون توفيق في تقديرنا المتواضع، لأنه الفصل 80 قبل ما نهضر على الفصل 82 "تناط بالجهة داخل دائرتها الترابية مهام النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة، وذلك بتنظيمها وتنسيقها وتتبعها ولا سيما فيما يتعلق بما يلي: العمل على تحسين قدرات تدبير الموارد البشرية وتكوينها".

أما المادة 82 فواضحة وضوح الشمس، فاعتبرنا أن الحكومة بهذا المشروع قانون تعمل على السطوع على الاختصاصات الذاتية للجهات، بل أنها تعرقل واحد المشروع. احنا هاذ الشيء عرفناه العرقلة ديال الحكومة لمشروع الجهوية المتقدمة. ماشي فقط بمناسبة هذا النص، وإنما عرفناه في مناسبات عدة نذكر منهم جوج:

أولا التلكؤ في إصدار المراسيم التطبيقية ديال 111.14 انتظرنا اشحال؟ انتظرنا واحد 4 سنين لتصدر الحكومة المراسيم التطبيقية للقانون التنظيمي 111.14، هذا الأمر الأول، وهذا التلكؤ غير مبرر وغير مفهوم، إلا تفسير واحد هو عرقلة هذا المشروع الاستراتيجي ديال الدولة وديال المجتمع وديال الشعب قاطبة وراء جلاله الملك حفظه الله.

الأمر الثاني، هو تلكؤ الحكومة في إخراج ميثاق اللاتمرکز، كلنا احنا كتذكروا مزيان تحت هذه القبة المحترمة رئيس الحكومة الحالي قال لنا في نوفمبر ديال 2017-وما زال ترن في أذني-قال على أنه هذا الميثاق سيرى النور قبل متم السنة الجارية، يعني سنة 2017، دازدجنبر يناير فبراير مارس أبريل ماي ها هو ماي امشي، جا يونيو وما هو غادي يمشي ورئيس الحكومة غايب، فيما يتعلق بميثاق اللاتمرکز.

الحكومة غادي نقول لا مسؤولة، لا مسؤولة، لأنه نقول ما لا تفعل، كتطلق الوعود والشعارات وما كتوفيش، غنقول الحكومة عندها مخطط بنية مسبقة للسطوع وللإجهاز على مشروع الجهوية المتقدمة، أقول نعم، وهذا دليل ثالث إضافة إلى الأدلة السابقة.

فأشنو كان غادي يخسر السيد وزير التربية الوطنية المحترم أنه يفتح مشاورات مع رؤساء الجهات، ويقول لهم أودي راه عندنا واحد مشروع 60.17 قد يهكم، لأن حتى انتوما غتعاونوا في هاذ الباب، خاصة هو يتحدث عن الفصل 31 من الدستور كمرجع في هاذ مشروع القانون، لا، لا، الفصل 31 السيد الوزير، اسمع لي، اسمع لي ملي كهضر معك، السيد الوزير.

الفصل 31 يتحدث أنك تتشاور مع الجماعات الترابية، أنت تعتبره مرجعا ولم تعمل به وغنقراها عليك، "تعمل الدولة- هذا الفصل 31- تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في التكوين المهني"، ما تشاورتي مع حد، درتي ذاك الشيء اللي رشق لك وذاك الشيء اللي املاوه عليك المؤسسات الدولية

حيث ما كنتيش تتسمعي، السيد الرئيس راه وضح لك وما سمعتيش حتى هو، أتناول الكلمة، ما سمعتيش، لأن الطريقة.. دابا ما كاين مشكل.

### السيد رئيس الجلسة:

الله يرضى عليك، استمر السيد المستشار، استمر.

### المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

دابا غير الطريقة باش طرحتي السؤال، السيد الرئيس، تعني أنه ما سمعتينيش أشنوقلت في البداية، قلت في البداية أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، وفريق العدالة والتنمية كان حاضرا في مناقشة هذا المشروع، وأريد أن أذكر بالسياق الذي جاء فيها هذا المشروع، أليس من حقي كفريق؟ ولهذا علينا أن نتعلم كيف نحترم بعضنا البعض.

أنا تدخلت في هاته الجلسة باسم فريق العدالة والتنمية وأريد أن أقول: لقد ناقشنا هذا المشروع داخل اللجنة، ناقشنا هذا المشروع داخل اللجنة بتفصيل مادة مادة، بمشاركة كافة الفرق، ولم يقاطع أي فريق ولم نتوصل في اللجنة بأي مقاطعة من طرف أي فريق.

ثانيا، هاذ المشروع استجاب فيه الحكومة مشكورة إلى عدد من التعديلات في المرحلة الأولى حينما كنا أثناء الدورة الاستثنائية وجئنا إلى الجلسة العامة، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب المحترم طلب بإرجاع هذا النص إلى اللجنة، صوتنا داخل هذه الجلسة طبقا لمقتضيات النظام الداخلي وأرجعناه إلى اللجنة.

قمنا بالاجتماع بدعوة من رئيس اللجنة، توصلنا بـ 5 طلبات من أجل التأجيل: الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد المغربي للشغل، فريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي، واستجبنا لهذا التأجيل.

كان المفروض أن تنعقد اللجنة الأسبوع الماضي ولم يكن هناك أي استعجال فتم تأجيل اللجنة إلى البارحة، والبارحة اجتمعنا، وحضرت بعض الفرق وغابت بعض الفرق. طبعا احنا نعرفو الظروف ديال الاشتغال ديالنا، وأعطيت الكلمة لرئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب طبقا لمقتضيات النظام الداخلي من أجل بسط الملاحظات من أجل أن نقوم بصياغة تقرير جديد، بالفعل اليوم نتوفر على تقرير جديد، فطرحنا تعديلات جديدة.

الحكومة مشكورة استجاب لجميع التعديلات، باستثناء تعديل واحد يتعلق بالمادة 13، صوتنا وهذا التعديل هذا اللي رفضتو الحكومة وافقت عليه اللجنة بالمناسبة، وافقت عليه اللجنة بالأغلبية، واليوم سيعرض المشروع للتصويت. إذا تقدمت الحكومة بتعديل سنصوت مع أو ضد، وإذا لم تتقدم بالتعديل فسيكون المشروع كما صادقت عليه اللجنة هو الذي سوف نصادق عليه جميعا.

اللي كنتي زربتي علينا وجبت لنا هنا في أبريل باش تدوزو في الدورة الاستثنائية لعل وعسى يمنوا عليك بشي دولارات، حرام هاذ الشئ، شفت غير الدولارات قدامك، ما شفيتيش مشروع الجهوية المتقدمة اللي هو مشروع هيكلية للدولة، مشروع إستراتيجي للدولة، مشروع ديال الشعب المغربي، بانك لك حفنة من الدولارات وجبتي وسبقتي وجبتي للبرلمان باغي تدوزو في الدورة الاستثنائية، هاذ الشئ ماشي معقول، كان خاصك تتشاور مع رؤساء الجهات وتصنت لهم وتعاونوا، ما لله الله، وما لقيصر لقيصر، يتفاهموا معك، يقولوا لك خلي لنا هاذ الشئ داخل في الاختصاص ويتعاونوا معك، ولكن نيتكم غير صادقة في هذا الباب.

وبالتالي الموقف ديالنا هو الرفض القاطع لهذا المشروع، ونقاط جميع مراحل المناقشة والتصويت عليه، ونرفضه تطبيقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، الذي يسمح لنا بصريح العبارة بعدم المشاركة في التصويت وعدم تركية هذه.. صافي ما نقولهاش.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا. أعتقد بأن.. تفضل يالا.

### المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

السيد الرئيس،

أنا أتدخل في هذه الجلسة باسم فريق العدالة والتنمية الذي كان حاضرا في مناقشة هاذ المشروع، وأريد أن أذكر بأن هاذ المشروع القانون عرض على هاذ المجلس الموقر في إطار دورة استثنائية، وناقشناه بالفعل وتقدمت الحكومة، مشكورة، بعرض مختلف عناصر هاذ المشروع، وقمنا بمناقشته مناقشة تفصيلية، مادة، مادة، من طرف كافة الفرق...

### السيد رئيس الجلسة:

نعم اسيدي؟ غير بلاتي، هوراه تيتدخل، المداخلة في الموضوع؟

### المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

أنت ما سمعتينيش في البداية، قلت أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية.

### السيد رئيس الجلسة:

الله يرضى عليك الرئيس، الرئيس في البداية قال، راه ما كنتيش تتسمع الرئيس، استمر.

### المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

السيد المستشار المحترم،

اللي يمكن نديرو وغادي نمرو إلى الاستمرار في المناقشة لمن أراد ولن يريد... واش في التسيير؟

### المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

.. بلا توجيه حتى من شي واحد، نمشيو للمحكمة الدستورية شغلنا هذاك.

### السيد رئيس الجلسة:

أنا ما اعرفتش، كان في إمكان الفريق أن يستعمل المادة 193 يردوه للجنة مرة أخرى، تفضل السيد الرئيس. إذن حتى هذا الباب تغلقت، تفضل.

### المستشار السيد عبد الإله حفزي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السادة الوزراء المحترمون،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمات،

على أي ابغيت نذكر ببعض المسائل اللي ربما غابت في بعض الأحيان في المناقشة ديال المشروع، هو أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب كممثل ديال القطاع الخاص وهاذي كرسو القانون، المقاولات ديال المغرب كلها أنها تؤدي ما يسمى "الرسم على التكوين المهني" (la TFP)، اللي المنتوج ديالها الإجمالي هو 2.5 مليار ديال الدرهم تقريبا سنويا، 2.5 مليار ديال الدرهم سنويا-معلوم ملي تنقول المقولة، المقولة راه فيها بالطبع الأجراء وفيها أرباب العمل، بالطبع-تحصل من طرف صندوق الضمان الاجتماعي وتؤول مداخيلها إلى مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل اللي هو في نفس الوقت هو يتنامى داخل واحد المناخ ديال المنافسة، وفي نفس الوقت هو مقنن وضابط للمسألة ديال التكوين.

إذن، وفي هاذ 2.5 مليار، 70% غادي بواسطة القانون ديال ظهير 74 وذاك اللي جاو أن 70% ديالو تتمشي لتمويل جهاز التكوين الأساسي ديال مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل فيما يخص التكوين المهني، وراه ليس من مهام المقولة تمويل التكوين الأساسي هذه أولا، ولكن نظرا لأننا نمثل مقاولات مواطنة فنساهم فيما يسمى بالطلب الاجتماعي لأن مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل انحرف عن مهامه الأساسية اللي كانت في البداية منحصرة في التكوين المستمر، وأصبحنا أنه كنبليو بعض المطالب اللي هي اجتماعية، فبالطبع أنه ما ننساوش بأن هذه المنظومة التربوية الحالية تفرز لنا تقريبا 400000 من الناس اللي في الهدر المدرسي، 400000 سنويا اللي النصف فيهم أكثر من 15 سنة اللي كيدخلوا لسوق الشغل وكيلاقوا بالطبع العطالة و200000 تقريبا ولا 150000 راه هما كيمشيو لهاذ المنظومة، المهم ماشي هاذ 70% احنا قابليها، 70% يعني مليار و800 مليون ديال الدرهم، راه هي مشات

فيما يتعلق بموضوع الجهوية، أريد أن أقول بأنه هذه النقطة أخذت منا حيزا هاما في النقاش، ولكن هاذ الموضوع عندو جوج ديال السياقات، كاي السياق ديال هاذ المشروع ديال القانون المتعلق بالتكوين المستمر الذي يتقاطع بالفعل مع اختصاصات مجالس الجهات، وأثير النقاش في هاذ الموضوع وجاءت الحكومة مشكورة بتفسير، البعض اعتبر بأنها تفسير هذا لا ينسجم مع روح القانون التنظيمي للجهات ومع روح الدستور، وهذا من حقه، والبعض اعتبر بأن هاذ الموضوع ليس مرتبطا فقط بوزارة التربية الوطنية وإنما مرتبط برؤية الحكومة ككل لهاذ المشروع ديال الجهوية.

وبالفعل اليوم هناك نقاش آخر موازي بين رؤساء الجهات وبين الحكومة، ممثلة في عدد من القطاعات حول هذا الموضوع ديال الجهوية ومنها الموضوع ديال التكوين المهني والتكوين المستمر، واليوم كاي بطاقة تقنية الإخوان اللي هما في مجالس الجهات غادي يكونوا عارفين توصلوا بها من طرف الحكومة، اللي هو فاتحة واحد التشاور موسع بين جميع الجهات، لأن هاذ القضية ما تهمش فقط غير هاذ النص.

طبعا احنا كفريق حريصين على ضرورة تفعيل مقتضيات الجهوية المتقدمة كما هي واردة في الدستور، وعندنا رأي في هاذ الموضوع، عندنا رأي فيه، لكن ما يمكن ليناش نوقفو هاذ النص إلى حين اكتمال الرؤية المتعلقة بالجهوية.

طبعا من حق أي فريق أن يتقدم إلى المحكمة الدستورية بالطعن في دستورية هذا النص، وهذا حق مكفول للجميع، لكن أن نقول بأن هناك عدم فتح المجال لمناقشة هذه النقطة، نقول بأنه كانت هناك مناقشة تفصيلية وكانت هناك ملاحظات من مختلف الفرق، لكن موضوع الجهوية هو مرتبط بمسار آخر ليس فقط بهذا النص.

أنا أعتز وأفتخر بأن فريق العدالة والتنمية ساهم بشكل قوي في مناقشة هذا الموضوع، وفتخر اليوم بأنه معروض اليوم على الجلسة العامة، وفتخر أيضا بأنه بإمكان أي واحد أن يعارضه أو أن يسانده، المهم هذه هي الديمقراطية.

شكرا السيد الرئيس.

### السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

أعتقد بأن المكتب ديال المجلس برمج هاذ المشروع نظرا لأنه داز في المراحل في اللجنة ووقع مناقشة وتعديلات، وكل مشروع جاهز طبعا أعدته اللجنة ضروري لمكتب المجلس أن يبرمه للجلسة العامة وهكذا كان.

أعتقد بأن المشكل في النقاش هو مشكل دستوري، اختصاص، فإذا كان هناك طعن يمكن الذهاب إلى المحكمة الدستورية، هذا أعتقد هو

لنظام التكوين الأساسي، اسمحو لي راني اشوية...

30% كتمشي لنظام التكوين المستمر عبر الآليتين اللي كتعرفوا اللي هي العقود الخاصة بالتكوين وهي مجموعات الدعم والاستشهار (GIAC) هاذو هما لدعم المقاول، 30% يعني واحد 750 مليون ديال الدرهم.

ولكن نظرا لتعقيد المساطر أنا لا ألوم أحدا، نظرا لتعقيد المهم هذا (diagnostic)، هذه معاينة لواقع، والواقع لا يرتفع هو أنه نستملك منها 50 مليون ديال الدرهم من هاذ 750 مليون ديال الدرهم للمقاولات، في الوقت اللي المقاول الآن في واحد المناخ ديال العولة وديال الانفتاح... إلخ، والرقمنة أنها خاصها ترفع هاذ التحديات كلها، فاليوم تهم تنافسية المقاول، واحنا أخلفنا موعدا مع هذه التحديات، أخلفنا الموعد ديالنا 30%.

إذن، أنا بالنسبة لي هاذ المشروع أذكر بأنه خدمنا فيه في 2012 ابدينا داخل مكتب التكوين المهني مع الشركاء الاجتماعيين، ومعكم انتوما ومع قطاع التكوين المهني، وراه كاين الإخوان هنا اللي صراحة كنشوف فيهم معنا إخوان حضروا لهاذ المسائل.

فمن 2012 خدمنا حتى 2014، وفي 2014 أذكر الإخوان المستشارين هو أنه صادق عليه المجلس الحكومي ديال 5 يونيو 2014، ثم اختفى لمدة 3 سنوات، واره كتذكروا أنه طرحت 3 أسئلة ولا 4 أسئلة على الوزراء اللي تتابعوا في هاذ المجال، اختفى ما عرفناش فين امشي، صادقت عليه الحكومة والغريب أنه في شتنبر 2017، غشت، رجع عندنا هاذ القانون بواحد الصيغة أخرى اللي لا علاقة لها بالصيغة اللي اعتمدها واللي صادق عليها المجلس الحكومي، وهاذ الشيء راه كيدوخ، واللي ما متفقينش عليها احنا، حيث احنا اعلاش متفقين؟ متفقين هو أن مكتب التكوين المهني غادي يبقى فاعل يتنامى كيف ما قلت داخل المنافسة، معنا السيد وزير التجهيز والنقل راه تم التحرير ديال (ODEP) قطاع الموانئ في 2006، (ODEP) راه ولا (Marsa MAROC)، تم شطر (ODEP) إلى شطرين، الشطر اللي غيتنامي في المجال التجاري والتنافسي راه ولي (SODEP) ولا (Marsa MAROC) وكيتمامي مع وكيتمافس مع فاعلين آخرين اللي هما (Somaport) واللي هما (APM Terminals) واللي هما (PSA)... إلخ، ولكن الشطر الآخر اللي هو ديال (régalienn) ديال الدولة وديال التقنين راه ولا وكالة، الوكالة الوطنية للموانئ.

اليوم، احنا ما كنشوفوش هاذ الشيء فهاذ الهندسة. كنشوفو مكتب التكوين المهني هو فاعل يتنامى داخل المنافسة، وراه كي عمل في التكوين المستمر وكينافس القطاع الخاص وفي نفس الوقت غادي يولي هو الضابط لهاذ النشاط، هذا لا يستقيم، هذا هو الإشكال الأساسي عندنا.

من بعد الإخوة قالوا لنا أودي (bon) حقيقة هاذ المشروع راه فيه إيجابيات وجبتهما، الإيجابيات كاينة أنه كيوسع الفئات الجديدة لغير

الأجراء وكيجب مسائل جديدة كاينة التكوين كذلك بمبادرة من الأجير وكاين حصيلية الكفاءات، وكاين التصديق على المكتسبات المهنية وكاين الإشهاد اللي باقي ما شفنا هاشاي وقصة الإشهاد قصة أخرى، وكاين التثمين وكاين التقييم ديال هاذ العمليات وتقييم النتائج ديالها، هاذي كلها مسائل إيجابية، ولكن إشكال الحكامة، بما أنه كلشي هاذ الشيء غنغمضو عليه عينينا والبنية الإدارية داخل مكتب التكوين المهني وغمميشيو للعمود الفقري اللي هو الحكامة اللي هو الفصل 13، درنا 4،4،4، واحنا كنفنخرو بهاذ الحكامة الثلاثية، اعلاش غادي نجيو اليوم وغتجي الحكومة غادا تدير واحد التعديل باش نرجعو من هنا النص خمسين زائد واحد؟ يعني غنوليو غرفة ديال التسجيل ديال المسائل ديال الحكومة، لا يعقل.

وزد آخر حاجة هو التعليل ديالكم، السيد الوزير، منين جبته هنا هاذ التعديل مهين، التعليل ديال هاذ التعديل مهين وشوفوا أنه يجب إحاطة لأن هاذ المجلس تياخذ القرارات، يجب إحاطته بالضمانات اللازمة لأن بحال إلى احنا الفرقاء الاجتماعيين والفرقاء الاقتصاديين هاذوناس ماشي ميزانين، انتما اللي ميزانين بوحدكم.

والسلام عليكم.

### السيد رئيس الجلسة:

الله يرضى عليك، عندو 39 ثانية فلكل.. إذا ما كانشي متدخل آخر شي فريق ولا مجموعة، إذن.. يلاه، غادي إجي دابا باش ياخذ..

إذن غادي ننقلو للتصويت على هذه المواد.

المادة 1 دخلنا للتصويت:

الموافقون = 35.

دابا دخلنا للتصويت.

تفضل أسيدي، تفضل.

### المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

أطالب بالتسجيل في المحضر ديال الجلسة على أن فريق الأصالة والمعاصرة، عدم المشاركة في التصويت تطبيقا للنظام الداخلي، نحن لا نشارك في التصويت.

### السيد رئيس الجلسة:

طبعا أنا كنطبق النظام الداخلي كي عطي الفرصة لأعضاء اللجنة إلى ما بغاوش يصوتوا احنا كنطبقوا النظام الداخلي، لك ذلك.

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن صادق المجلس بـ 35 ضد 0.

قرارات من هاذ الحجم تتطلب إحاطة عمل المجلس بمجموعة من الضمانات القانونية لحسن اشتغاله وتيسير اتخاذ القرار، خاصة في ظل خصوصية نظام التكوين المستمر الذي يتميز بتعدد المتدخلين، ويرمي مقترح الحكومة تحقيق الأهداف المشار إليها، مع ضمان احترام مبدأ المساواة بين الحكومة والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، إذن 8 ديال الحكومة و8 ديال الشركاء.

### السيد رئيس الجلسة:

إذن، غادي نعرض التعديل ديال الحكومة للتصويت:

الموافقون=16؛

المعارضون للتعديل=21؛

المتنعون: لا أحد.

إذن، عارض المجلس تعديل الحكومة، وبالتالي ترجعو إلى تعديل اللجنة.

الموافقون على تعديل اللجنة، فيه 4 ممثلين عن الإدارة، 4 ممثلين عن المنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلية و4 ممثلين.. مفاهمين، يالاه. أنا غير السيد سألني.

الموافقون=21؛

المعارضون=16؛

إذن، التعديل ديال اللجنة هو اللي تقبل.

المادة 14: بالإجماع.

المادة 15 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 16 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 17 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 18: بالإجماع.

المادة 19: بالإجماع.

المادة 20 بالإجماع.

المادة 21 بالإجماع.

المادة 22 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 23 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 24 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 25 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 26 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 27 كما عدلتها اللجنة: بالإجماع.

المادة 2:

الموافقون = 35؛

المعارضون = 0؛

المتنعون = 0.

ديا نستعمل بإجماع الحاضرين.

المادة 3 كما عدلتها اللجنة: بإجماع الحاضرين.

المادة 4:

الموافقون = 39، بإجماع الحاضرين.

المادة 5: بإجماع الحاضرين.

المادة 6 كما عدلتها اللجنة: بإجماع الحاضرين.

المادة 7 كما عدلتها اللجنة: بإجماع الحاضرين.

المادة 8 كما عدلتها اللجنة: بإجماع الحاضرين.

المادة 9 كما عدلتها اللجنة: بإجماع الحاضرين.

المادة 10 كما عدلتها اللجنة: بإجماع الحاضرين.

المادة 11 كما عدلتها اللجنة: بإجماع الحاضرين.

المادة 12 كما عدلتها اللجنة: بإجماع الحاضرين.

المادة 13 وقد عدلتها اللجنة فيما يخص تشكيل المجلس الإداري كما سبق الذكر 4-4-4 وكذلك الحكومة جاءت بتعديل جديد 8-8.

غادي نعرض الآن للتصويت تعديل الحكومة. لا، لا، كاي.. إيه، لا، غير أنا مازال ما كملتش، لا لا ما قلتش التصويت، قلت لأن التعديل الذي تقدمه الحكومة عندها الأسبقية.

المادة 204 مقدمة من طرف يعني المادة صالحة، إذن غادي نعطي الكلمة للحكومة لتقديم التعديل.

### السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

غير ابغيت نوضح هنا بأن الحكومة تتشبت بالصيغة الأصلية للمادة 13 اللي تم صياغتها وإرسالها من طرف الحكومة: "يعتبر المجلس الإداري سلطة تقريرية تتولى البت في جميع القضايا المرتبطة بالتكوين المستمر واتخاذ القرار بشأنها، لاسيما فيما يتعلق بتحديد الإجراءات العملية لتطبيق الإستراتيجية الوطنية للتكوين المستمر وبرنامج العمل لتنمية التكوين المستمر وكذا الميزانية السنوية المخصصة لتمويل هذه البرامج".

البشرية في مجال التدريس.

إن هذا المشروع قانون سيمكن من الاعتماد على معايير موضوعية في تحديد النظام الداخلي و رئاسة مجلس الإدارة وطبيعة التكوين والاختصاصات.

إن هذا المشروع قانون سيعمل لا شك على إعداد الطلبة للاندماج في الحياة العملية مع العمل كذلك على هيكلة وتقوية دينامية البحث العلمي، مع إمكانية تقديم خدمات بمقابل وإحداث محاضن مقاولات الابتكار، والتراخيص وتسويق منتجاتها، كما أننا نرى في الفريق الاستقلالي أن الجهوي أمر مطلوب، وهو توجه عام يرمي إلى إحداث ملحقات في بعض المدن المغربية وذلك في إطار تنزيل الجهوية الموسعة. وبالنظر إلى الدور الطلائعي لهذه المؤسسة التي أعطت ثلة من رجالات الدولة، فإن الفريق سيصوت بالإيجاب لفائدة هذا المشروع.

## 2- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء.

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة لبسط وجهة نظر فريقنا حول مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية.

واسمحوا لي بداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على العرض الذي قدمه والذي لأمسنا من خلاله التوجهات الكبرى التي جاء بها هذا المشروع قانون والمتمثلة أساسا في ملاءمة المقترضات القانونية للمدرسة الحسنية للأشغال العمومية مع القانون رقم 01.00 المتعلق بالتعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 19 ماي 2000، خاصة فيما يتعلق بتنظيم التكوين على شكل مسالك وأسلاك ووحدات كما هو معمول به بمؤسسات التعليم العالي، إلى جانب ذلك يعتبر إعادة تحديد اختصاصات مجلس إدارة المدرسة من أبرز مرامي هذا المشروع قانون الذي جاء أيضا بمقتضيات تهم إعادة صياغة تشكيلة مجلس الإدارة وتوسيعها لتشمل الأساتذة والموظفين والباحثين.

إننا نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة أهمية التدابير التي جاء بها المشروع والمرتبطة أساسا بتحديد أسلاك التكوين المستمر والشهادات المسلمة مع التنصيص عليها في النظام الداخلي للمدرسة مع إمكانية اعتمادها والاعتراف بمعادلتها مع الشهادات الأخرى.

بالموازاة مع ذلك، نؤكد أن المقترضات المرتبطة بالمهام الموكولة للمدرسة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي تبقى مقتضيات على درجة كبيرة من الأهمية خاصة وأن المشروع شدد على ضرورة تعزيز

المادة 28: بإجماع الحاضرين.

المادة 29: بإجماع الحاضرين.

المادة 30: بإجماع الحاضرين.

المادة 31: بإجماع الحاضرين.

المادة 32: بإجماع الحاضرين.

الآن غادي نعرض مشروع قانون برتمه للتصويت: بالإجماع.

وبذلك، يكون مجلس المستشارين قد وافق على مشروع قانون رقم 60.17 يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. شكرا.

ورفعت الجلسة.

ملاحظة: لم يشارك فريق الأصالة والمعاصرة في التصويت على مشروع القانون رقم 60.17 يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

## الملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة.

أولا، مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية:

### 1- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

إن الفريق الاستقلالي بمجلس المستشارين، وهو يناقش هذا المشروع قانون يود أن ينوه بأهميته ودوره في تطوير وتكوين وصقل مهارات العنصر البشري، نظرا لما يلعبه من دور حيوي واستراتيجي في تنمية وتنظيم البلاد، كما أن الفريق الاستقلالي يثمن المشروع السالف الذكر، نظرا لدور هذه المدرسة في تكوين طاقات وخبرات وطنية مهمة في مختلف الميادين والمؤسسات الاقتصادية والسياسية على الصعيد الوطني.

إن هذا المشروع قانون فرصة لملاءمة قوانين المدرسة الحسنية مع القانون التنظيمي للتعليم العالي وكذا ملاءمة هيكلة هذه المدرسة مع مقتضيات هياكل التعليم العالي والبحث العلمي، كما أن هذا المشروع قانون من شأنه العمل على دعم وتشجيع وحدات البحث العلمي ومواكبة تطورات العصر خاصة في المجالات الاقتصادية، كما أنه يعتبر فرصة لتجديد الأجهزة المخبرية نظرا لأن غالبيتها أصبحت مهترنة وغير صالحة للاستعمال، كما أن الفريق الاستقلالي يدعو إلى دعم الموارد

**3- مداخلة الفريق الحركي:**

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية للإدلاء بملاحظاتنا واقتراحاتنا حوله.

وفي البداية، نود أن نسجل بإيجاب العرض الشامل والمفصل الذي تقدم به السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك مشكورا أمام السيدات والسادة المستشارين داخل لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بمناسبة دراسة مشروع القانون المذكور أعلاه، وفي هذا السياق فإننا نود أن ننوه بالمناقشة البناءة لهذا المشروع الهام من طرف السيدات والسادة المستشارين، وكذا التفاعل الإيجابي للحكومة في شخص السيد الوزير المكلف بالنقل مع كافة التدخلات والمقترحات أثناء دراسة التعديلات.

وبهذه المناسبة، فإننا نثمن عاليا هذا المشروع الهام والذي جاء من أجل ملاءمة محتوى القانون رقم 17.86 مع مقتضيات التشريعية الواردة بالقانون رقم 01.00 المتعلق بالتعليم العالي، الأمر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 صادر في 15 صفر 1421 (19 ماي 2000) ومنها:

- تنظيم التكوين على شكل مسالك وأسلاك ووحدات ومسيرة لما هو معمول به بمؤسسات التعليم طبقا لمقتضيات كتيب المعايير البيداغوجية الوطني:

- إعادة تحديد اختصاصات مجلس إدارة المدرسة مع الأخذ بعين الاعتبار الاختصاصات المفوضة لمجلس المؤسسة ولتحديد وإعادة صياغة تشكيلة مجلس الإدارة وتوسيع التمثيلية به، بما فيها إضافة تمثيلية الأساتذة الباحثين والموظفين؛

هذا، إضافة إلى إحداث مجلس مؤسسة المدرسة وتحديد اختصاصاته، وإحداث اللجنة العلمية وتحديد اختصاصاتها، وكذا إحداث لجنة لاقتراح تعيين مدير المدرسة وعدد المديرين المساعدين وكيفية اختصاصات مدير المدرسة وعدد المديرين المساعدين وكيفية تعيينهم وكذا الكاتب العام للمدرسة، وتحديد بعض المقتضيات المتعلقة بالأنظمة الأساسية وأنظمة التقاعد الخاصة بالأساتذة والأساتذة الباحثين والموظفين، وإلغاء بعض الأجهزة الداخلية بالمدرسة، التنظيمية والبيداغوجية، التي لم تعد تتوافق مع التنظيم الجديد لمؤسسات التعليم العالي التابعة للجامعة.

كما نثمن هذا المشروع والذي جاء بغية تحديد أسلاك التكوين المستمر والشهادات المسلمة والتنصيب علمها في النظام الداخلي

مكافة المدرسة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي ونشر المعرفة إلى جانب إمكانية إنجاز الخبرات المرتبطة بأنشطة المدرسة والمشاركة في أنشطة البحث الوطنية والجهوية.

السيد الرئيس،

بالرغم من تعاطينا الإيجابي مع هذا المشروع قانون، لا بد من إثارة الملاحظات التالية:

على الرغم من إقرار القانون رقم 01.00 المتعلق بالتعليم العالي، فإن الحكومة تأخرت في ملاءمة مقتضيات القانون المنظم للمدرسة الحسنية للأشغال العمومية لما يقارب عشرين سنة مع ما ترتب عن ذلك من مشاكل مرتبطة بالتكوين وملاءمة الشهادات وعدم مساهمة التنظيم الإداري لمؤسسات التعليم العالي المعمول به منذ إقرار القانون المذكور.

بالرغم من أن المغرب عرف طفرة نوعية خلال العشرية الأخيرة في المجالات الاقتصادية والخدماتية وفي مجال البنية التحتية، إلا أن المدرسة الحسنية للأشغال العمومية لم تواكب بالشكل المأمول هذه الدينامية التي تتطلب مؤسسات عمومية ومعاهد خاصة للتكوين تستجيب للعدد الكبير من الأوراش المفتوحة ببلادنا في مجالات الفلاحة والصناعة والطاقات المتجددة والنقل واللوجستيك والاتصالات وغيرها وهو الأمر الذي لا يتأتى والمدرسة تنظم بقانون صادر منذ 1993.

ما موقع المدرسة الحسنية للأشغال العمومية من المبادرة التي تم إطلاقها لتكوين عشرين ألف مهندس سنويا في أفق 2020؟ وهل استطاعت الحكومة من خلال تعزيز التكوين الهندسي بهذه المؤسسات التعاطي مع إشكالية الخصاص في عدد المهندسين وملحاحية التجاوب الآني مع الاحتياجات الملحة للنسيج الاقتصادي الوطني؟ وهل انعكست هذه المؤشرات على جودة ومصداقية التكوين الهندسي بالمغرب، خاصة وأن واقع المنظومة التكوينية الهندسية بالمغرب تعرف تباينا كبيرا على مستوى خريجها حسب نوعية الاختصاصات والمدارس من جهة، وبين مؤسسات التكوين الهندسي بالقطاعات العام والخاص من جهة ثانية، وهو ما يصعب مهمة تقييم تجربة التكوين الهندسي بالمغرب وتشخيص مكامن الخلل.

إننا نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة على ضرورة إعادة النظر في مجال التكوين الهندسي في شموليته وتطوير وتأهيل مؤسسات التكوين الهندسي بالمغرب، سواء أكانت عمومية أو خاصة وجعلها حجر الزاوية وفاعلا أساسيا قادرا على مواكبة الدينامية التنموية التي تشهدها بلادنا.

السيد الرئيس،

انطلاقا من هذه الاعتبارات، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة نصوت على هذا المشروع قانون بالإيجاب.

إضافة تمثيلية الأساتذة الباحثين والموظفين.

السيد الوزير،

وفي هذا الصدد، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب نثمن الدور الريادي الذي تضطلع به المدرسة الحسنية للأشغال العمومية في تكوين المهندسين والموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة، مع ضرورة إيلاء مسألة التكوين، والتكوين المستمر، المكانة التي تستحقها، للرقى بمؤهلات الكفاءات المغربية خريجي المدرسة العمومية، وتوفير حاجيات سوق الشغل، باعتبارها من بين أهم المؤسسات الوطنية المشهود لها بالتفوق والتكوين العالي والعمل الجاد، في أفق ربط مساهمة المدرسة الحسنية للأشغال العمومية في دعم النشاط المقاوماتي.

السيد الوزير،

وأخيرا، وانسجاما مع موقفنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب.

#### 5- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السيدات والسادة أطر الوزارة وأطر المجلس؛

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل من أجل مناقشة مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية،

لابد في البداية أن ننوه بأهمية هذا المشروع ودوره في تكوين وصقل المهارات وتطوير القدرات والكفاءات نظرا للدور الهام والحيوي الذي يشكله هذا المجال في تقدم وتنمية البلاد، ولا يختلف اثنان على أن بلادنا بحاجة إلى كفاءات وطاقات وخبرات وطنية، في خضم الصراع التكنولوجي الذي يعرفه العالم والتطور الكبير الذي يعرفه المجال العلمي بكل فروع، وماله من أثر إيجابي على اقتصاد ونمو بلادنا، التي تسعى إلى الاصطفاف ضمن الدول الصاعدة من خلال تطوير مؤهلاتها البشرية والعلمية، ومن خلال فتح الفرص أمام الشباب للمساهمة في المسيرة التنموية التي تعرفها بلادنا في السنوات الأخيرة.

وربما جاء هذا القانون في خضم النقلة النوعية التي يعرفها إصلاح نظام التعليم العالي ببلادنا، وملاءمة هذه المدرسة العريقة مع مقتضيات التعليم العالي والبحث العلمي التي تم تسطيرها.

وللوصول إلى هذا المبتغى، يجب علينا، السيد الرئيس، أن نساهم جميعا حكومة وبرلمانا في تمكين هذه المؤسسات العلمية من كل الإمكانيات المادية والقانونية واللوجيستكية التي ستمكن من تكوين أطر وكفاءات علمية تساهم في النهضة الاقتصادية والتنموية التي

للمدرسة مع إمكانية اعتمادها والاعتراف بمعادلتها مع الشهادات الوطنية، وكذا الإشارة إلى المهام الموكولة للمدرسة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي ونشر المعرفة وكذا إمكانية انجاز الخبرات المرتبطة بأنشطة المدرسة والمشاركة في أنشطة البحث الوطنية والجهوية والدولية.

السيد الرئيس،

وانطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه الإيجابية المتنوعة، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### 4- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المحترم،

السيد كاتب الدولة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية أمام الجلسة العامة بمجلس المستشارين.

كما أتقدم لكم السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والسيد كاتب الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلف بالنقل بالشكر الجزيل على عرضكم القيم والشامل، الذي سيساهم في تيسير مسطرة المناقشة والمصادقة على مشروع القانون رقم 39.13 قيد المصادقة، من قبل السيدات والسادة المستشارين على مستوى الجلسة التشريعية العامة.

السيد الوزير،

يأتي مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية قيد المصادقة، في سياق المجهودات المبذولة الرامية إلى اتخاذ جميع التدابير والإجراءات بهدف ملاءمة محتوى القانون رقم 17.86 المنظم للمدرسة الحسنية للأشغال العمومية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف بتاريخ 10 شتنبر 1993 مع المقتضيات التشريعية المنصوص عليها في القانون رقم 01.00 المتعلق بالتعليم العالي الصادر بتاريخ 19 ماي 2000، تنظيم التكوين على شكل مسالك وأسلاك ووحدات، مسaire لما هو معمول به بمؤسسات التعليم العالي وفقا لمقتضيات كتيب المعايير البيداغوجية الوطنية، مع إعادة تحديد اختصاصات مجلس إدارة المدرسة الحسنية للأشغال العمومية مع الأخذ بعين الاعتبار الاختصاصات المفوضة لمجلس المؤسسة وللمدير وإعادة صياغة تشكيلة مجلس الإدارة وتوسعة التمثيلية به، بما فيها

الثروة التقليدية كالأرض والعمل ورأس المال، فالدول التي تستثمر في مواردها البشرية تتطور بسرعة، لذلك يتوجب أن يكون تدريب العنصر البشري مجالاً حيويًا لسياسة الدولة، وأولوية حتمية في سياساتها العمومية.

من هذا المنطلق، نسلم أن التكوين المستمر يتيح اكتساب المعارف وتنمية القدرات والمهارات الضرورية لتعميقها، كما يتيح اكتساب أدوات أساسية وضرورية في مسار طويل من الحياة العملية للفرد، يمنحه فرصاً لإبراز طاقاته المهنية وتحسين أدائه، فالتكوين ضرورة ملازمة لحياة الفرد حيث لا يرتبط بمرحلة أو فترة زمنية معينة، إنما هو سيرة تمكنه من تحيين معارفه ومواكبة المستجدات والمتغيرات ولما لا اعتبار التكوين المستمر ثقافة ضرورية لمسيرة تطورات الواقع مدى الحياة.

إن التكوين المستمر، يتطلب وبجدية، اتخاذ إجراءات جريئة وإصلاحات عميقة تستوجب تضافر جهود كل الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وتبدير خاص، تساهم فيه الدولة والمشغلون والأجراء، في إطار الإصلاح الذي عرف خلال العشريّة الأخيرة رغم بعض التعثرات.

السيد الرئيس،

عملت الحكومة السابقة على إدخال إصلاحات وتعديلات على نظام العقود الخاصة بالتكوين على مرحلتين، همت الأولى المدى القصير من خلال التركيز على تبسيط وتوضيح مساطر الاستفادة من هذه العقود، وشملت الثانية المدى المتوسط والبعيد المدى بإدخال تعديلات شاملة على نظام التكوين المستمر من خلال إعداد مشروع القانون هذا الذي ينظم ويحدد مصادر ومساطر تمويله وقواعد حكامته وأدوار مختلف الشركاء، حيث تعهدت الحكومة بالحرص على شمولية النظام ليستوعب كل الفئات التي هي في حاجة إلى تحيين وملاءمة مؤهلاتها وضمن ترقية المهنية، ليتمكن من استفادة أكبر عدد من المقاولات المتوسطة الصغيرة والصغيرة جداً، التي تحتل مكانة هامة في النسيج الاقتصادي الوطني إنتاجاً وتوفيراً لفرص الشغل.

السيد الرئيس،

نؤكد من هذا المنبر أن هذا المشروع أصبح يتضمن مكاسب مهمة بفضل تعديلات تقدمنا بها كفريق ضمن مجموعة من الفرق المحترمة رغم التجاوب المحتشم للحكومة حيالها، من قبيل:

- الحرص على ضمان التكوين المستمر للأجير من أجل إعادة تأهيله، اكتسابه المهارات التي يتطلبها تغيير مناصب العمل أو من أجل شغل مناصب عمل جديدة؛

- إعداد برامج وعمليات الإعلام والتحسيس بأهمية التكوين المستمر وأهدافه، الموجهة لفائدة الأجراء والمستخدمين والأشخاص الآخرين من غير الأجراء، الذين يزاولون نشاطاً خاصاً من الأنشطة المهنية، والأجراء الذين فقدوا عملهم لأي سبب من الأسباب غير الإحالة على

تشهدها بلادنا، والتي من المفروض أن تخرج لأرض الواقع من خلال النتائج وتوفير مناصب الشغل، وخلق الثروة.

ومن هذا المنطلق، فإن دعم وتشجيع وحدات البحث العلمي بهذه المؤسسة، لمواكبة التطورات التكنولوجية يتطلب تجديد وتحديث الأجهزة المختبرية وأدوات البحث العلمي والبنية التحتية لهذه المؤسسة، حتى ترقى إلى مستوى المعاهد العلمية العالمية، مع الانفتاح على المهنيين والشركات والمقاولات من أجل مواكبتها والاستفادة المتبادلة من مراكز التمرين والتأهيل الخاصة بهذه المؤسسات.

وللوصول إلى هذا المبتغى، فإن ضبط معايير الاختيار، وتسطيرها بالنظام الداخلي للمؤسسة يجب أن تكون مواكبة لروح دستور المملكة الذي يؤكد على ربط المسؤولية مع المحاسبة من أجل اختيار المسؤولين على تدبير المؤسسة، وجعلها فعلاً في مستوى تطلعات المملكة، وخصوصاً وأننا نظور مجال انفتاحنا على المجال الإفريقي، وما يتطلبه ذلك من خبرات علمية وتقنية متمرسة هذه الخبرات التي يجب أن تسهر على إعداد وبلورة سياسة تدبير الموارد البشرية القائمة على الملائمة الكمية والكيفية بين المهن والكفاءات مع تطوير وتنميين الآليات الحديثة لتدبير الموارد البشرية، وتنسيق وإعداد وتنفيذ برامج تكوين وتدريب الموظفين والأعوان وتوفير الوسائل الضرورية لإنجازها والحرص على تشجيع التكوين في المهن المرتبطة بقطاع الأشغال العمومية والنقل داخل المؤسسات التابعة للوزارة.

كانت هذه مجموعة من ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل حول نص المشروع، ولكل ما سبقت الإشارة إليه فإننا نصوت بنعم.

**ثانياً، مشروع قانون 60.17 يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً:**

### **1- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين، في مشروع قانون رقم 60.17 يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً.

السيد الرئيس المحترم،

تعتبر المعرفة معياراً أساسياً لتقدم الدول، وهي ثروة بديلة لأشكال

إلزام المقاوله بالسهر على التكوين المستمر وتبنيها مبادرات الأجير والإجراءات المتخذة لغير الأجراء من أجل الاستفادة من هذه العملية من خلال إعادة تأهيلهم وتحسين معارفهم العامة، بهدف تحسين قابلية الكفاءات المشتركة؛ تقوية تنافسية المقاوله وربط التكوين بالحاجيات الاقتصادية؛ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتقوية العرض القطاعي للتكوين ووضع المقاوله في صلب نظام التكوين.

إننا، في الفريق الاستقلالي، نطالب الحكومة أن تحرص من خلال مشروع القانون هذا، خصوصا بعد إحالته على الغرفة الأولى، التثبث بتعديلات الفرق البرلمانية وممثلي الحركات النقابية، التي هي في الأساس مطالب الأجراء، ومختلف الفاعلين، والتي قبلتها الحكومة.

وإذ نعبر عن تفاعلنا الإيجابي مع الصيغة المعدلة لهذا المشروع، نأمل أن تبقى الحكومة وفية للوعد الذي قطعته على نفسها بإشراك جميع الفاعلين الشركاء قبل إصدار النصوص التنظيمية في بحر سنة من تاريخ صدور القانون في الجريدة الرسمية. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## 2- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة للمساهمة في مناقشة مشروع قانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء، بعد أن صوت المجلس خلال الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 05 أبريل 2018 على إرجاع النص إلى اللجنة المختصة، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس ولاسيما المادة 193 منه، على إثر الطلب الذي تقدم به السيد رئيس فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

اسمحوا لي في البداية أن أثير نقطة بالغة الأهمية، أعتقد أنها سابقة بمجلسنا الموقر، ألا وهي المسطرة المتبعة بعد إرجاع النص إلى اللجنة المختصة.

صحيح أن النظام الداخلي يتحدث فقط على إعداد تقرير جديد بشأن النص، دون ورود أي تفاصيل أخرى، مما يضعنا أمام فراغ قانوني وغموض حيال المسطرة الواجب اتباعها، ويفتح الباب أمام تأويل مقتضيات المادتين 193 و194 من النظام الداخلي.

لكن وجدنا أنفسنا أمام إشكاليات حقيقية. إذ نعتبر أن أطوار اجتماع اللجنة المختصة، وفي هذه الحالة هي لجنة التعليم والشؤون

حد التقاعد، وتلك الموجهة لفائدة المنظمات النقابية للأجراء والغرف المهنية والمنظمات المهنية للمشغلين والمقاولات والمؤسسات العمومية المعنية؛

- تعميم الاستفادة من المساعدة التقنية ومن برامج وعمليات التكوين المستمر لتشمل المقاولات الصغيرة جدا نظرا لمحدودية إمكانياتها؛

- مأسسة حق الأجير في التكوين المستمر في إطار رصيد زمني للتكوين يضعه المشغل رهن إشارته؛

- تقنين الإسهاد على المكتسبات المهنية (vaep) الذي يتيح للأجير المصادقة على كفاءاته؛

- تأهيل كفاءة اليد العاملة من أجل تحسين وضعها الاجتماعي وخلق فرص شغل جديدة، وضمان جودة المنتج الوطني محليا ووطنيا؛

- تعزيز نظام التتبع والمراقبة عبر أعوان محلفين لهم الصفة الضبطية؛

- ضمان استقلالية المجلس الإداري وهيكله ماليا وإداريا؛

- الحرص على تفعيل مبدأ الحكامة التدييرية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

إلى جانب هذه المكتسبات، فالحكومة لم تتجاوب بما يكفي مع مقترحات آليات الحكامة، ومصادر تمويل ميزانية التكوين والمحددة في 30% والمعايير الموضوعية المعتمدة لاختيار الأجراء.

لقد حاولنا كفريق استقلالي بمجلس المستشارين تنبيه الحكومة إلى ما سبق، رغم أنها دفعت بمبررات لم تقنعنا ولم تلبي طموحنا كفاعلين نقابيين وسياسيين، ناضلنا من أجل مأسسة وترسيم التكوين المستمر منذ السبعينات من القرن الماضي، وما تلاه من خلق المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل.

وفي هذا الإطار، لا نعتقد أن الحكومة ستوفق في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق 2021 كما خطط لها، وتحقيق أهداف رؤية 2015-2030 لإصلاح منظومة التربية والتكوين تفعيلًا لمضامين دستور فاتح يوليوز 2011، والمتمثلة في تكوين وتأهيل عشرة ملايين أجير، فهذا المبتغى في اعتقادنا، سيكون بعيد المنال وفق الإمكانيات الحكومية الهزيلة المرصودة لهذا الغرض، فلحدود اليوم لم نتجاوز سقف 3.5 مليون أجير، أي بعيدين كل البعد عن الهدف الاستراتيجي الذي هو 10 ملايين أجير.

السيد الرئيس،

ويبقى من الإنصاف الإشادة بتعاون السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والسيد كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني على تجاوبهما فيما يخص التعديلات التي تهم

المحطات المفصلية المرتبطة بتفعيل الجبهة المتقدمة، بدءاً من تماطلها في إصدار النصوص التنظيمية التي يحيل إليها القانون التنظيمي رقم 111.14 والضرورية لكي تتمكن الجهة من الاضطلاع بكامل مهامها، والتي لم تستكملها إلا خلال الشهور الأخيرة، مروراً بالتماطل في إخراج ميثاق اللاتمركز الإداري الذي لطالما نادى به مختلف القوى السياسية، بل إن جلالته الملك ما فتئ على مدى أكثر من 10 سنوات، وفي مناسبات مختلفة يؤكد على ضرورة الإسراع في إخراج هذا الميثاق إلى حيز الوجود، وفي هذا السياق نتساءل عن مآل التزام السيد رئيس الحكومة خلال جلسة الأسئلة الشهرية المنعقدة بتاريخ 14 نونبر 2017 تحت هذه القبة المحترمة، والذي أعلن أن الميثاق جاهز، ووعد بإخراجه إلى حيز الوجود قبل ممت سنة 2017، وصولاً إلى مشروع القانون المتواجد بين أيدينا اليوم، والذي يؤكد صحة مخاوفنا من أن الحكومة تتجه إلى تجريد الجهات من اختصاصاتها، وأن هناك نية مبيتة للسطو على أهم اختصاصات الجهات والعودة بقوة إلى مركزه القرار.

السيد الرئيس،

إن مشروع القانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجزاء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء، يعتبر أحد مظاهر الإجهاد الفعلي للحكومة على صلاحيات الجهات بشكل واضح، فالقانون التنظيمي رقم 111.14 يؤكد في مادته 82 المتعلقة باختصاصات الجهات على أن اختصاص التكوين والتكوين المستمر يعتبر من اختصاصاتها الذاتية، فضلاً عن ما أشارت إليه المادة 80 التي جاء فيها "تناط بالجهة داخل دائرتها الترابية مهام النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة وذلك بتنظيمها وتنسيقها وتبويبها، ولا سيما في ما يتعلق بما يلي:..... - العمل على تحسين القدرات التدييرية للموارد البشرية وتكوينها". لا حظوا هنا أن الأمر يتعلق بالموارد البشرية بشكل عام دون الاقتصار على أعضاء مجلس الجهة كما تحاول أن تتحجج بذلك الحكومة لتمير هذا المشروع قانون.

السيد الرئيس،

بالإطلاع على المرجعيات التي اعتمدها الحكومة أثناء وضع مشروع هذا القانون، نجدتها تعتمد على الفصل 31 من الدستور، وهو الآخر نرى أن الحكومة قد تعسفت عليه بشكل واضح، لأن منطوق الفصل يقول " تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في: ..... التكوين المهني..... " أي أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل بشكل تشاركي، في إحقاق هذه الحقوق للمواطنين، وهو ما لم تحترمه الحكومة في هذا المجال من خلال إقصائها للجهة باعتبارها وحدة ترابية من الحق في الإشراف على التكوين المستمر في تعارض تام مع التوجه العام الذي يسير فيه المغرب الرامي إلى تكريس الجبهة المتقدمة، بما يعنيه ذلك

الثقافية والاجتماعية، والذي عقد يوم أمس، عرف خرقاً سافراً للمقتضيات القانونية المؤطرة لعمل المجلس، خاصة الفصل 10 من الدستور الذي يتحدث عن حقوق المعارضة ويضمن لها حق المشاركة الفعلية في مسطرة التشريع، حيث تم تمكين الفريق الذي طالب بإرجاع النص إلى اللجنة وحده من تقديم تعديلات جديدة على النص، وعرضت على اللجنة للمصادقة عليها. الأمر الذي يدفعني إلى التساؤل عن حق باقي الفرق والمجموعات في تقديم تعديلات جديدة؟

وأيضاً عن الكيفية التي طلب بها رئيس اللجنة من فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب إعداد وإيداع تعديلات جديدة حول النص؟ ومتى تم تحديد آجال إيداع التعديلات بمصلحة اللجنة؟ ولماذا لم يتم إخبار باقي الفرق لإعداد تعديلاتها؟ وإذا تم اعتبار أن الفريق الذي طالب بإرجاع النص إلى اللجنة هو الوحيد الذي له الحق في تقديم تعديلات جديدة، نتساءل عن السند القانوني في ذلك؟ خاصة وأن التصويت لصالح طلب إرجاع النص إلى اللجنة، يعبر عن رفض المجلس للتقرير المرفوع إليه من طرف اللجنة، وبالتالي لا نفهم لماذا تمت مصادرة حق الفرق والمجموعات في تقديم التعديلات؟

هذه، إذن، جملة من التساؤلات التي نطرحها كفريق، حول الإجراءات المسطرية التي اعتمدت بعد إرجاع مشروع قانون رقم 60.17 إلى اللجنة المختصة، ونتمنى أن نجد أجوبة معقولة، منطقية ومقنعة بشأنها.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص موقفنا في فريق الأصاله والمعاصرة من مشروع القانون الذي نحن بصدد دراسته، فلن يتغير عن ما سبق وأعلننا عنه خلال جميع المراحل السابقة التي مررنا بها، ونؤكد مرة أخرى على عدم المشاركة في إقرار هذا النص للأسباب التي سبق تقديمها، ولا مانع في أن نذكرها مرة أخرى.

تعلمون، السيد الوزير المحترم، كما نعلم جيداً، أن مشروع الجبهة المتقدمة هو أحد أهم الأوراش الوطنية الكبرى التي أطلقها المغرب خلال السنوات الأخيرة، ونجمع جميعنا على أنها خيار استراتيجي لا محيد عنه، وأن بلادنا يستحيل أن تكمل مسلسلها الديمقراطي الذي أطلق في عهد جلالته الملك محمد السادس، دون التزليل الفعلي والسليم لمضامين الجبهة المتقدمة بجدية ومسؤولية دون أي تأخير أو تماطل.

لكن مع كامل الأسف، وبمناسبة تقديم مشروع القانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجزاء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء، نتأكد مرة أخرى على أن الحكومة تسير عكس المنطق والتاريخ، وتلتفت على مقتضيات الجبهة المنصوص عليها دستورياً والمفصلة عبر قانون تنظيمي، وتضرب مبادئها عرض الحائط.

هذا ما أكدته جملة من الممارسات الحكومية في مجموعة من

من توسيع صلاحيات الجهات، لا استغلال أبسط الفرص للإجهاز عليها.  
السيد الرئيس،

لكل هاته الاعتبارات، قررنا في فريق الأصالة والمعاصرة، أن نسجل موقفنا الرافض لهذا المشروع قانون، وأن نقاطع جميع الأشغال المتعلقة به من دراسة وتقديم تعديلات وتصويت وأن نطالب الحكومة بالتراجع الفوري عنه وأن تعمل على سحب المشروع، لأن الأمر يتعلق بمجال يدخل في صلب الاختصاصات الذاتية للجهة.

### 3- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة للتصويت على مشروع قانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، والذي يتميز بأهمية كبرى باعتباره يرتبط بورش إصلاح منظومة التكوين المستمر الذي يروم من جهة تطوير كفاءات القطاع الخاص والمؤسسات والمقاولات العمومية، وهو ما سيساهم في الرفع من مستوى مردوديتها وأدائها وكذا تعزيز تنافسيتها.

إننا في فريق العدالة والتنمية نعتبر أن الإطار القانوني الجديد سيمكن من إصلاح منظومة التكوين المستمر التي طالما تميزت بمحدوديتها سواء على المستوى التنظيمي أو الهيكلي، مما سيساهم في رفع عدد المقاولات المستفيدة من هذا التكوين سواء الكبرى منها أو الصغرى أو المتوسطة. فالتكوين المستمر أثناء العمل أصبح ضرورة حيوية لتقوية المؤهلات التنافسية للمقاولات وتأهيل الأجراء وتعزيز السلم الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، نسجل أن مشروع القانون يحمل بين طياته مجموعة من المقتضيات الجديدة والمتمثلة في توسيع مجال التكوين المستمر ليشمل فئات جديدة من غير الأجراء الخاضعين لأحكام مدونة الشغل ومستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والتي حددها في الأشخاص الذين يزاولون نشاطا خاصا أو الأجراء الذين فقدوا عملهم لأسباب غير الإحالة على التقاعد.

بالعودة إلى الهدف الأساسي لمشروع هذا القانون والمتمثل في تطوير منظومة التكوين المستمر، يمكن القول أن توجه المغرب نحو وضع تشريع ينظم برامج وعمليات التكوين المستمر ويؤطرها يعبر عن وعي بلادنا بأن تأهيل الموارد البشرية للقطاع الخاص والمقاولات والمؤسسات العمومية عبر التكوين المستمر يشكل بوابة نحو تطوير اقتصاده

وتحقيق أهدافه التنموية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما لا يخفى عليكم أن مشروع القانون سبق وأن خضع لمناقشة أولى على مستوى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، وتم على إثرها تقديم مجموعة من التعديلات التي كانت تهدف بالأساس تجويد النص وتحسينه بما يتناسب مع أهمية هذا المجال بالنسبة للمقاولات المغربية، وهو ما تجاوبت معه الحكومة بإيجابية، غير أنه تم إرجاعه إلى اللجنة لتتم مناقشته من جديد وهو ما ساهم فيه فريقنا مجددا إيماننا منا بالمساهمة البناءة في كل ما يقتضي دعم المجهودات والمساعي المبذولة في اتجاه تثمين الإصلاحات المؤسساتية التي تنخرط فيها بلادنا.

وعليه، سيصوت فريقنا بالإيجاب على مشروع القانون هذا، آمين أن يساهم في وضع أسس مثينة لمنظومة التكوين المستمر، تتسم بالنجاعة والفعالية، وتتجاوز مكامن الخلل والقصور في المنظومة الحالية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### 4- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة مشروع قانون من الأهمية بما كان، مشروع جاء تنزيلًا لمقتضيات الدستور خصوصا الفصل 31 منه، وتفعيلا لإلتزامات الحكومة الواردة في برنامجها الحكومي خصوصا في الشق المتعلق بالتكوين المستمر، وفي نهاية المطاف نعتبر هذه الآلية القانونية والتشريعية إحدى أهم الميكانزمات التي ستساهم في تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021.

السيد الرئيس،

في البداية، لابد من التنويه بالنقاش الجاد والهادئ والمسؤول الذي عرفته لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمناسبة مناقشة هذا النص الهام، والشكر موصول أيضا للحكومة في شخص السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي والسيد كاتب الدولة المكلف بالتكوين المهني والأطر المرافقة لهما على تفاعلهم الإيجابي مع كثير من التعديلات التي قدمتها الفرق والمجموعات البرلمانية، وهو ما توج بإنتاج نص تشريعي في حلة جديدة ومتميزة.

ويهدف المشروع أيضا إلى إصلاح منظومة التكوين المستمر من خلال عدة مقاربات، من بينها تفعيل أحكام المادة 31 من الدستور التي تقر بالحق في التكوين المهني لجميع المواطنين، توسيع مجال التكوين المستمر ليشمل الأجراء في حالة تغيير أو فقدان العمل من جهة ولتوفير شروط الترقى من جهة أخرى، على أن يحتفظ الأجراء عند استفادتهم من برامج التكوين بأجرتهم وباقي حقوقهم المكفولة لهم بصفتهم كأجراء. وأيضا استيعاب فئة المهنيين غير الأجراء (الفلاحين، الصيادين، الصناع التقليديين...) لتطوير مهاراتهم، كما أكد المشروع على إقرار نظام خاص بالتدبير المعقلن والشفاف للتمويل المالي من خلال الفصل بين ما هو مرصود للعقود الخاصة بالتكوين، وما يرصد من ميزانية خاصة بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وأيضا العمل على تفعيل الإستراتيجية الوطنية 2021 التي تعتمد التكوين للجميع مدى الحياة.

ولأجل انخراط أكبر عدد ممكن من المقاولات الصغرى والمتوسطة، نص المشروع على تبسيط المساطر الخاصة بالإستفادة، لتعزيز المنافسة، وللمساهمة في تطوير النسيج الاقتصادي الوطني، فكلنا مقتنعون بأن التكوين أصبح مطلبا مجتمعيًا ومقوما من مقومات التنمية الاجتماعية، لذا فمسألة تأهيل العنصر البشري في كل مشروع تنموي بات أمرا ضروريا.

أيضا كرس المشروع مبدأ مراقبة وتبعية وتقييم برامج التكوين التي ستخضع فيها المؤسسات والمقاولات، من أجل تنزيل صحيح لهذا النظام الجديد، ومن أجل تقويم أي اعوجاج أو اختلال مالي قد يشوب هذه العملية من خلال مراقبين محلفين.

إلا أن المشروع لا يخلو من بعض النواقص التي نرى كفريق اشتراكي ينتهي إلى الأغلبية الحكومية ضرورة التطرق إليها، منها ما هو مرتبط بالآليات التدبير، إذ لا يمكن الاستعجال في تقديم هذا المشروع لارتباطه فقط بالتمويل الخارجي، بل الأمر يتطلب المزيد من الدراسة بهدف تحقيق النجاعة والشفافية في مجال تدبير الموارد البشرية والمالية، خصوصا وأن المشروع نص على آليات سيخول لها أمر التدبير من مجلس إداري ثلاثي الأبعاد (الدولة، النقابات الأكثر تمثيلية، المقاولات)، إلى إحداث بنية إدارية دائمة التي ستقوم بإعداد دليل المساطر المتعلقة ببرامج التكوين المستمر، وستعمل وفق نظام داخلي يحدد قواعد عملها، غير أنه لم يتم التدقيق في كل هذه الآليات، إذ تم إحالتها على نصوص تنظيمية (9)، مما يحول من ممارسة البرلمان لحقه في التشريع باعتبار أن النصوص التنظيمية هي من الاختصاص الحصري للسلطة التنفيذية، علاوة على ما يطبع إخراج هذه النصوص التنظيمية من تأخير يعطل دخول هذه المقتضيات إلى حيز التنفيذ.

من جانب آخر، لم يشر النص إلى إمكانية استفادة بعض جمعيات المجتمع المدني التي تؤدي الرسوم إلى مكتب التكوين المهني والمنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) من التكوين المستمر،

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن هذا المشروع الذي نحن بصدد دراسته ومناقشته، يأتي لتحقيق سلسلة من الأهداف أبرزها تعزيز تنافسية المقاولات المغربية عبر تطوير وتنمية كفاءات الموارد البشرية، مما سيضمن مصالح المقاولات من جهة والموارد البشرية من جهة أخرى، إذ نعتبر أن من محاسن هذا المشروع هي مأسسة حق الأجير في التكوين المستمر وضممان توسيع قاعدة المستفيدين من هذا التكوين ليشمل فئات أخرى كالأشخاص غير الأجراء الذين يمارسون نشاطا مهنيًا خاصا وفاقدي الشغل، كما يضمن هذا المشروع الرفع من أعداد الأجراء المستفيدين وكذلك من عدد المقاولات المستفيدة بما فيها الصغرى والمتوسطة والصغرى جدا، إضافة إلى استهداف وضع نظام حكامه فعال وناجع ومرن، مما سيمكن لا محالة من معالجة اختلالات النظام السابق.

السيد الرئيس،

إن هذا المشروع جاء توجيحا وتعزيزا لمختلف الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها الحكومات السابقة لتنمية التكوين المستمر، بدءا بتخصيص نسبة 20% من ناتج رسم التكوين المهني المحدث بموجب المرسوم رقم 2.73.633 الصادر في 22 ماي 1974 لتمويل التكوين المستمر، مرورًا باتخاذ إجراء الرفع من النسبة إلى 30% سنة 2007 ووصولًا إلى تعديل دليل المساطر الخاص بالعقود الخاصة بالتكوين ودليل المساطر الخاص بالمجموعات ما بين المهين لدعم الإستشارة.

السيد الرئيس،

لكل هذه الاعتبارات سنصوت في الفريق الحركي إيجابا على هذا النص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

##### 5- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في مناقشة مشروع قانون رقم 60.17 يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات المستخدمين والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، ويروم هذا المشروع إلى تأهيل الموارد البشرية في مجال المقاولات اعتمادا على تكوين مستمر يركز على حاجيات المستفيدين، إذ يهدف إلى تنمية معارف ومهارة الفرد لأجل الانخراط الإيجابي في تدبير مجاله اليومي لمواكبة التحولات التي يعرفها سوق الشغل على المستوى العالمي.

السريعة التي يعرفها العالم، ويحافظ ويؤمن على المسار المهني للشغيلة ويطور المجال الاجتماعي للأجراء.

إن قراءة أولية لمشروع القانون 60.17 الذي بين أيدينا جعلتنا نستنبط مجموعة من الملاحظات والاقتراحات، ويتجلى أهمها في عدم وجود تصدير لنص المشروع يوضح أسباب وحيثيات إحالة هذا النص على البرلمان. والمقتضيات الدستورية المتعلقة به، خصوص الفصل 31 منه والذي حث الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على " تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحق في التكوين..." إضافة إلى الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 والتي جاءت في عرضكم السيد الوزير والتي حددت عدة أهداف في مجال التكوين المستمر لاسيما:

- حق الأجير في التكوين؛

- تكوين 30% من الأجراء في أفق 2021.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد نادينا في الاتحاد المغربي للشغل سواء في إطار الحوار الاجتماعي مع رئيس الحكومة أو خلال الحوارات القطاعية أو على مستوى اللجان الدائمة بمجلس المستشارين، وبالتحديد خلال مناقشة الميزانيات الفرعية بمناسبة دراسة مشاريع قوانين المالية المعروضة على البرلمان منذ سنة 2015 على أن التكوين المستمر رافعة أساسية لتعزيز تنافسية المقاول المغربية من جهة ويمكن من مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة والمتسارعة التي يعرفها العالم من جهة ثانية. إضافة إلى تمكينه من تطوير كفاءات الموارد البشرية التي من شأنها تحسين مردودية الأجراء والعمال وكذا تحسين وضعيتهم المادية والاجتماعية وخلق دينامية في سوق التكوين المستمر لتواكب الدينامية العالمية في هذا المجال.

ولا نخفيكم سرا، السيد الوزير، أننا في الاتحاد المغربي للشغل نبارك ما ورد من مواد في هذا النص ولكن لنا بعض التحفظات إن على مستوى الإعداد الذي كان من المفروض أن يتم بتنسيق مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين لاتخاذ كل التدابير والمبادرات التي من خلالها يسهل هذا النص استفادة المقاولات والمؤسسات العمومية والأجراء والمستخدمين من التكوين المستمر من خلال تبسيط المساطر الخاصة به، خصوصا في ظل الطفرة الاقتصادية النوعية التي تعرفها بلادنا، وانفتاح بلادنا على محيطها الدولي وعلى وجه التحديد التعاون جنوب-جنوب الذي سيمكن المغرب من ولوج الأسواق الإفريقية من خلال الاتفاقيات الثنائية المعمول بها حاليا أو الاتفاقيات المتعددة الأطراف والتي كان آخرها توقيع بلادنا على اتفاقية منطقة التبادل الحر

وأیضا تكوين المكونين التي سيؤول إليها أمر التكوين المستمر، والمطلوب فيها الكفاءة العالية والقدرة على التكيف السريع مع المستجدات في مختلف المجالات ولا سيما التكنولوجيات والمعلومات لصناعة رأسمال بشري قادر على مواجهة تحديات وإكراهات سوق الشغل العالمية، مما يفسر أن الحكومة لم تعتمد المقاربة التشاركية مع مجموعة من الفاعلين والمهتمين بهذا الموضوع، ناهيك عدم أخذها بعين الاعتبار حاجيات واختصاصات جهات المملكة عبر إحداث مراكز جهوية للتكوين المستمر لتطوير الكفاءات المحلية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الفريق الاشتراكي نسجل بإيجاب تجاوب الحكومة مع بعض تعديلات فرق الأغلبية خصوصا الشق المتعلق بتمثيلية الجهات، على اعتبار أن مستقبل بلادنا رهين بنجاح جهات متكاملة اقتصاديا، جهات تتوفر على كفاءات بشرية محلية مؤهلة لتحقيق حكامه تنمية ترابية.

فغاية التكوين المستمر هي تحسين وتجويد أداء الكفاءات بالمؤسسات والمقاولات خدمة للاقتصاد الوطني الذي يعول على كوارده الداخلية لإحقاق التنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**6- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في الاتحاد المغربي للشغل نعتبر أن مشروع قانون 60.17 الذي بين أيدينا والمتعلق بالتكوين المستمر يمثل تحديا مستقبليا كبيرا، خصوصا وأن المستخدمين بكل فئاتهم لم يعودوا مستقرين في عملهم بصفة دائمة في نفس القطاع ونفس المجال والاختصاص، إضافة إلى التطور والانفتاح الذي تعرفه الشركات والمقاولات الناتج عن التحولات التكنولوجية السريعة والتي تتطلب المواكبة من قبل المستخدمين والعمال سواء أجراء القطاع الخاص أو مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية أو حتى الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. وأصبح لزاما على الجميع وقبل أي وقت مضى الاهتمام بمجال التكوين المستمر الحديث الذي يواكب عمل الأجير والمستخدم ويوازن بين الوقت المخصص للعمل داخل المقاول أو المؤسسة العمومية والوقت المخصص لهذا التكوين المنشود.

ولا يجب أن ننسى أن الاهتمام بالتكوين المستمر يقوي كذلك من حظوظ منافسة المقاول الوطنية، ويمكنها من مواكبة كل التحولات

وقد تلكأت الحكومات المتعاقبة في إخراجه إلى حيز الوجود.

وتأتي هذه المبادرة التشريعية بعرض مشروع هذا القانون من طرف الحكومة في إطار دورة استثنائية للبرلمان خالية من تبريرات معقولة لنهج مسطرة الاستعجال لمناقشة قانون يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للتنمية الاقتصادية ببلادنا، وكذا بالنسبة للطبقة العاملة، والأنكى من ذلك أن المبرر الذي تقدمت به الحكومة تسعى من خلاله التسريع بإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود ليربح ود المانحين الدوليين وتحسين ترتيبها في مؤشر Doing Business، غير عابئة بالاحتقان الاجتماعي الذي تعرفه البلاد ومتجاهلة للمطالب الاجتماعية المشروعة لكافة فئات الشعب والتي رفعتها من خلال موجة الاحتجاجات بالحسيمة وجردة وزاكورة، وفي كل الأطراف المجالية المهمشة.

إن المسطرة التي انتهجتها الحكومة عند طرحها لمشروع هذا القانون، اعترتها عدة خروقات وتجاوزات بلغت أوجها بالتعسف في استعمال حقها في تقديم تعديلات تفرغ اشغال اللجنة المختصة من مضمونها ( كما هو الحال بالنسبة لتعديل المادة 13 من مشروع هذا القانون الذي تم التصويت عليها باللجنة بسنة أصوات ( 6 ) وامتناع عضو واحد (1) عن التصويت وتقدمت في شأنه الحكومة بتعديل بالجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 5 أبريل 2018 وتم التمسك به خلال هذه الجلسة العامة بالرغم من إحرازه باللجنة على أغلبية الأصوات ( 3 موافق مقابل 2 معارض )، إن هذه الاختلالات في المنهجية ستكون لها انعكاسات سلبية على فعلية تطبيق هذا النص مستقبلا ونستدل على ذلك من خلال الملاحظات التالية:

1- خرق مقتضيات القانون التنظيمي رقم 63.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها التي تنص على ضرورة أن ترفق مشاريع القوانين الرامية لسن أي تشريع جديد أو مراجعة تشريع قائم بدراسة حول آثارها؛

2- خرق مقتضيات المادة الأولى من المرسوم رقم 2.08.229 المؤرخ في 21 ماي 2009 بإحداث مسطرة لنشر مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنشر المسبق للنصوص القانونية ذات العلاقة بالتشريع الاجتماعي؛

3- إغفال الأخذ بتوصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين، وكذا الاستناد على الدراسات الاستشرافية التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وخاصة فيما يتعلق بالتعلم مدى الحياة، وعلاوة على هذا الخرق المسطري فإن مشروع هذا القانون في مضمونه يشكل حالة تنازع في الاختصاص بينه وبين القانون التنظيمي للجهات رقم 111.14 (المادة 82)، والتي بموجبها تتمتع الجهات باختصاصات ذاتية فيما يتعلق بتدبير التكوين المستمر وخلق مراكز جهوية للتكوين، ويرجع هذا الخرق القانوني لعدم إشراك الجهات في إعداد مشروع هذا القانون.

القارية الإفريقية. وهذا يتطلب من مقاولاتنا الوطنية مستوى جد كبير من المنافسة حتى تضمن مكانتها في هذا السوق الواعد، وللإشارة فقط فإن مأسسة حق الأجير في هذا التكوين هي إحدى الدعائم الأساسية لهذه المنافسة.

وإضافة إلى التصدير المقترح للمشروع، فإننا نورد بعض الملاحظات الأخرى، وأهم الملاحظات التي ركزنا عليها وكانت محور نقاش مع الحكومة تجلت في مسألة التمثيلية.

المادة 13:

إن التمثيلية الثلاثية للمجلس الإداري المكلف بالتكوين المهني المستمر يجب أن تكون متوازنة واقترحن ما يلي:

- أربعة (04) ممثلين عن الإدارة؛

- أربعة (04) ممثلين عن المنظمات النقابية للأجراء الأكثر تمثيلية؛

- أربعة (04) ممثلين عن المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية.

واقترحن تعيين نائبين للرئيس أحدهما يمثل المشغلين والآخر يمثل النقابات الأكثر تمثيلية المشار إليها سلفا.

ولكن للأسف، فإن الحكومة قدمت تعديلا رفعتة للجلسة العامة لتعديل المادة 13 وضرب مبدأ المساواة في تركيبة المجلس الإداري، لذلك فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على الصيغة التي جاءت بها اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### 7- مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 60.17 يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص، وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يعتبر التكوين المستمر لفائدة المأجورين مطلبا أساسيا رفعتة المنظمات النقابية وعلى رأسها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل منذ ما يفوق الثلاثة عقود (أي منذ التصريح المشترك لفاتح غشت 1996)

منظومة متكاملة للتكوين والتكوين المستمر توضع وفق مقاربة تشاركية وفي إطار مفاوضة جماعية وأن يراعى في إعداد القوانين المتعلقة بهذه المنظومة البعد الجهوي في أفق تحقيق العدالة المجالية. وشكرا.

السيد الرئيس،  
السيد الوزير،  
السيدات والسادة المستشارون،  
إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نطالب بسن